الباب الثاني
انعكاسات الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات المالية على الجهاز المصرفى المصرى

يحتل الجهاز المصرفي مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية، وذلك بالنظر إلي التأثير الايجابي الذي يمارسه علي التنمية الاقتصادية، علي اعتبار أنه يساهم في امداد النشاط الاقتصادي بالاموال اللازمة من أجل تنميته وتطويره من جهه، ومحاربة الاكتناز وتحقيق منافع للمدخرين من جه أخرى.

وتكّون البنوك في مجموعها حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وهذا يعني أن نمو هذا النشاط واتساعه يؤدى إلى زيادة أهمية البنوك وتعدد خدماتها.

ونظراً للدور الذي تقوم به البنوك في اقتصاديات الدول فإن كفاءتها في القيام بأنشطتها ووظائفها سينعكس إيجاباً أو سلباً علي تحقيق التنمية في هذه الدول، مما يتطلب من هذه البنوك أن تعمل علي زيادة فعاليتها، وذلك من خلال رفع مستوي كفاءتها وتبسيط اجراءات سير عملها والارتقاء بمستويات أداء موظفيها، بما ينعكس علي تحسين وتطوير خدماتها المصرفية وتحقيق احتياجات عملائها ورغباتهم، وهو ما يؤتي ثماره علي التنمية.

كما أن التطورات السريعة والتغيرات الكبيرة نتيجة للتحولات العالمية، خاصة مع ظهور العولمة المالية والمصرفية وما صاحبها من إلغاء القيود علي حركة رأس المال, وتقديم الخدمات المصرفية، ألزم ذلك كله البنوك ضرورة إعادة النظر في سياساتها, وتبني إستراتيجيات تساعدها علي التكيف وتلك المتغيرات بتقديم منتجات جديدة ترضي المتعاملين معها، خاصة وأن نوعية المنتج الذي تقدمه البنوك والمتمثل في الخدمة المصرفية يتميز بحساسيته الشديدة لأسلوب تقديمه نظراً لطبيعته غير الملموسة، مما يتطلب جهداًأكبر لقبوله من طرف العميل سواء الحالي أو المرتقب.

ولم تكن اتفاقية تحرير الخدمات المالية الموقعه ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أقل في تأثيرها علي البيئة المصرفية المحلية والدولية من المتغيرات الاخرى، مثل العولمة وتطور تكنولوجيا الاتصالات، بل كان لهذه الاتفاقية التأثير الكبير علي مصارف البلدان الموقعة علي الاتفاقية، خاصة مصارف البلدان النامية؛ لضعف قدرتها علي المنافسة في السوق الدولية مع مصارف البلدان المتقدمة.

وإذ يتطلب من مصارف البلدان النامية تحقيق المساهمة في تفعيل سياسات التنمية التي تجرى في بلدانها، من خلال القيام بوظائفها بكفاءة عالية، فإن هذه المصارف باتت مواجهة بتحديات كبيرة ، نتيجة تعاظم متغيرات البيئة المصرفية المحلية والدولية، وأصبحت هذه المصارف إما أن تكون قادرة علي مواجهة تلك التحديات بتطوير خدماتها وهياكلها الإدارية و المالية حت تستطيع المنافسة والبقاء في السوق المصرفية، وإما أن تتوارى وإفساح المجال لغيرها من المصارف المتطورة والناجحة؛ لذلك اتجهت العديد من المصارف إلي الاندماج مع غيرها أملاً في تكوين مصارف قادرة عل المنافسة.

ونظراً لقيام الحكومة المصرية بالتوقيع علي اتفاقية تحرير الخدمات المالية، فقد أمست المصارف المصرية مواجهة بالعديد من التحديات التي تفرضها عليها طبيعتها الخاصة المستمدة من كيفية تكوينها وتطورها التاريخي علاوة على متغيرات البيئة المصرفية الدولية والمحلية، وهو ما أحدث العديد من التغيرات في الجهاز المصرفي المصري، سواء في هيكله أم في الخدمات التي يقدمها، سعياً وراء القيام بوظائفه وبدوره في تفعيل سياسات التنمية، وقد كان للبنك المركزي المصري دوراً فعال في سياسات تطوير الجهاز المصرفي.

ونتناول في هذا الباب دراسة الجهاز المصرفي المصري، لرؤية مدي انعكاسات تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات المالية، بوصفه نموذجًاً من بلدان العالم النامي. وهو ما يتطلب دراسة مجمل التغيرات

التي تمت في هيكله وفي العمليات المصرفية التي يقدمها، كذلك رؤية ايجابيات تطبيق تلك الاتفاقية وسلبياتها حتى نتبين الطريق الصحيح الذي ينبغي للجهاز المصرفي السير فيه ؛ ليتمكن من تحقيق اهدافه خاصة خدمة خطط التنمية للاقتصاد المصري.

وعليه يتم تقسيم هذا الباب إلي ثلاث فصول ، علي الوجه الاتي:

الفصل الاول: الجهاز المصرفي المصري، الهيكل ومتغيرات البيئة المصرفية.

الفصل الثاني: انعكاسات الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات المالية على الجهاز المصرفي المصري.

الفصل الثالث: استراتيجية تطوير الجهاز المصرفي المصري في ضوء ايجابيات اتفاقية تحرير الخدمات المالية وسلبياتها.

الفصل الأول
الجهاز المصرفي المصري
(الهيكل ومتغيرات البيئة المصرفية)

نتناول في هذا الفصل دراسة الجهاز المصرفي المصري ، وفيه نستعرض تطوره تاريخيا للوقوف على أهم عوامل تطويره ، أيضا سوف نتعرض فيه لدور البنك المركزي المصري وخطة الإصلاحات التي طبقها منذ تسعينات القرن الماضي وبداية القرن الحالي ونرى أهم انجازات هذا الإصلاح . كما نتناول مكونات هذا الجهاز وهيكله للتعرف على قدراته التنافسية وموقعه في السوق المالية والمصرفية العربية والعالمية ، وذلك حتى نقف على واقع هذا الجهاز ورؤية أثار تطبيق الجاتس عليه .

كذلك يتعرض هذا الفصل لأهم المتغيرات المحلية والعالمية التي تنتاب البيئة المصرفية المصرية، وإذ أن الجهاز المصرفي المصري تأتى خصائصه ضمن الخصائص العامة للأجهزة المصرفية في الدول النامية، وهو ما عرضنا له في الباب السابق، فإنه من الأجدر بنا أن نعرض لأثر التشريعات الأجنبية على الجهاز المصرفي ، ليؤكد حقيقة الترابط وعالمية السوق المالية وعدم قدرة أي دولة على الانفصال عن هذا الواقع ، كذلك لابد من أن تضع كل دول نصب أعينها ما يجرى على الساحة الدولية من تطورات عند صياغة سياساتها المالية والمصرفية وصياغة تشريعاتها لتتواءم مع ما هو مطبق في السوق المصرفية الدولية. ونتناول أخيرًا دور البنك المركزي الرقابي على البنوك بأنواعها المختلفة.

وسوف نتناول هذا الفصل في المباحث التالية:

المبحث الأول: هيكل الجهاز المصرفي المصري وتطوره.
المبحث الثاني: الجهاز المصرفي في مواجهة المتغيرات.
المبحث الثالث: موقع الجهاز المصرفي المصري عربيا وإقليميًا ودوليًاً.
المبحث الرابع: الرقابة في الجهاز المصرفي المصري.

المبحث الأول
هيكل الجهاز المصرفي المصري وتطوره

ينبغي قبل التعرض للوضع الحالي للنظام المصرفي المصري، أن ننظر سريعًا إلى مراحل التطور المختلفة التي مر بها هذا النظام، بدايةً منذ أن كان تحت السيطرة الأجنبية ومرورًا بكافة المراحل الأخرى ثم ختامًا بمرحلة الانفتاح الاقتصادي والقوانين الحديثة المنظمة لعمليات البنوك بصفة عامة في مصر.

وحيث يمر الاقتصاد المصري بمرحلة جديدة تتطلب جهاز مصرفي قوى وقادر على التعامل معها بأدوات تنافسية تتناسب مع آليات الاقتصاد الحر، فان البنك المركزي المصري يقود عملية تطوير وتحديث شاملة للبنوك وفق سياسة مالية ونقدية متكاملة . وقد شهدت الساحة المصرفية في الآونة الأخيرة العديد من الإنجازات لخطة الإصلاح المصرفي حتى أصبحت حقيقة واقعة امتدت لتشمل العديد من المجالات يأتي في مقدمتها إعادة هيكلة البنوك العامة إدارياً ومالياً وطرح أول بنك قطاع عام للخصخصة، بالإضافة لطرح مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة للبيع، ومواصلة خطة دمج البنوك الصغيرة، ثم المواجهة الحاسمة لمشكلة التعثر وتطوير السياسات الائتمانية، هذا فضلا عن الإسراع بتطبيق حزمة من السياسات الرامية لمواكبة المعايير الدولية والتقدم التكنولوجي كل ذلك في إطار خطة لدعم الرقابة والإشراف علي البنوك.

ولما كانت عمليات الاندماج المصرفي التي تشهدها الساحة المصرفية المحلية تعد من أهم محاور خطة الإصلاح المصرفي، فانه يتعين استعراض التجربة المصرية في الدمج المصرفي على مدار أربعة مراحل بدءًا من مرحلة الستينات وانتهاءً باندماجات القرن الحادي والعشرين.

وعلى ذلك سوف نتناول هذا المبحث في ثلاثة مطالب، نعرض في الأول لمراحل تطور الجهاز المصرفي وفيه نري انجازات خطة الإصلاح المصرفي التي تبناها البنك المركزي المصري، ونتناول في المطلب الثاني عمليات الدمج المصرفي في مصر بوصفها من أهم محاور خطة الإصلاح المصرفي، ونخصص المطلب الثالث للحديث عن هيكل ومكونات الجهاز المصرفي المصري وذلك على الوجه الآتي:

المطلب الأول
تطور الجهاز المصرفي المصري

بدأت المرحلة الأولى عام 1856 وممارسة البنوك لأعمالها التقليدية، واستمرت حتى عام 1919 وفى هذه الفترة كانت البنوك تحت السيطرة الأجنبية. ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الإصلاح المصرفي عام 1920 بإنشاء أول بنك تجارى برأسمال وطني (بنك مصر) واستمرت حتى عام 1956، وسميت هذه المرحلة بمرحلة ما قبل التمصير والتأميم فقد اتسمت هذه المرحلة بأن البنوك التجارية واستثماراتها كانت مصدرها أجنبيًا، كما أن نظام الصرف وقتذاك كان بالجنيه الإسترليني، هذا بالإضافة إلى عدم وجود بنك مركزي يقوم بالرقابة على الائتمان المصرفي، مما أدى إلى النمو غير المتكافئ للاقتصاد المصري بين القطاعات الرئيسية (الزراعة، الصناعة، التجارة) حيث تخلف القطاع الصناعي عن النمو بسبب عدم تمويله من البنوك.

ثم صدر القانون 162 لسنة 1957 الذي بتطبيق قواعده على النظام المصرفي خضع هذا النظام لإجراءات التمصير والتدخل الحكومي منذ نفاذ هذا القانون حتى عام 1960، وقد تميزت هذه المرحلة بالاستقلال والخروج عن قاعدة الصرف بالجنيه الإسترليني وإنشاء بنك مركزي مصري بتحويل البنك الأهلي إلى بنك مركزي يتبع الحكومة وتوسيع سلطاته ورقابته على البنوك التجارية، وفى عام1960 تم تأميم كل من البنك الأهلي وبنك مصر، وتقسيم البنك الأهلي إلى بنكين أحدهما البنك المركزي المصري والأخر البنك الأهلي المصري، حيث قام هذا الأخير بممارسة العمليات المصرفية العادية، ثم مرورًا بمرحلة التحول الاشتراكي من 1961:1975 حيث تم التأميم الشامل للجهاز المصرفي.

وأخيرًا تأتى مرحلة الانفتاح الاقتصادي، حيث قامت مصر في عام 1974 باتخاذ سياسة اقتصادية مغايرة للسياسات الاقتصادية السابقة، فشجعت الصادرات وأزالت القيود على الواردات وشجعت القطاع الخاص ورأس المال العربي والأجنبي على الاستثمار في مصر، وأصدرت القانون رقم43 لسنة 1974 والمعدل بالقانون رقم 32 لسنة 1977، الذي يسمح باستثمار رأس المال العربي والأجنبي في صورة بنوك تجارية، وبنوك استثمار وأعمال، ثم عدل هذا القانون بكل من القانون رقم 230 لسنة 1989 ثم القانون رقم 8 لسنة 1997 والخاص بضمانات وحوافز الاستثمار، ثم أخيرًا القانون رقم 13 لسنة 2004. والمتعلق بتعديل بعض أحكام قانوني ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997 وسوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992.

لم يقف التطور عند هذا الحد، بل حدثت مجموعة من الأزمات تعرض لها الجهاز المصرفي المصري تمثلت في تصاعد حدة المنافسة المصرفية، أزمة المديونية الدولية، اضطراب أسعار الفائدة والعملات[1]، بالإضافة إلى مشاكل تعثر البنوك والعملاء على السداد، فكان لابد أن يصدر قانون جديد يحاول معالجة هذه المشاكل المصرفية، وبالفعل صدر القانون رقم 37 لسنة 1992 والخاص بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي، وقد جاء هذا القانون كخطوة إيجابية لمواكبة حركة الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها مصر، والتي تتمثل في مجموعة من الإجراءات يمكن إيجازها في: تحرير سعر الفائدة، تخفيض كل من نسبة الاحتياطي النقدي والسيولة، إلغاء السقوف الائتمانية، تحرير سعر الصرف وإباحة التعامل بالنقد الأجنبي بشركات الصرافة، الأخذ بمعايير دولية في كفاية رأس المال، إنشاء صندوق للتأمين على الودائع بالبنوك العاملة في مصر والمسجلة لدى البنك المركزي، منح فروع البنوك الأجنبية أحقية التعامل بالجنيه المصري، قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الإقراض والخصم بين البنوك.

وتماشيًا مع سياسات التحرر الاقتصادي ودخول مصرفي اتفاقية الخدمات المالية (F S A) شهدت الساحة المصرفية المحلية تطورات متسارعة باتجاه الاندماجات والتملك والخصخصة، وذلك بهدف رفع

---

[1] - د/مجدى محمود شهاب، إقتصاديات النقود والمال –النظرية والمؤسسات النقدية– بورصة الأوراق المالية فى مصر- تطور النظام المصرفى المصرى ، دار الجامعة الجديدة ، الأسكندرية ، سنة 2002 ،ص260 :261.

كفاءة القطاع المصرفي المصري، حيث تم بيع عدد من البنوك بالكامل أو بيع حصة المال العام فيها أو دمجها مع بنوك أخرى*.

ونتناول هنا دور البنك المركزي المصري في الإصلاح المصرفي، ثم نتناول أهم انجازات الإصلاح المصرفي في مصر، وذلك على النحو التالي:

أولاً: دور البنك المركزي المصري في الإصلاح المصرفي[1]:

بدأ الإصلاح المصرفي الثاني للبنك المركزي المصري في عام 1991م, وكان هذا الإصلاح يتكون من عنصرين رئيسيين هما الإصلاح في مجال السياسة النقدية والائتمانية والإصلاح النوعي في الجهاز المصرفي.

أ- إصلاح السياسة النقدية والائتمانية:

يتمثل إصلاح السياسة النقدية والائتمانية في تغيير السياسة المتبعة من الرقابة النقدية المباشرة إلى الرقابة غير المباشرة. والفرق بين الاثنين هو أن الرقابة النقدية المباشرة تتبع الأساليب المباشرة للتأثير على حجم الائتمان المحلى بما يجعل النمو في وسائل الدفع مناسبا للزيادة في الناتج المحلى الإجمالي , ويتم بموجبها استخدام أدوات السياسة النقدية للتأثير المباشر في قرارات البنوك والأفراد سواء المقترضين أو المودعين. وذلك من خلال تحديد أسعار الفائدة وسقوف الائتمان بالإضافة إلى الاحتياطي الإلزامي. أما بالنسبة لأسلوب الرقابة النقدية المباشرة فانه يتمثل في إلغاء تحديد أسعار الفائدة وترك أمر تحديدها لقوى العرض والطلب في السوق النقدي .

ومن الجدير بالذكر أن هذا الأسلوب يعتبر متسقاً مع الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى إتباع آليات السوق ويعطى مرونة أكبر للبنك المركزي المصري لاتخاذ قرارات السياسة النقدية بشكل يتسق مع الظروف الاقتصادية والمالية .

ب- الإصلاح النوعي في الجهاز المصرفي :

يتمثل الإصلاح النوعي في الجهاز المصرفي المصري في العمل على:

- تطوير نظام للحد من المخاطر وحماية المودعين.
- سلامة المراكز المالية وجودة الأصول وكفاية رأس المال .
- سلامة السياسات والإجراءات المتبعة في العمل .
- كفاية ونزاهة العاملين بالجهاز المصرفي .
- أسلوب الرقابة يحقق ما تقدم بالفاعلية الواجبة.

ونظراً لان التشريع المصرفي الذي كان قائماً لم يكن يسمح بتحقيق بعض ما تقدم , خاصة بالنسبة للبنوك التي تتآكل رؤوس أموالها نتيجة لتدهور أصولها. حيث يتقاعس مساهموها عن تدعيم المركز المالي لها , فقد صدر التشريع رقم "37" لسنة 1992 لعلاج أوجه القصور في القوانين القائمة في ضوء ما أسفرت عنه التجربة ,وبالتالي أصبح لدى مجلس إدارة البنك المركزي المصري الأداة التشريعية التي تمكنه من إصدار القرارات اللازمة في شان إحداث الإصلاح النوعي في الجهاز المصرفي .

---

*ويعد الدمج المصرفى بين البنوك المحلية كبديل لا غنى عنه لمواجهه التحديات التى تواجهها، و التى يأتى فى صدارتها المنافسة الشديدة المتوقعة من قبل البنوك الأجنبية القادمة فى ظل العمل فى إتفاقية تحرير الخدمات المالية وذلك للوصول إلى كيانات مصرفية كبيرة تمكنها من تحقيق وفورات الحجم.

[1] - د\ عبدالمنعم محمد الطيب - العولمة وأثرها على الاقتصادية على المصارف – نظرة شمولية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 3، ص 20 ، منشورة على الانترنت على الموقع
http://www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles_Renaf_N_03/article_01.pdf

ثانياً: إنجازات خطة الإصلاح المصرفي [1]:

1 ـ إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة

تعد إعادة هيكلة البنوك العامة مالياً وإدارياً ركيزة أساسية من ركائز إصلاح القطاع المصرفي، حيث تستهدف إعادة الهيكلة خلق كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة محلياً وعالمياً، ويمكن خصخصة أحدها أو أكثر في المستقبل.

وتتمثل الهيكلة المالية في زيادة رؤوس أموال تلك البنوك لتتناسب مع حجم الودائع وحجم التمويل الذي تقوم تلك البنوك بمنحه. وفى هذا الشأن فقد قامت الدولة بالفعل بضخ أموال جديدة إلى تلك البنوك لتدعيم قواعدها الرأسمالية وذلك حتى تستطيع الصمود أمام المنافسة المحتدمة على الساحة المصرفية العالمية.

أما فيما يتعلق بالهيكلة الإدارية فتتم من خلال عدة محاور من أهمها : ـ

- الاهتمام برفع كفاءة العاملين وصقل خبراتهم من خلال الدورات التدريبية المتخصصة والمتطورة سواء في الداخل أو الخارج.
- تحديث نظم الإدارة واختيار القيادات المصرفية ذات الكفاءات المتميزة والخبرات العالمية.
- تطوير أنظمة وتكنولوجيا المعلومات وميكنة الفروع وربطها بالمراكز الرئيسية للبنك لسرعة اتخاذ القرار الإداري على أساس سليم.
- دعم وسائل الرقابة الداخلية بالبنوك وإنشاء لجان للمراجعة الداخلية.
- إنشاء وتطوير إدارات للمخاطر بالبنوك بهدف تقييم مختلف المخاطر بما فيها الائتمانية وتحسين أساليب وأسس تقييمها وإداراتها.

وفى ذات الإطار فقد نص قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد على إنشاء صندوق لتحديث أنظمة العمل في بنوك القطاع العام وتنمية مهارات وقدرات العاملين فيها وتغطية نفقات إلحاقهم بالبرامج التدريبية المحلية والعالمية.

2 ـ دمج البنوك Bank Mergers

تعد قضية دمج البنوك إحدى الركائز الأساسية في إستراتيجية تطوير الجهاز المصرفي المصري، حيث تتعاظم أهميتها في المرحلة الراهنة والمقبلة في ظل ما تموج به الساحة المصرفية محلياً وعالمياً من متغيرات متباينة تفرض على البنوك المصرية تحديات عديدة، الأمر الذي حدا بالدولة إلى تشجيع عمليات الاندماج بين البنوك سواء كان اندماج قسريً أو اختياري، ومن ثم تغيير خريطة السوق المصرفية ليتقلص عدد البنوك العاملة في مصر إلى25 بنكاً بحلول عام2009 .

3 ـ بيع حصص البنوك العامة في البنوك المشتركة

خلال الفترة الأخيرة تسارعت خطوات بيع مساهمات المال العام في البنوك المشتركة حيث أن بيع هذه الحصص يمثل أحد محاور خطة الدولة لإصلاح الجهاز المصرفي خلال الفترة من عام 2005 حتى عام 2008.

ومن بين أبرز المساهمات العامة التي تم بيعها للقطاع الخاص خلال الفترة الماضية نذكر بيع البنك الأهلي لمساهماته في البنك الأهلي سوسيتيه جنرال والبنك التجاري الدولي، كما باع بنك الإسكندرية حصته في البنك المصري الأمريكي، وكذلك تم بيع مساهمات بنك القاهرة في بنك كايرو باركليز، ومساهمات بنك مصر في بنك مصر الدولي.*

وقد روعي في اختيار عروض الشراء للمساهمات العامة تمتع المؤسسات المالية المتقدمة للشراء بمراكز مالية قوية وسمعة جيدة حتى تكون قادرة على نقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة بما يسهم في تقديم خدمات بنكية جديدة، وقد حققت البنوك العامة باتخاذها هذه الخطوة أرباحاً رأسمالية حسنت من معدلات الربحية لديها وأتاحت الفرصة لاستخدام هذه الأرباح في عمليات إعادة الهيكلة.

---

[1] ـ النشرة الاقتصادية – بنك الاسكندرية ، المجلد السابع والثلاثون ، 2005، ص 10 وما بعدها.

* أول بنك قطاع عام فى مصر تم خصخصته هو بنك الإسكندرية

4 ـ تطوير السياسات الائتمانية :

تبذل الدولة جهوداً حثيثة للنهوض بالأداء الاقتصادي وتشجيع مناخ الاستثمار ولتحقيق هذا الهدف انتهجت الدولة أساليب غير تقليدية لتطو ير السياسات الائتمانية في البنوك باعتبارها خط الدفاع الأول للحيلولة دون التعثر الائتماني الذي فرض نفسه على الساحة الاقتصادية في الآونة الأخيرة لما له من تأثير سلبي على البنوك بصفة خاصة وعلى مناخ الاستثمار بصفة عامة[1].

وقد حددت بعض مواد قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد والمعدل بالقانون رقم 93 لسنة 2005، الإطار التشريعي الذي ينظم الترخيص لشركات الاستعلام والتصنيف الائتماني، وتنظيم عملها ونظام رقابة البنك المركزي عليها وقواعد تبادل المعلومات والبيانات فيما بينها وبين البنك المركزي والبنوك وشركات التمويل العقاري وشركات التأجير التمويلي.

ومن ناحية أخرى فقد قام البنك المركزي المصري بإصدار القواعد المنظمة لعمل شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني وقواعد تبادل المعلومات والبيانات ونظام رقابة البنك المركزي على هذه الشركات فضلاً عن قواعد وإجراءات وشروط الترخيص لها.

5 ـ الاتجاه لحل مشكلة الديون المتعثرة Non-Performing Loans

فى مجال التعامل مع الديون غير المنتظمة تبنت الدولة حزمة متكاملة من الإجراءات للتعامل مع هذه الديون، حيث تسود روح إيجابية جديدة بين البنوك والعملاء المتعثرين . وتركز الأساليب الجديدة على الطرق الودية بدلاً من اللجوء إلى الإجراءات القانونية التي تستغرق وقتاً طويلاً ولا تضمن استرداد مستحقات البنوك بالكامل .

وتقوم فلسفة الأساليب الجديدة على أنه لابد من إعادة تشغيل الاستثمارات المعطلة بسبب عوامل لا دخل للعملاء فيها عن طريق ضخ تسهيلات جديدة لهذه الاستثمارات تحت رقابة كاملة من جانب البنك مع إعادة جدولة وتسوية المديونية على آجال طويلة تتناسب مع التدفقات النقدية لهذه الاستثمارات. وقد تمثلت أهم الإجراءات المتخذة لعلاج مشكلة الديون غير المنتظمة في :-

ـ تم تعديل المادة 133 من قانون البنوك رقم 88 لسنة 2003 بحيث يمكن التصالح بعد صدور حكم نهائي ضد العميل بشرط سداد كامل مستحقات البنك .

---

[1] ـ ففى إطار تطوير السياسات الائتمانية فى البنوك ألزم قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم 88 لسنة 2003 البنوك فى مجال السياسة الائتمانية بما يلى :-

ـ التأكد من أن يكون العميل طالب الائتمان حسن السمعة ولديه موارد ذاتية كافية وأن تثبت الدراسات كفاية التدفقات النقدية المتوقعة لأنشطته للوفاء بالتزاماته .

ـ أن تطلب البنوك ضمانات إضافية من العميل طالب الائتمان سواء ضمانات عينية أو ضمانات من أى طبيعة خاصة أخرى تقبلها البنوك ضماناً لتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعميل .

ـ توحيد مذكرات الائتمان ونماذج الاستعلامات بحيث تتضمن الحد الأدنى من البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسة الائتمانية المتكاملة .

ـ أن تحدد اللائحة الداخلية لبنك صلاحيات المديرين فى المركز الرئيسى والفروع فى تقديم الائتمان والموافقة عليه كما تحدد الحدود الدنيا لطلبات الائتمان التى تعرض على مجلس إدارة البنك .

ـ مركزية القرار الائتمانى والحد من صلاحيات مديرى الفروع والمناطق فى مجال منح الائتمان .

ـ التأكد من استخدام العميل لتسهيلات فى الأغراض والمجالات التى وردت فى الموافقة الائتمانية .

ـ الفصل بين سلطة منح الائتمان وسلطة استيفاء المستندات والضمانات وسلطة التصريح باستخدام التسهيلات .

ـ اشتراك إدارة المخاطر فى البنوك فى قياس مخاطر الائتمان فى مراحل اعتماد القرار الائتمانى قبل التصريح باستخدام التسهيلات .

ـ أن ينشىء كل بنك نظاماً للتسجيل المستمر والفورى لمراكز العملاء الذين يحصلون على تسهيلات ائتمانية ويجب ربط هذا النظام بقاعدة المعلومات بالبنك المركزى .

ـ احتفاظ كل بنك بسجل للضمانات العينية المقدمة من العملاء مقابل تسهيلات ائتمانية والتأكد من جدية هذه الضمانات وسند ملكيتها وقيمتها عند تقديم الائتمان، على أن يتم تقييمها عن طريق بيوت الخبرة المتخصصة المسجلة لدى البنك المركزى المصرى.

ـ عدم تجاوز نسبة التسهيلات الممنوحة للأطراف المرتبطة ـ طبقا للتعريف الجديد ـ الحد الأقصى الذى يحدده البنك المركزى المصرى والذى يبلغ حالياً 30% من القاعدة الرأسمالية للبنك ..... انظر المرجع السابق، ص12.

- إنشاء لجنة تحكيم داخل البنك المركزي للبت في تسوية ديون كبار العملاء في البنوك للحيلولة دون وصول النزاعات للمحاكم حيث تضم هذه اللجنة فنيين من ذوى الخبرات والكفاءة العالية في مجال منح الائتمان وتسوية الديون، كما تم إنشاء لجنة تفعيل آلية نظام التوفيق والتحكيم داخل اتحاد البنوك لبحث قضايا البنوك فيما بينها وذلك في إطار خطة تستهدف تطوير آلية فض النزاعات بين البنوك الأعضاء بطريقة ودية وتفعيل دور الاتحاد في حل النزاعات التي قد تنشأ بين البنوك وبعضها البعض.

- إنشاء وحدة متابعة للديون المتعثرة في البنك المركزي المصري تختص بوضع خطة قومية شاملة للتعامل مع الديون المتعثرة على مستوى الجهاز المصرفي مع تحديد ما يخص كل بنك في هذه الخطة والجدول الزمني لتحقيقها. كما طالب البنك المركزي المصري البنوك بإنشاء وحدة لمعالجة التعثر لها هيكل إداري مستقل داخل كل بنك .

- تشجيع البنك المركزي المصري لحالات التسوية الودية . وقد أشرف البنك المركزي على أكبر حالة تسوية شهدها القطاع المصرفي في تاريخه بعد أن وافقت البنوك الدائنة على تسوية ديون أحد رجال الأعمال بلغت نحو 3 مليار جنيه ويتوقع أن تفتح هذه التسوية أبواب الأمل أمام حالات مماثلة .

6 ـ مواكبة المعايير الدولية

في ضوء ما تموج به الساحة المصرفية العالمية من تطورات هامة فرضت على صانعي السياسة المصرفية والمؤسسات الدولية وضع العديد من القواعد والمعايير الرامية إلى تحقيق السلامة المصرفية الدولية، فقد حرص البنك المركزي المصري على وضع العديد من القواعد والمعايير الرامية إلى تحقيق السلامة المصرفية للبنوك المصرية وبما يتواكب مع المعايير الدولية لاسيما ما يتعلق بمعايير لجنة بازل لمعدل كفاية رأس المال وإدارة المخاطر، بالإضافة لوضع ضوابط فتح الحسابات وقواعد الإفصاح والبيانات الواجب نشرها بما يتفق مع المعايير الدولية لمكافحة عمليات غسل الأموال .

7 ـ تدعيم القواعد الرأسمالية للبنوك

تحتل قضية تدعيم رؤوس أموال البنوك أهمية متنامية بوصفها خط الدفاع الأول عن أموال المودعين وصمام الأمان في مواجهة الصدمات والأزمات فضلاً عن أهميتها في منح قدرة أكبر للبنك على تنويع خدماته.

وفى ضوء الاتفاق النهائي الثاني للجنة بازل (Basel II) فإن البنك المركزي المصري ألزم كافة البنوك الخاضعة له بزيادة معدل كفاية رأس المال من 8% إلى 10%، وذلك من خلال زيادة رؤوس أموالها المدفوعة وقد نجحت بالفعل بعض البنوك في زيادة رؤوس أموالها المدفوعة، كما اتجهت بعض البنوك للاندماج في كيانات كبيرة في حين مازالت البنوك الأخرى مطالبة بحسم قضية زيادة الحد الأدنى لرؤوس أموالها سواء من خلال اتخاذ قرارات في اجتماعات مجالس الإدارات لقيام المساهمين بزيادة رأس المال للوصول إلى الحد الأدنى المطلوب، أو الاتجاه لطرح أسهم هذه البنوك من خلال الاكتتاب العام في البورصة أو العمل على الدمج في أحد البنوك الكبرى .

8 ـ الاهتمام بإدارة المخاطر Risk Management

أصبحت الصناعة المصرفية ترتكز في مضمونها على فن إدارة المخاطر وذلك في ضوء ما شهدته الصناعة المصرفية من انفتاح غير مسبوق على الأسواق المالية العالمية والتطور السريع للتقدم التكنولوجي، فضلاً عن تنامي استخدام الابتكارات المالية. لذا فقد قامت لجنة بازل بإدراج إدارة المخاطر كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية .

وتمشياً مع الاتجاهات العالمية في هذا الصدد فقد لاقى موضوع إدارة المخاطر اهتماماً كبيراً من جانب البنك المركزي ومن جانب البنوك المصرية ، حيث حرص قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد على توفير إطار تنظيمي لإدارة مخاطر العملية الائتمانية بما يتفق مع معايير وتوصيات لجنة بازل في هذا الشأن . و ألزم مجالس إدارات البنوك بوضع سياسات ائتمانية واضحة ووضع قواعد لضمان سلامة القرار الائتماني وقواعد للمتابعة الجيدة للعملية الائتمانية وأخرى لتيسير استرداد البنوك لحقوقها.

وقد كان تفاعل البنوك مع تلك التوجهات على ذات المستوى من الاحترافية حيث بدأت في انتهاج سياسات لإدارة المخاطر واستحداث قطاعات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها أعمال البنك على تنوعها وذلك من خلال قيامها بعدد من الوظائف الهامة نذكر منها :-

* تقدير المخاطر ولتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك .
* المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
* تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق ، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية .
* مساعدة البنك على حساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل .

هذا بالإضافة إلى سعى البنوك المصرية لسد فجوة الخبرات المهنية عالية التخصص في مجال إدارة المخاطر وذلك باستقطاب كفاءات مصرفية للإشراف على هذا النشاط الجديد، بالإضافة إلى صقل الخبرات الموجودة من خلال البرامج التدريبية الداخلية والخارجية .

من ناحية أخرى فقد اعتمد البنك المركزي المصري في مايو عام 2005 مجموعة من القواعد التي تتعلق بأسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات التي تعد بديلاً لأسس تصنيف وتكوين المخصصات الصادرة عن البنك المركزي المصري عام 1991، وقد شملت هذه الأسس إدارة المخاطر الائتمانية وأسس تقييم الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات لكل من القروض والالتزامات العرضية والارتباطات والمؤسسات، والقروض لأعراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي إضافة إلى القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية مع ضرورة التزام كل بنك بتعديل نظمه الداخلية بما يتفق ومتطلبات هذه الأسس.

9 ـ مكافحة عمليات غسل الأموالMoney Laundering Combating

نجحت مصر بعد جهود مضنية في رفع اسمها من قائمة الدول غير المتعاونة في مجال مكافحة غسل الأموال في 27 فبراير 2004 وذلك بعد أن تأكدت لجنة العمل المالي الدولي (الفاتف) من جدية وكفاية التشريعات المصرية والإجراءات المتبعة في الكشف عن أية محاولات لغسل الأموال، ومن أهم تلك الإجراءات نذكر ما يلي :

- إصدار القانون رقم 80 لسنة 2002 الخاص بمكافحة غسل الأموال والمعدل بالقانون رقم (78) لسنة 2003 كما صدرت اللائحة التنفيذية للقانون بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم[1]951 لسنة 2003.
- إنشاء وحدة مستقلة لمكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي المصري تتولى تلقى الإخطارات الواردة من المؤسسات المالية عن العمليات المشتبه فيها.
- إنشاء إدارات خاصة بالبنوك للاضطلاع بمهام إبلاغ وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي المصري عن أية اشتباه في وجود عمليات غسل أموال ، والتزام البنوك بتطبيق القواعد العالمية المتبعة في هذا الشأن وعلى رأسها قواعد " اعرف عميلك " .
- قيام البنك المركزي المصري باعتماد عدد من الضوابط الرقابية التي يتعين على البنوك الالتزام بها بشأن مكافحة غسل الأموال ويضطلع بتنفيذها مسئولو الالتزام في البنوك بصفة رئيسية ، حيث تحدد تلك الضوابط آلية المكافحة على مستوى فتح الحسابات ومزاولة العمليات المصرفية ، الإخطار عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال ، حفظ المستندات والسجلات والتدريب .

---

[1] ـ وفى إطار استكمال الجهود التى اتخذتها الدولة والمؤسسات المالية لتعزيز خطواتها الرامية الى مكافحة غسل الأموال، فقد قام البنك المركزى بتكليف البنوك بعدد من التكليفات تتمثل فى :
ـ تقسيم العملاء (طبقا لدرجة المخاطر) الى ثلاث فئات: الأولى من العملاء ذوى المخاطر المرتفعة. الثانية : من العملاء ذوى المخاطر المتوسطة، والثالثة : من العملاء ذوى المخاطر المنخفضة، وتقديم بيان ربع سنوى يتضمن هذا التصنيف الثلاثى للعملاء وفقاً لدرجة المخاطر .
ـ وضع خطة لتحديث واستكمال بيانات التعرف على هوية العملاء والمستفيدين الحقيقيين .
ـ إلزام البنوك باتخاذ الإجراءات الضرورية لسلامة النظام الخاص بالهوية والأوضاع القانونية للأشخاص الاعتباريين والطبيعيين سواء للعملاء الحاليين أو المستقبليين بما فيهم المراسلين .
ـ إلزام البنوك بتحديث النظم الآلية بها ووضع برامج معينة لاستخراج تقارير دورية للعمليات غير العادية التى تتجاوز حدوداً معينة ، وذلك لتقديمها للتنفيذيين المسئولين عن مكافحة غسل الأموال بالبنوك .

هذا وقد انضمت وحدة مكافحة غسل الأموال إلى **مجموعة الإجمونت** التي تضم وحدات مكافحة غسل الأموال على مستوى العالم وذلك لتمكين الوحدة من تبادل المعلومات مع عدد أكبر من وحدات التحريات المالية التي يصل عددها داخل هذه المجموعة إلى94 وحدة، بالإضافة إلى دراسة العقبات التي قد تواجه الوحدة عند ممارستها لوظائفها والعمل على تذليلها والتغلب عليها. كذلك انضمت مصر بناء على طلب مجموعة إجمونت إلى عضوية مجموعتين فرعيتين رئيسيتين من مجموعات عمل إجمونت وهما **المجموعة القانونية ومجموعة التوسع** التي تهدف إلى العمل على توسيع عضوية الدول المنضمة إلى مجموعة إجمونت عن طريق مساعدتها على الوفاء بمعايير الانضمام.

واستمراراً لجهود وإنجازات الوحدة في مجال مكافحة غسل الأموال، فقد صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (63) لسنة 2005 بإنشاء اللجنة الوطنية التنسيقيه في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك برئاسة رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتضم في عضويتها ممثلين عن وزارات الخارجية والداخلية والتأمينات والشئون الاجتماعية بالإضافة إلى النيابة العامة وهيئات الأمن القومي والرقابة الإدارية وسق المال والبنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال والمعهد المصرفي المصري وتتمثل أهم أهداف هذه اللجنة في : -

- التنسيق في نطاق الجهود الوطنية التي تبذل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الإسهام في كل ما يتطلبه تنفيذ القوانين واللوائح والأنظمة ذات العلاقة.

كما خطت مصر خطوة أخرى في هذا الاتجاه بانضمامها إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب(MENA FATF) والتي تمثلت أهم أهدافها في اتخاذ ترتيبات فعالة في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب طبقا للقيم الثقافية الخاصة بالدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية. هذا وقد تولت مصر منصب نائب رئيس المجموعة لعام 2005، في حين انتقل إليها منصب رئيس المجموعة منذ بداية عام 2006. كما تم اختيار مصر لرئاسة فريق عمل التقييم المشترك المشكل في نطاق تلك المجموعة والذي يقوم بدوره بتقييم موقف الدول أعضاء المجموعة في مجال مكافحة غسل الأموال وهى الرئاسة التي ستستمر لمدة أربع سنوات بدءاً من عام2005.

10 - التطوير التكنولوجي

غنى عن البيان إن دخول الجهاز المصرفي المصري مرحلة جديدة من التطوير والتحديث الشامل يتطلب منها تطويراً جذرياً لنوعية وأسلوب تقديم الخدمة المصرفية من خلال تطويع أحدث التقنيات التكنولوجية في مجال التطبيقات المصرفية للخروج بالتعاملات المصرفية من الإطار التقليدي إلى مجال أوسع للإبداع والابتكار تلاءم الصورة العصرية لمجتمع القرن الحادي والعشرين ، حيث حرصت السلطات المختصة من جانبها على اتخاذ خطوات عديدة لدعم الصيرفة الإلكترونية من بينها :

- صدور قانون التوقيع الإلكتروني لضمان تأمين وسلامة المدفوعات الإلكترونية .

- تنفيذ برامج تدريب مستمرة للتنفيذيين فى مجال مكافحة غسل الأموال مع إعطاء أولوية لموظفى الفروع خاصة فى المحافظات، مع تقديم بيان ربع سنوى يتضمن الموقف التدريبى لكل بنك فى هذا الخصوص .
- قيام التفتيش الداخلى بالتحقق من مدى التزام أقسام وإدارات وفروع البنك بضوابط وإجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال .
- تحديث دليل إجراءات العمل بالبنوك سواء الخاص منه بمكافحة غسل الأموال أو معايير الاشتباه وذلك بصفة دورية فى ضوء المستجدات المحلية والدولية، مع التأكيد على أهمية التنسيق فى الإجراءات بين أقسام البنك وفروعه على صعيد المكافحة والاشتباه .

وفى ذات السياق قامت وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزى بتوزيع دليل إجراءات عمل على حوالى 40 بنكاً يتضمن الإجراءات الواجب إتباعها لمكافحة غسل الأموال ويمثل محصلة لأدلة عمل قدمتها بعض البنوك العاملة فى مصر وذلك للاسترشاد بها وتلافى تضارب التطبيقات عند الاشتباه.

ومما يذكر أيضا فى هذا الصدد قيام وحدة غسل الأموال بالبنك المركزى المصرى بجهود متنوعة لتعزيز التعاون مع الجهات الأجنبية ذات الخبرة فى مجال مكافحة غسل الأموال للاستفادة من خبراتها القانونية والتنفيذية ..... المرجع السابق، ص 18.

- إقرار البنك المركزي المصري لعدد من الضوابط الرقابية اللازمة لحصول البنوك على ترخيص مزاولة العمليات المصرفية الإلكترونية وإصدار وسائل دفع لنقود إلكترونية .

- كما أعد البنك المركزي خطة لدعم أنظمة المدفوعات الإلكترونية داخل مصر والحد من التداول النقدي مع التأكد من سلامة وسرعة تنفيذ عمليات تسوية المدفوعات، بالإضافة إلى تطبيق المعايير الدولية فيما يتعلق بالقواعد والنظم المتبعة وصولاً إلى تعزيز ثقة المستخدمين في نظم الدفع[1].

- أما عن تطوير المدفوعات الصغيرة فقد تم ميكنة غرفتي مقاصة الإسكندرية وبورسعيد وربطهما بغرفة مقاصة القاهرة بهدف الحصول على رصيد مجمع لناتج عمليات المقاصة لكل بنك على مستوى الجمهورية. ويعد إنشاء المجلس القومي للمدفوعات خطوة إيجابية نحو نشر المدفوعات الإلكترونية، بالإضافة إلى تأسيس شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي لنقل ملكية الأوراق المالية للمشترى إلكترونياً.

- هذا وتحرص البنوك بدورها على بذل جهود عديدة لمسايرة التطورات التكنولوجية المتلاحقة من خلال تكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسب الآلية وتطويعها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العميل بدقة وسهولة ويسر، الأمر الذي يتواءم مع المتطلبات المعاصرة والمتزايدة لمختلف شرائح العملاء من ناحية ويحقق للبنك نمواً مطرداً في حجم عملياته وأرباحه من ناحية أخرى .

ولعل من أهم ملامح منظومة التطوير التكنولوجي التي تشهدها البنوك ما يلي:-
- تطوير البنية التحتية لشبكة ربط فروع البنك الواحد وكذلك الربط بينها وبين المراسلين، فضلا عن الربط بينها وبين البنك المركزي مما ساهم في توفير خدمة نقل المعلومات والاتصالات الصوتية والاجتماع عن بعد، ومن ثم توفير الوقت والجهد لانجاز الأعمال وتعزيز سلامة ودقة اتخاذ القرار .

- التوسع في إصدار بطاقات الدفع باختلاف أنواعها ، مع نشر قنوات التوزيع الإلكترونية لتهيئة السوق المصرفي للتعامل بهذه البطاقات مثل نشر ماكينات الصرف الآلي ATMs داخل وخارج فروع البنوك ونشر شبكة من نقاط البيع الإلكترونية Electronic Point of Sale (E.P.O.S) ، وهو ما ساهم في نشر بطاقات الدفع المتداولة في السوق المصري من خلال الماستر كارد والفيزا كارد والتي بلغ عددها نحو مليون ونصف مليون بطاقة، ومع قيام البنوك بتوفيق أوضاعها مع معايير الـ EMV في مجال التحول نحو البطاقات الذكيةSmart Card ، وصل عدد البطاقات الذكية في السوق المصري نحو 600 ألف بطاقة في عام 2006 .

- وفى ذات المضمار بدأت بعض البنوك في تقديم الخدمات المصرفية عن بعد Remote Banking Services مثل تشغيل مراكز للاتصالات وخدمة العملاء Call Centers، فضلا عن تقديم خدمات البنك المحمول Mobile Banking ، وتقديم خدمات مصرفية عبر شبكة الانترنت .

- القيام بتقديم خدمات التحصيل الإلكتروني للشيكات .

- تبنى حزمة برامج أساسية ومتكاملة ذات تقنية عالية قادرة على تغطية احتياجات الخدمات المصرفية القائمة واستيعاب ما يتم استحداثه منها إما من خلال إنشاء البنوك للبرامج الخاصة بها أو شراء البرامج الجاهزة Core Banking Systems من الشركات المتخصصة تبعاً لسياسة كل بنك وملاءته المالية .

- توقيع عقد إنشاء أول شركة مساهمة مصرية متخصصة في تقديم الخدمات التكنولوجية للقطاع المصرفي برأس مال مصدر قدره نحو 250 مليون جنيه في حين يبلغ رأسمالها المدفوع 60 مليون جنيه ، وذلك بهدف تقديم خدمات تكنولوجية متكاملة ومتخصصة للقطاع المصرفي .

---

[1] - قد حصل البنك المركزى على منحة من المجموعة الأوروبية لشراء أجهزة وبرامج نظام التسوية اللحظية RTGs والذى يمكن من خلاله ربط جميع أنظمة المدفوعات النقدية والمقاصة والتحويلات النقدية، وهو النظام الذى يتميز بسرعة الأداء ويوفر مؤشرات نقدية دقيقة مما يساعد على سرعة اتخاذ القرارات ورفع كفاءة إدارة السيولة النقدية لدى البنوك بسهولة ويسر..... المرجع السابق ص 19 .

11 ـ دعم الرقابة والإشراف على البنوك (الحوكمة)

تحتل قضية دعم الرقابة والإشراف على البنوك أهمية متنامية على صعيد تطوير الجهاز المصرفي وهو الأمر الذي حدا بالدولة إلى تضمين هذه القضية ضمن محاور إصلاح الجهاز المصرفي وذلك بما يتماشى مع المعايير العالمية ويحافظ على سلامة الجهاز المصرفي.

ومما لاشك فيه أن البنك المركزي المصري في ظل قانون البنوك الجديد أصبح يضطلع بدور رقابي هام في تقييم سياسات التطوير التي تقوم بها البنوك سعياً لتوفير منظومة أداء متطور ومتناسق مما يساعد على تطوير الصناعة المصرفية المصرية ودعم ثقة المجتمع المصرفي الدولي في تلك الصناعة .

حيث تضمن قانون البنك المركزي الجديد قيام مجلس إدارة البنك المركزي بوضع قواعد للرقابة والإشراف على البنوك والضوابط المرتبطة بأنشطتها طبقا لأحكام هذا القانون مع مراعاة الأعراف المصرفية الدولية. ومن هذه القواعد :-

* تحديد الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال .
* تحديد الحدود القصوى لتركز توظيفات البنوك في الخارج .
* تحديد نسبة السيولة والاحتياطي.
* تحديد الحدود القصوى لاستثمارات البنك في الأوراق المالية وفى التمويل العقاري.
* ضوابط فتح الحسابات ومزاولة العمليات المصرفية .
* قواعد الإفصاح والبيانات الواجب نشرها وكيفية النشر .
* القواعد الخاصة بالحد الأقصى للسندات التي يجوز لكل بنك إصدارها أو ضمانها وشروط الإصدار أو الضمان.

ونظرا لأهمية توافر نظم قوية للرقابة الداخلية في البنوك لضمان التطبيق السليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفي ، فقد تضمن القانون الجديد إلزام كل بنك بتشكيل لجنة للمراجعة الداخلية بما يتوافق مع ما جاء بالقانون . ولاشك أن دعم الرقابة الداخلية في البنوك من شأنه أن يؤدى إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة بما يحقق مصالح العملاء والمساهمين بل والعاملين أيضاً مع ضمان إدارة المؤسسة المصرفية بكفاءة ووفقاً للقواعد والقوانين السارية. وقد تضمنت خطة الحكومة للإصلاح المصرفي توحيد أجهزة الرقابة للقطاعات المالية المصرفية وغير المصرفية تحت جهاز رقابي واحد يسمح بإحكام الرقابة على القطاع المالي وإزالة معوقاته والتنسيق بين الجهات العاملة في هذا القطاع لخدمة الاقتصاد القومي .

جدير بالذكر أنه تم توقيع اتفاقية "نقل التكنولوجيا الدولية" في مجال الرقابة على المصارف بين كل من مصر والاتحاد الأوروبي وذلك في إطار السعي نحو التحديث الكامل لعملية الرقابة على البنوك المصرية وفقا للنظم الحديثة المطبقة في العالم والتي تعتمد على مواجهة المشكلة قبل حدوثها في ضوء دراسة المخاطر المستقبلية Future Risk وهى التي تتمثل في تطبيق معايير بازل 2. وتعد مصر هي ثاني دولة في العالم بعد روسيا توقع هذا الاتفاق.

المطلب الثاني
الدمج المصرفي المصري

بالنظر إلى تجربة الاندماج المصرفي في مصر نجد أنها قد تأثرت بشكل كبير بالنظام الاقتصادي السائد ومدى انفتاحه على التطورات المصرفية العالمية، وفى ضوء ذلك نجد أن تجربة الاندماج المصرفي في مصر قد مرت منذ عام 1963 وحتى وقتنا الحالي بأربعة مراحل[1] :

المرحلة الأولى: حقبة الستينات

حيث بدأت عمليات الدمج المصرفي في مصر منذ عام1963 تأثراً بمرحلة التحول الاشتراكي وقيام الحكومة بتأميم البنوك المصرية الأمر الذي مكنها من السيطرة على الجهاز المصرفي ومن ثم لجأت إلى تدعيم الجهاز المصرفي عن طريق عمليات الدمج القسرى بين البنوك حيث :

* تم دمج كل من بنك مصر السويس والبنك الأهلي التجاري السعودي وبنك التضامن المالي وبنك سوارس في بنك مصر .
* تم دمج البنك التجاري الإيطالي والبنك الإيطالي المصري وذى فرست ناشيونال أوف أمريكا والبنك التجاري اليوناني والبنك المصري لتوظيف الأموال وبنك التجارة في البنك الأهلي المصري .
* تم دمج بنك الاتحاد التجاري في بنك القاهرة .
* تم دمج بنك النيل وبنك الاستيراد والتصدير المصري في بنك الإسكندرية .
* تم دمج بنك الجمهورية في بنك بورسعيد .

المرحلة الثانية : حقبة السبعينات والثمانينات

شهدت هذه الفترة ومع بداية التحول للحرية الاقتصادية تشجيع الدولة للبنوك خاصة الصغيرة منها على الاندماج وذلك بهدف خلق بنوك قوية تكون قادرة على المنافسة، إلا أن الاندماجات في هذه الفترة كانت محدودة. ففي عام 1971 وبموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 2422 لعام 1971 - تم دمج بنك بورسعيد في بنك مصر، كما تم دمج بنك الائتمان العقاري في البنك العقاري المصري وتم دمج البنك الصناعي في بنك الإسكندرية، هذا وقد أقر القانون رقم 159 لسنة 1981 في لائحته التنفيذية آليات الاندماج بين الشركات والإجراءات الخاصة بنقل الملكية إلى كيان موحد، وقواعد الدمج وأحكامه ، باعتبار البنوك شركات مساهمة.

المرحلة الثالثة : حقبة التسعينات

أصبحت عمليات الاندماج ضرورة تحتمها التطورات المحلية والدولية المتسارعة خاصة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو آليات السوق والتحرر المالي وتنامي ظاهرة العولمة، وقد صدر القانون رقم 37 لسنة 1992 والذي نصت المادة30 مكرر منه على إجراءات دمج البنوك الضعيفة في بنوك قوية إجبارياً حتى لو رفض مساهمو البنوك الضعيفة هذا الإجراء.

وقد شهد عقد التسعينات عدداً من حالات الاندماج القسرى والطوعي نذكر منها :

* في عام 1992 تم دمج خمسة عشر بنكاً من بنوك التنمية الوطنية بالمحافظات مع البنك الوطني الرئيسي بالقاهرة دمجاً طوعياً استهدف تدعيم رأس مال البنك الوطني مما يعطيه قدرة أكبر على التحرك والمنافسة في السوق المصرفية ويساعده على تنويع منتجاته ويعد هذا الدمج مثالاً للدمج الرأسي Vertical Merger .

* في عام 1993 تم دمج بنك الاعتماد والتجارة / مصر في بنك مصر وذلك بسبب إفلاس بنك الاعتماد والتجارة وهذا النوع من الاندماج هو اندماج قسري لجأ إليه البنك المركزي المصري بهدف إنقاذ المودعين الذين تضرروا بسبب انهيار البنك وضمان رد حقوقهم كاملة بالإضافة إلى تجنيب هذا البنك المتعثر مخاطر التصفية .

---

[1] - انظر النشرة الاقتصادية لبنك الاسكندرية ، سالفة الذكر، ص52 وما بعدها.

* في عام 1998 قام البنك الأهلي المصري بالاستحواذ على البنك العربي الأمريكي ومقره نيويورك، والذي انخفض رأسماله من 100 مليون دولار إلى 20 مليون دولار فقط في أعقاب الأزمة المالية التي تعرضت لها البنوك الأمريكية في دول أمريكا اللاتينية في منتصف الثمانينات، حيث تمكن البنك الأهلي المصري ـ الذي يعد من أكبر المساهمين في البنك العربي الأمريكي ـ من شراء أصول وخصوم البنك المذكور في صفقة بلغت قيمتها نحو 22 مليون دولار أمريكي تحت رقابة مزدوجة من السلطات المصرفية في كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية .

* في عام 1999 تم دمج البنك العقاري المصري في البنك العقاري العربي وذلك لخلق كيان مصرفي قوى متخصص في التمويل والخدمات العقارية. وليصبح البنك الجديد باسم البنك العقاري المصري العربي .

المرحلة الرابعة : اندماجات القرن الحادي والعشرين

تواجه البنوك المصرية في القرن الحادي والعشرين بيئة تنافسية أكثر ضراوة من تلك التي سادت في العقود الماضية خاصة مع بدء تطبيق اتفاق تحرير تجارة الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات بدءاً من عام 2006 وانفتاح الأسواق المالية أمام البنوك العالمية حيث سيتاح للبنوك الأجنبية اعتباراً من هذا العام أن تدخل إلى السوق المصرفية المصرية، كما سيسمح للبنوك الوطنية المصرية أن تدخل إلى أسواق الخدمات المصرفية في الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. بل إن التحديات تضاعفت وتعاظمت في إطار تنامي ظاهرة الاندماج بين البنوك الكبرى في الدول المتقدمة التي مكنتها من الاستحواذ على عمليات التمويل الخارجي وإدارة محافظ الاحتياطيات النقدية الأجنبية لدى البنوك المركزية في الدول النامية ومنها مصر .

والى جانب هذه التحديات الخارجية فإن هناك عدد من التحديات الداخلية التي تشكل دافعاً قوياً لاتجاه البنوك المصرية نحو الاندماج ، ومن هذه التحديات معاناة الجهاز المصرفي المصري من بعض أوجه القصور والمتمثلة في ضخامة عدد البنوك العاملة في السوق المصري والتي زادت عن 60 بنكاً ما بين بنوك عامة وبنوك مشتركة وخاصة وفروع لبنوك أجنبية وبنوك متخصصة فضلاً عن أن النسبة الكبرى من تلك البنوك ـ باستثناء بنوك القطاع العام التجارية ـ تعتبر بنوكاً صغيرة الحجم سواء من حيث رأس المال أو حجم الأصول أو حقوق المساهمين ، كما تستأثر البنوك التجارية بمعظم النشاط المصرفي .

ومن ناحية أخرى فقد تزايدت حدة مشكلة الديون المتعثرة لدى العديد من البنوك، الأمر الذي دعا تلك البنوك إلى زيادة المخصصات لمواجهة ظروف التعثر مما قلل من أرباحها كذلك تفتقر البنوك إلى إجراء تحديث واسع وشامل في هياكلها المالية والإدارية وهياكل خدماتها وبنيتها التكنولوجية وإستراتيجياتها التنافسية.

ومن ثم فإن التحديات التي تواجهها البنوك المصرية قد فرضت عليها الاتجاه نحو الاندماج لتعظيم رأسمالها وأصولها وتحديث خدماتها المصرفية وتطوير أساليب تعاملها لحشد المدخرات وإدارة عمليات الائتمان والإقراض بكفاءة .

تهيئة البيئة التشريعية

وقد قامت الحكومة بتهيئة البيئة التشريعية بما يتسق ومتطلبات الاندماج حيث صدر قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 في عام 2003 ليشجع على الاندماج بين البنوك وتنظم بعض مواده آليات هذا الاندماج سواء كان اندماجاً اختيارياً أو إجبارياً. فبالنسبة للاندماج الاختياري فتحكمه المادة 41 من القانون والتي تنص على أنه يجوز لأي بنك الاندماج في بنك آخر بترخيص سابق من مجلس إدارة البنك المركزي بعد استيفاء الإجراءات التي يصدر بها قرار من هذا المجلس مع مراعاة ضمان حقوق العاملين بالبنك المدمج .

كما نصت المادة (49) على أنه للمصريين ولغيرهم تملك رؤوس أموال البنوك دون التقيد بحد أقصى ينص عليه في أي قانون آخر ووفقاً لضوابط وضعها القانون الجديد .

أما عن الاندماج الإجباري أو القسرى فتنظمه المادة (79) من القانون سالف الذكر والتي تنص على أنه لمجلس إدارة البنك المركزي في حالة تعرض أحد البنوك لمشاكل مالية تؤثر على مركزه المالي أن يطلب من إدارة البنك المتعثر توفير الموارد المالية الإضافية اللازمة في صورة زيادة رأس المال المدفوع أو إيداع أموال مساندة لدى البنك وذلك بالشروط والقواعد التي يضعها مجلس إدارة البنك المركزي وخلال المدة التي يحددها وإلا جاز لمجلس إدارة البنك المركزي إما تقرير الزيادة التي يراها في رأس المال وطرحها للاكتتاب بالإجراءات والشروط التي يقررها، أو إصدار قرار بإدماج البنك في بنك آخر بشرط موافقة البنك المدمج فيه أو شطب تسجيل البنك المتعثر .

مبررات اللجوء للدمج القسرى

هذا وقد حددت المادة (79) من القانون الأحوال التي يتعرض فيها البنك لمشاكل مالية تستدعى دمجه في بنك آخر، ومن هذه المشاكل عجز أصول البنك عن تغطية التزاماته بما يضر بأموال المودعين، والانخفاض الملموس في أصول البنك أو إيراداته بسبب مخالفة القوانين أو القواعد المنفذة لها، وإتباع أساليب غير سليمة في إدارة نشاط البنك يترتب عليها انخفاض حقوق المساهمين بشكل ملموس أو المساس بحقوق المودعين وغيرهم من الدائنين فضلاً عن توافر دلائل قوية على عدم قدرة البنك على مواجهة طلبات المودعين أو الوفاء بالتزاماته في الظروف العادية بالإضافة إلى نقص قيمة حقوق المساهمين في البنك عن المخصصات الواجب تكوينها.

ونصت المادة (32) من القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل عن 500 مليون جنيه مصري وألا يقل رأس المال المخصص لنشاط فرع من فروع البنوك الأجنبية في مصر عن خمسين مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الحرة، وذلك كحد أدنى لرأس المال لضمان سلامة المركز المالي للجهاز المصرفي وفى حالة عدم تمكن بعض البنوك من زيادة رؤوس أموالها فسوف يلجأ البنك المركزي لعمليات الدمج القسرى لهذه البنوك .

قواعد الدمج القسرى

حدد مجلس إدارة البنك المركزي المصري قواعد للدمج القسرى والتصفية للبنوك المتعثرة، والتي لا تستطيع زيادة رؤوس أموالها تطبيقاً لنص القانون ومن هذه القواعد :

1 ـ طلب مجلس إدارة البنك المركزي من رئيس مجلس إدارة البنك المتعثر توفير موارد مالية إضافية (سواء في شكل زيادة رأسمال البنك أو على شكل إيداع لأموال مساندة لديه من المساهمين) موضحاً به مبررات ذلك وحجم الموارد المالية المطلوب توفيرها وذلك بموجب إخطار رسمي واشترط البنك المركزي تحديد المدة التي يلزم توفير تلك الموارد المالية الإضافية خلالها بحيث لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الإخطار .

2ـ قيام رئيس البنك المتعثر بدعوة مجلس الإدارة للانعقاد وذلك خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ الإخطار لبحث الطلب والدعوةلعقد جمعية عمومية غير عادية للبنك خلال الأربعة أسابيع التالية .

3ـ قيام مجلس إدارة البنك المتعثر بإخطار البنك المركزي المصري بقرار الجمعية العمومية غير العادية إما قبول أو رفض زيادة رأس المال .

4ـ في حالة عدم انعقاد الجمعية العمومية غير العادية للبنك المتعثر خلال ستة أسابيع من تاريخ الإخطار بطلب البنك المركزي، أو إذا ما قررت الجمعية رفض الطلب كلياً أو جزئياً أو انقضت لأي سبب آخر المدة المقررة في الطلب دون الاستجابة لكل ما جاء فيه كان للبنك المركزي أن يقرر زيادة رأسمال البنك المتعثر عن طريق إصدار أسهم وطرحها للاكتتاب العام أو الخاص أو إصدار قرار بدمج البنك في بنك آخر أو شطب تسجيله.

5ـ يكون الدمج في بنك آخر مشروطاً بموافقة الجمعية العمومية غير العادية للبنك المدمج فيه. ويتحدد خلالها مقابل الدمج ومدة تنفيذه وإجراءاته المقررة . ثم يصدر محافظ البنك المركزي قراراً باللجنة المشرفة على تنفيذ إجراءات الاندماج .

إستراتيجية متكاملة للإصلاح المصرفي

هذا وقد أعلنت الحكومة في سبتمبر عام 2004 عن إستراتيجية متكاملة للإصلاح المصرفي وإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العاملة في مصر حتى يتم إعداد الجهاز المصرفي للمنافسة محلياً وإقليمياً وعالمياً عن طريق تطبيق ذات المعايير المعمول بها في كل المؤسسات المصرفية العالمية وكان من أهم محاور تلك الإستراتيجية إدماج البنوك الصغيرة في بنوك أكبر . وقد تم تحديد ستة بنوك صغيرة لبدء تنفيذ تلك التجربة وهى بنوك مصر اكستريور والمصري المتحد والتجاريون والمهندس والنيل والمصرف الإسلامي الدولي .

وتم البدء ببنك مصر اكستريور حيث أصدر مجلس إدارة البنك المركزي في 2004/9/16 قراراً بدمج بنك مصر اكستريور في بنك مصر الذي يستحوذ على40% من رأسماله المدفوع، كما قرر تقديم دعم مالي لبنك مصر لإتمام عملية الدمج وقد آلت كافة حقوق بنك مصر اكستريور والتزاماته تجاه العملاء والمودعين وأي دائنين آخرين إلى بنك مصر، كما تحولت فروع بنك مصر اكستريور بالكامل لفروع تابعة لبنك مصر اعتباراً من2004/9/19 .

ومن جانبه قام البنك المركزي بإصدار القرار رقم 1825 لسنة 2004 الذي يهدف إلى تفعيل قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد بوضع حد أدنى لرؤوس أموال البنوك المصرية المدفوعة بالكامل لتصبح 500 مليون جنيه وذلك في موعد أقصاه منتصف يوليو2005 . فإذا حل الموعد ولم يستوف البنك هذا الحد الأدنى من رأس المال ولم يندمج في بنك آخر أو مع بنك آخر بحيث لا يقل رأس مال البنك الدامج أو البنك الجديد عن500 مليون جنيه يتم شطب البنك من سجل البنوك . وتعد هذه هي المهلة الثانية التي منحها البنك المركزي للبنوك لتوفيق أوضاعها منذ صدور قانون البنوك، ورفض البنك المركزي منح البنوك مهلة ثالثة لزيادة رؤوس أموالها إلى الحدود التي نص عليها القانون.

تغير خريطة الجهاز المصرفي في مصر

شهدت خريطة البنوك تغيراً جذرياً بداية من عام 2005 نظراً لاختفاء عدد من البنوك من الساحة المصرفية بالاستحواذ عليها من قبل بنوك أخرى وتصفية عدد آخر من فروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر.

وبإلقاء الضوء على الساحة المصرفية المحلية والتغيرات التي شهدتها عقب قرار البنك المركزي السالف الذكر بإلزام البنوك بزيادة رؤوس أموالها في موعد أقصاه منتصف يوليو 2005، يمكن تصنيف البنوك العاملة في مصر إلى أربع فئات رئيسية : -

الفئة الأولى : بنوك وفقت أوضاعها

* استطاع عدد كبير من البنوك توفيق أوضاعه المالية وزيادة رؤوس أمواله إلى الحدود المطلوبة بل أن بعض تلك البنوك تجاوز هذا الحد. ومنها :

1 البنك التجاري الدولي/ مصر CIB
2 بنك مصر الدولي (استحوذ عليه البنك الأهلي سوسيتيه جنرال)
3 البنك المصري الأمريكي (استحوذ عليه بنك كاليون مصر)
4 BNP Paribas Le Caire
5 بنك قناة السويس
6 البنك المصري التجاري (استحوذ على معظم أسهمه بنك بيريوس اليوناني ليصبح اسمه بنك بيريوس - مصر)
7 بنك الدلتا الدولي
8 بنك فيصل الإسلامي المصري
9 بنك التمويل المصري السعودي
10 البنك الوطني المصري
11 البنك المصري الخليجي
12 HSBC مصر
13 بنك مصر إيران للتنمية
14 بنك باركليز - مصر

15 بنك كاليون ـ مصر
16 بنك مصر رومانيا (استحوذ بنك بلوم البناني على 97% من أسهمه ليصبح اسمه بنك بلوم ـ مصر)
17 بنك التعمير والإسكان
18 البنك الأهلي سوسيتيه جنرال
19 البنك العربي الأفريقي الدولي
20 البنك المصري لتنمية الصادرات
21 بنك المؤسسة العربية المصرفية ـ مصر
22 بنك الشركة المصرفية العربية الدولية

* نجح عدد من فروع البنوك الأجنبية العاملة في السوق المصري في زيادة رؤوس أموالها إلى 50 مليون دولار طبقاً لتعليمات البنك المركزي بل هناك بعض تلك الفروع استطاعت أن تزيد رؤوس أموالها إلى معدل يفوق المطلوب بكثير. ومنها :

1 ـ أبو ظبي الوطني الإماراتي.
2 - Citi Bank N.A - Egypt.
3 ـ البنك العربي الأردني.
4 ـ بنك المشرق الإماراتي.
5 ـ البنك الأهلي اليوناني.
6 - The Bank of Nova Scotia .
7 ـ البنك الوطني العماني .

الفئة الثانية : بنوك في طريقها لتوفيق أوضاعها

* أعلنت بعض البنوك عن خطط للزيادة ولم توفق أوضاعها بعد وهذه البنوك هي :

بنك الإسكندرية التجاري والبحري.
بنك الاستثمار العربي.
البنك الوطني للتنمية.

الفئة الثالثة : بنوك لم تتمكن من توفيق أوضاعها

* عجزت بعض البنوك عن توفيق أوضاعها وزيادة رؤوس أموالها إلى الحد المطلوب من قبل البنك المركزي، ومن ثم تقرر ترشيحها للاندماج في بنوك أخرى أو طرحها للبيع سواء لمستثمرين عرب أو أجانب. وفى هذه الحالة يكون من حقها استمرار نشاطها في السوق ومن هذه البنوك :

ـ بنك المهندس الذي تم دمجه في البنك الأهلي المصري .
ـ البنك المصري المتحد الذي تتنافس عليه أربعة بنوك مصرية وعربي ة وهي بنك عودة اللبناني والبنك المصري الخليجي والبنك المصري التجاري (بيريوس حالياً) وبنك قناة السويس .
ـ بنك النيل " جارى تقييمه من قبل البنك المصري الخليجي " تمهيداً للاستحواذ عليه .
ـ بنك التجارة والتنمية "التجاريون" تم دمجه في البنك الأهلي المصري .
ـ بنك بورسعيد الوطني للتنمية: تم الاستحواذ عليه بالكامل من قبل بنك الشركة المصرفية العربية الدولية.
ـ بنك القاهرة الشرق الأقصي : قام بنك عوده اللبناني بشراء100% من أسهمه .
ـ المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية.
- بنك العمال المصري : والذي صدر قرار من البنك المركزي بدمجه مع بنك التنمية الصناعية .

الفئة الرابعة : بنوك تم تصفيتها

- تم شطب أربعة فروع لبنوك أجنبية وتصفيتها من السوق المصرية وذلك نظراً لعدم قيامها بتوفيق أوضاعها مع متطلبات الحد الأدنى لزيادة رأس المال والبالغة50 مليون دولار وفقاً للقانون .

وهذه البنوك هي بنك جمال تراست اللبناني والبنك الأهلي السوداني وبنك الرافدين العراقي والبنك الأهلي الباكستاني .

- من ناحية أخرى فقد شهدت الساحة المصرفية المحلية تطورات متسارعة باتجاه الاندماجات والتملك والخصخصة، كما يتضح من الجدول رقم (2/1) وذلك بهدف رفع كفاءة القطاع المصرفي المصري حيث تم بيع عدد من البنوك بالكامل أو بيع حصة المال العام فيها أو دمجها مع بنوك أخرى ومن هذه البنوك :

- بنك مصر أمريكا الدولي: الذي قام البنك العربي الأفريقي الدولي بالاستحواذ على 100% من أسهمه في تجربة تعد الأولى من نوعها بين بنوك القطاع الخاص بمصر وليصبح اسم البنك الجديد " البنك العربي الأفريقي الدولي ".

جدول رقم: (2/1) يوضح
عمليات الاستحواذ في السوق المصرية في الفترة من2005: 2009

التاريخ	المشترى	البائع	نسبة الاستحواذ %
فبراير 2005	بنك سوسيتيه جنرال باريس	البنك الأهلي سوسيتيه جنرال	24.1
مايو 2005	البنك العربي الأفريقي الدولي	بنك مصر أمريكا الدولي	100
يونيو 2005	بنك بيريوس	البنك المصري التجاري	69.3
اغسطس2005	الشركة المصرفية العربية الدولية	بنك بورسعيد الوطني لتنمية	100
اغسطس2005	المصرف العربي الدولي	بنك قناة السويس	16.8
سبتمبر2005	البنك الأهلي سوسيتيه جنرال	بنك مصر الدولي	90.7
سبتمبر2005	بنك لبنان و المهجر	بنك مصر رومانيا	84.2
فبراير2006	صندوق استثمارEton Bark	البنك التجاري الدولي - مصر	1.6
فبراير2006	كريدى أجريكول	البنك المصري الأمريكي	56.2
فبراير2006	الشركة العربية الأولى لتنمية والاستثمار	بنك الكنا الدولي	9
فبراير2006	بنك الاستثمار القومي	المصر لتعدين	17.3
فبراير2006	شركة البركة لتنمية والاستثمار	بنك الكنا الدولي	2.5
مارس2006	بنك عودة	بنك القاهرة الشرق الأقصى	99.7
مارس2006	هيئة التمويل الدولية (IFC)	البنك التجاري الدولي - مصر	1.9
ابريل2006	بنك الاستثمار القومي	بنك مصر إيران لتنمية	29.9
مايو2006	البنك التجاري الدولي	البنك الدولي لسمسرة	40
اغسطس2006	بنك الإتحاد الوطني	بنك الإسكندرية التجاري والبحري	94.8
اغسطس2006	البنك الهلى المتحد (البحرين)	بنك الكنا الدولي	31.5
اغسطس2006	بنك الكويت و الشرق الأوسط (الكويت)	بنك الكنا الدولي	17.5
اغسطس2006	البنك الأهلي (قطر)	بنك الكنا الدولي	5
اغسطس2006	بنك الإتحاد الوطني	بنك الإسكندرية التجاري والبحري	94.8
أكتوبر2006	البنك العقاري المصري العربي	المهندسون المصريون لتنمية السياحية	30
ديسمبر2006	بنك ساو باولو الإيطالي	بنك الإسكندرية	80
يوليو2007	بنك الإمارات الدولية للاستثمار	البنك الوطني لتنمية	2.3
يوليو2007	مصرف أبوظبى الإسلامي	البنك الوطني لتنمية	49
نوفمبر2007	بنك الكويت الوطني	البنك الوطني المصري	93.8
ديسمبر2007	بنك الكويت الوطني	البنك الوطني المصري	2.1
يوليو 2008	البنك التجاري الدولي - مصر	سى أي كابيتل النابضة	49.9
مارس2009	مؤسسة التمويل الدولية (IFC)	بنك الإسكندرية	9.8
ابريل2009	البنك الوطني لتنمية	الشركة الوطنية لزجاج و البلور	88.3
يناير2010	البنك الأهلي المتحد (شركة مؤسسة بحرينية)	البنك الأهلي المتحد (مصر)	44.4

المصدر: النشرة الشهرية لبورصتي القاهرة و الإسكندرية، أعداد مختلفة.
- إتحاد المصارف العربية ، دليل المصارف و المؤسسات المالية العربية ، الجزء الثالث ، 2010 .

- البنك الأهلي سوسيتيه جنرال : استحوذ بنك سوسيتيه الفرنسي على100% من أسهمه من خلال شراء حصة البنك الأهلي .

- بنك كايرو باركليز : استحوذ بنك باركليز البريطاني على 100% من أسهمه من خلال شراء حصة بنك القاهرة .

- البنك المصري التجاري : استحوذ بنك بيريوس اليوناني على حصة من رأس ماله قدرها 87.97% وليتغير اسم البنك المصري التجاري إلى بنك بيريوس مصر اعتباراً من2 يناير 2006 .

- فروع بنك أمريكان اكسبريس : تم دمجها في البنك المصري الأمريكي قبل عملية الاستحواذ عليه من قبل بنك كاليون الفرنسي.

- بنك مصر الدولي : استحوذ البنك الأهلي سوسيتيه جنرال على 90.6% من أسهمه في واحدة من أكبر الصفقات على مستوى القطاع المصرفي المصري (تجاوزت قيمتها 2.4 مليار جنرومانيا:نك مصر رومانيا : استحوذ بنك بلوم اللبناني (بنك لبنان والمهجر) على 97% من أسهمه بعد أن تمكن من زيادة رأسماله وتوفيق أوضاعه وهو البنك المشترك الوحيد الذي يملك فروعاً خارج مصر ويتمتع بأنشطة مصرفية متنوعة .

- بنك كريدى ليونيه : تم دمجه في بنك كريدى أجريكول ليصبح اسم البنك " كاليون مصر".
- جارى دمج بنك التعمير والإسكان في البنك العقاري المصري العربي المملوك بالكامل للدولة.

- في خطوة تاريخية غير مسبوقة أعلن البنك المركزي في 25 سبتمبر 2005 عن دمج بنك القاهرة في بنك مصر وذلك بهدف إيجاد كيان مصرفي قوى قادر على منافسة البنوك القائمة سواء العامة أو الخاصة وأن يكون هناك بنك كبير ينافس البنك الأهلي ويتمتع بذات الحصة السوقية، حيث يتمتع البنك الأهلي بحصة سوقية تصل إلى23% ويتمتع بنك مصر بحصة سوقية تبلغ حوالي17% في حين تتراوح حصة بنك القاهرة بين 6% ، 7%، كما أنه باندماج البنكين سيكون هناك بنكان تجاريان تابعان للقطاع العام تصل حصتهما السوقية لما يتراوح بين 46%، 47% من حجم السوق وذلك باستثناء بنك الإسكندرية الذي تم إعادة هيكلته تمهيداً لخصخصته كأول بنك قطاع عام يطرح للخصخصة.

- البنك المصري الأمريكي : قام بنك كاليون الفرنسي بشراء نحو 75% من أسهمه وذلك من خلال الاستحواذ على الحصة المملوكة لكل من بنك أمريكان اكسبريس وبنك الإسكندرية في صفقة بلغت قيمتها 2916 مليون جنيه مصري ، كما شملت الصفقة التزام بنك كاليون بسداد مبلغ 324 مليون جنيه مصري أي بواقع 5 جنيهات للسهم الواحد لصالح صندوق العاملين بالبنك المصري الأمريكي .

- استحواذ مصرف أبو ظبي الإسلامي على نسبة 49 % من البنك الوطني للتنمية وذلك في يوليو 2007.
- استحواذ بنك الكويت الوطني على حصة قدرها93.8 من البنك الوطني المصري بصفقة بلغت قيمتها 5415.9 مليون جنية وذلك في نوفمبر 2007، ثم في ديسمبر 2007 أستحوذ بنك الكويت الوطني على حصة قدرها 2.1 % من البنك مصري. المصري بصفقة بلغت 120.3 مليون جنية مصري .
- أستحوذ البنك التجاري الدولي – مصر على حصة قدرها 49.9 % من شركة أي كابيتال القابضة وذلك في يوليو 2008.
- وفى مارس 2009 استحوذت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على حصة قدرها 9.8 من بنك الإسكندرية بصفقة بلغت قيمتها 1106.8 مليون جنية.
- وفى أبريل 2009 أستحوذ البنك الوطني للتنمية على حصة قدرها 88.3 % من الشركة الوطنية للزجاج و البلور بصفقة بلغت قيمتها 182.5 مليون جنية.

وفى يناير 2010 أستحوذ البنك الأهلي المتحد (شركة مؤسسة بحرينية) على حصة قدرها 44.4 % من البنك الأهلي المتحد (مصر) بصفقة بلغت قيمتها 984.9 مليون جنية[1].

[1] - أحمد فرحات فرحات أحمد، أثر الدمج المصرفى على طبيعة الجهاز المصرفى المصرى، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق ، كلية الحقوق ، قسم الإقتصاد و المالية العامة ، جامعة المنصورة ، 2009 / 2010 ، ص 344 – 345

رابعاً : التحديات التي تواجه عملية الدمج:

يرى بعض الاقتصاديين أن هناك عدداً من التحديات التي قد تواجهها عملية الدمج بين البنوك في مصر لاسيما في الأجل القصير من أهمها :

* تشابه التوزيع الجغرافي لفروع البنوك المندمجة في بعض المحافظات، وهو ما قد يسبب مشاكل وتعقيدات في مسألة تقليص عدد هذه الوحدات المصرفية وإعادة هيكلة بعض الفروع إدارياً وتنظيمياً .
* المشاكل المتعلقة بالاتفاق على بعض الأمور الخاصة بالاسم والعلامة التجارية للكيان الجديد ونسب التمثيل في مجلس الإدارة وكيفية معالجة الازدواجية في بعض الوظائف .
* ظهور بعض المشاكل مثل انخفاض الكفاءة النسبية لبعض العاملين في مواجهة مستجدات العمل المصرفي في الكيان الجديد مما يستلزم مزيداً من النفقات الضرورية لإعادة تدريبهم وتأهيلهم .
* المخاوف من صعوبة إحكام الرقابة الداخلية بالكيان الجديد مع اتساع عدد الفروع والعاملين والأنشطة المصرفية المتنوعة والمستحدثة، لاسيما في المراحل الأولى لنشأة الكيان الجديد.
* التكاليف الكبيرة التي تتطلبها عملية الربط التكنولوجي بين الفروع المنتشرة للكيان الجديد .
* المشاكل القانونية التي قد تنشأ نتيجة لزوال الشخصية المعنوية للبنكين أو أحدهما فيما يختص بعلاقة المتعاملين (دائنين ومدينين) مع الكيان الجديد، وعقود الإيجار وعقود العمل ..... الخ.
* قد يؤدى الدمج إلى انخفاض رضاء العملاء نظراً لتغير العاملين وإغلاق بعض الفروع ونقل الحسابات إلى فروع أخرى، ومن ثم فقدان عنصر التفاعل الشخصي بين العميل والعاملين بالفروع وهو أحد العناصر الهامة في الحفاظ على ولاء العملاء .

المطلب الثالث
هيكل الجهاز المصرفي المصري

يتكون هيكل الجهاز المصرفي حتى نهاية يونيو 2012 من عدد40 بنك مقابل 64 بنك نهاية 1997 كما يوضح الجدول رقم(2/2)[1] والجدول رقم (2/3) .

جدول رقم: (2/2) يوضح
هيكل الجهاز المصرفي المصري الفترة من1996 :2012

في نهاية	عدد البنوك العاملة في مصر	عدد الفروع
يونيو 1996	81	==
يونيو 1997	64	2325
يونيو 2001	62	2536
يونيو 2004	61	2783
يونيو 2006	43	2944
يونيو 2007	41	3056
يونيو 2008	40	3297
يونيو 2009	39	3443
يونيو 2010	39	3502
يونيو 2011	39	3573
يونيو 2012	*40	3610

*بعد إضافة المصرف العربي الدولي.....

3 - المصدر: تقارير البنك المركزى المصرى سنوات من 1996 : 2012

باستعراض هيكل الجهاز المصرفي المصري في نهاية يونيو 1996 نجد أن عدد وحداته بلغ 81 بنكًا بخلاف البنك المركزي، وثلاثة بنوك أخرى غير مسجلة لدى البنك المركزي وهما المصرف العربي الدولي - بنك ناصر الاجتماعي- وكيمكال بنك. وصلت في ديسمبر 2004 (57 بنك)- وفى ديسمبر 2008(39 بنك)، وفى ديسمبر 2012 (40 بنك) يقع البنك المركزي المصري على رأسهم بالإضافة إلى ثلاثة بنوك قطاع عام، و28 بنك مشتركًا، و7 فروع لبنوك أجنبية، وبنك صناعي واحد وبنك عقاري واحد وتنقسم البنوك في مصر إلى ثلاث أنواع رئيسية كما يلي[2]:-

1-البنوك التجارية[3]: -

---

[1] - منهم عدد 5 بنوك قطاع عام هى بنك مصر، بنك القاهرة، البنك العقارى المصرى العربى، البنك الأهلى المصرى، بنك التنمية و الإئتمان الزراعى ، وعدد " 27 " بنوك مشتركة وخاصة هى بنك الأسكندرية، بنك مصر ايران، البنك التجارى الدولى ، بنك باركليز مصر ، بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى، بنك الشركة العربية المصرفية العربية الدولية، بنك بلوم مصر ، بنك كريدى اجريكول مصر، بنك بى ان بى باريبا ، بنك قناه السويس، البنك الأهلى سوسيتيه جنرال، المصرف الإتحادى العربى لتنمية والاستثمار، بنك بيريوس مصر، بنك عودة مصر، البنك الأهلى المتحد مصر، بنك فيصل الإسلامى المصرى ، بنك التعمير والإسكان ، بنك البركة مصر ، البنك الوطنى مصر، البنك الوطنى لتنمية، بنك الإتحاد الوطنى مصر، البنك المصرى الخليجى، البنك العربى الإفريقى الدولى ، بنك إتش إس بى سي مصر، بنك المؤسسة العربية المصرفية، البنك المصرى لتنمية الصادرات، المصرف المتحد، وعدد سبع فروع لبنوك اجنبية هى بنك ابو ظبى الوطنى، سيتى بنك ان ايه، تى بنك اوف نوفاسكويشا، بنك المشرق، البنك العربى، البنك الأهلى اليونانى، البنك الوطنى العمانى.

[2] - البنك المركزى المصرى: التقرير الشهرى يوليو 2008 مرجع سابق

[3] - وعلى ذلك فالمؤسسات التى تخلق النقود، هى مؤسسات إئتمانية، أو بمعنى أدق هى مؤسسات نقدية وسيطة، مجال عملها سوق الإئتمان أو السوق النقدى . و المؤسسات التى تخلق النقود هى المصارف التجارية (بالنسبة للنقد الكتابى) والمصرف المركزى (بالنسبة للنقد الورقى القانونى) . ونظراً لتميز هذه المؤسسات عن باقى المؤسسات المالية الوسيطة بأنها " صانعة السيولة " فإنها تحتل مكاناً هاماً فى الهيكل الإئتمانى Credit Structure فى النظم الإقتصادية المعاصرة كما أن هناك مؤسسات مصرفية أخرى تسهم فى مقابل الطلب على الاقتراض وتقديم الخدمات المالية الأخرى، وهى المصارف المتخصصة فإن هناك أيضاً مؤسسات أخرى غير مصرفية Nonbank Intermediaries ويتكون الهيكل

وهى البنوك التي تقوم بقبول الودائع، كما تقوم بعمليات التحويل للداخل والخارج، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، كما تساهم في إنشاء المشروعات مما يدعم عملية التنمية الاقتصادية.

جدول رقم (2/3) يوضح
هيكل الجهاز المصرفي المصري الفترة من1997 :2010 *

يونيه 97			يونيه 2004			يونيه 2010		
بنوك تجارية	بنوك قطاع عام	4	883	بنوك تجارية	بنوك قطاع عام	4	923	بنوك قطاع عام	5	2080
	بنوك مشتركة وخاصة	24	298		بنوك مشتركة و خاصة	24	409	بنوك مشتركة وخاصة	27	1329
بنوك الاستثمار و الأعمال	بنوك مشتركة وخاصة	11	90	بنوك الاستثمار و الأعمال	بنوك مشتركة وخاصة	11	162			
	بنوك أجنبية	21	42		بنوك أجنبية	19	59	بنوك أجنبية	7	93
بنوك متخصصة	صناعية	1	14	بنوك متخصصة	صناعية	1	14			
	عقارية	2	22		عقارية	1	27			
	زراعية	1	976		زراعية	1	1189			
اجمالى		64	2325			61	2783		39	3502

* لا يتضمن فروع البنوك المصرية بالخارج و بنكين أنشئا بقوانين خاصة، وغير مسجلين لدى البنك المركزي (المصرف العربي الدولي، وبنك ناصر الاجتماعي).
المصدر: تقارير البنك المركزي المصري سنوات 1997 – 2004 – 2010

2- بنوك الاستثمار: وهى بنوك التي تقوم بعمليات تتصل بتجميع المدخرات وتنميتها لتمويل الاستثمارات، وسياسات دعم الاقتصاد القومي، كما يمكنها أن تقوم بإنشاء شركات لمزاولة أوجه النشاط الاقتصادي.

البنوك المتخصصة: وهى البنوك التي تمارس النشاط الاقتصادي فقط في أوجه النشاط التي رخص لها بالعمل فيها، وتتمثل البنوك المتخصصة في مصر في ثلاثة أنواع وهى البنوك العقارية، والبنوك الصناعية، والبنوك الزراعية، ولا تقوم هذه البنوك بقبول الودائع تحت الطلب حيث لا تعد من أنشطتها المصرح لها بها، كما شهدت خريطة البنوك تغيراً جذرياً بداية من عام 2005 نظراً لاختفاء عدد من البنوك من الساحة المصرفية بالاستحواذ عليها من قبل بنوك أخرى، وتصفية عدد آخر من فروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر، وبإلقاء الضوء على الساحة المحلية والتغيرات التي شهدتها عقب قرار البنك المركزي بإلزام البنوك بزيادة رؤوس أموالها في موعد أقصاه منتصف يوليو 2005 إلى 500 مليون جنيه مصري للبنوك العاملة في مصر، وألا يقل رأس المال المخصص لنشاط فروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر عن 50 مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الحرة*.

الإئتمانى لأى مجتمع من جميع هذه المؤسسات الوسيطة المصرفية و الغير المصرفية . ويستخدم إصطلاح الجهاز المصرفى Banking System لينسحب إلى مؤسسات الوساطة فقط وهى بالتحديد المصرف المركزى و المصارف التجارية و المصارف المتخصصة. و لمزيد د/ عبد النعيم مبارك وآخر، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، النقود و اعمال البنوك والاسواق المالية، ص 211

* مادة 32 من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم 88 لسنة 2003 الصادر فى يونيو والتى تنص على ضرورة ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل عن 500 مليون جنيه مصرى للبنوك العاملة فى مصر، وألا يقل رأس المال المخصص لنشاط فروع البنوك الأجنبية العاملة فى مصر عن 50 مليون دولار امريكى أو ما يعادلها بالعملات

وبتنفيذ خطة تطوير القطاع المصرفي في مصر في ضوء تحرير التجارة في القطاع المصرفي تم الاندماج الطوعي بين عدد من البنوك، والدمج الجبري بين عدد آخر بهدف تقوية رؤوس أموالها ومن هذه الاندماجات والاستحواذات استطاعت بعض البنوك توفيق أوضاعها المالية وزيادة رؤوس أموالها إلى الحدود المطلوبة بل أن تلك البنوك تجاوز هذا الحد[1]:

محدودية التواجد التجاري للبنوك المصرية في الخارج :-

يشير الجدول رقم (2/4) إلى أن عدد فروع البنوك المصرية في الخارج في نهاية يونيو 2010 بلغ 33 فرعاً توزيعهم على النحو التالي : البنك العقاري المصري عشرون فرعًا، وبنك مصر ستة فروع، والبنك العربي الإفريقي ثلاثة فروع، وبنك قناة السويس فرع واحد، والبنك الأهلي المصري عدد ثلاثة فروع منهم فرع في لندن وفرع في نيويورك وفرع في شنغهاي.

جدول رقم (2/4) يوضح
عدد فروع البنوك المصرية في الخارج حتى نهاية يونيو 2010

البنك	عدد الفروع
البنك العقاري المصري العربي	20
بنك مصر	6
البنك الأهلي المصري	3
البنك العربي الأفريقي	3
بنك قناة السويس	1
إجمالي	33

المصدر : إتحاد المصارف العربية ، دليل المصارف و المؤسساالأقصى،ة العربية ، الجزء الثالث ، 2010.

الحرة، وكان الحد الأدنى فى القانون السابق 100 مليون جنيه للبنوك العاملة فى مصر و 15 مليون دولار لفروع البنوك الأجنبية.

[1] - البنك المركزى المصرى: التقرير السنوى 2006 – 2007

المبحث الثاني
الجهاز المصرفي المصري في مواجهة المتغيرات

يواجه الجهاز المصرفي العديد من الصدمات منها ما هو على المستوى العالمي ومنها ما هو على المستوى المحلى.

قد تتابعت المتغيرات العالمية في شكل صدمات، كان لها تأثيرها الكبير على البنوك و المؤسسات الأخرى. ومن أهم هذه المتغيرات ثورة الإلكترونيات ، و التكتلات الاقتصادية، وظهور النظام العالمي الجديد، و سيطرة اقتصاديات السوق ، وثورة المعلومات ، وتحرير التجارة الدولية ، واشتداد المنافسة ، وانتشار ظاهرة الخصخصة ، والاندماجات بين البنوك ، واتفاق بازل (1، 2) بشأن المصارف. ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد بل إن الجهاز المصرفي قد يجد نفسه مواجه بالتشريعات الأجنبية ومتأثرا بها مثال قانون الضرائب الأمريكي المعروف بقانون FATCA [1].

ونتناول هذا المبحث في مطلبين ، نعرض في الأول للمتغيرات على المستوى المحلي ، وفي الثاني نوضح اثر المتغيرات العالمية على الجهاز المصرفي المصري وفية سوف نقتصر علي عرض اثر قانون FATCA الأمريكي ونكتفي بما عرضناه في الفصل الثالث من الباب الأول من تطورات البيئة المصرفية العالمية التي تواجه الجهاز المصرفي في الدول النامية ومنها مصر ، وذلك على الوجه الأتي:

المطلب الأول: متغيرات البيئة المصرفية المصرية.
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه البنوك المصرية في ظل تطبيق التشريعات الأجنبية- قانون FATCA.

[1] - أقر الكونجرس الامريكي قانون الامتثال الضريبي لحسابات الخارجية، والذى يعرف بقانون فاتكا، في 18 مارس عام 2010، كجزء من قانون حوافز التوظيف (HIRE) لإستعادة معدلات تشغيل العمالة ، ويعتبر هذا من التطورات الهامة في جهود الولايات المتحدة الامريكية لمكافحة التهرب من دفع الضرائب.

المطلب الأول
متغيرات البيئة المصرفية المصرية

ولما كان القطاع المصرفي يواجه بدرجة شديدة من المنافسة نتيجة لموجات التحرير ، و الدخول ضمن إطار اتفاقية الجات ، و تحرير تجارة الخدمات ، ومنها الخدمات المالية. وفيما يلي نعرض لأهم التطورات في البيئة المصرفية المحلية لمواكبة مثل هذه التغيرات وبصفة خاصة السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة التي تساعد الجهاز المصرفي بصفة خاصة، والقطاع المالي بصفة عامة على تحقيق كفاءة مرتفعة، وهو ما ينعكس بالتبعية على قدرته التنافسية ، وسوف نركز في هذا الإطار على السياسات النقدية و المالية ، لما لها من تأثير واضح على القطاع المالي ، و أيضاً سياسات التحرير التي بدأ إتباعها تمشياً مع الاتجاهات العالمية ، و الإجراءات و القواعد المطبقة على البنوك من قبل السلطات الإشرافية و الرقابية و مدى توافقها مع المعايير الدولية[1].

السياسات النقدية و المالية في ظل برامج الإصلاح : -

عانت مصر خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات من عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلى ، مما أثر بالسلب على الجهاز المصرفي نتيجة سياسات " الكبح المالي " المطبقة في هذه الآونة ، ومنها التحكم المباشر في سعر الفائدة ، وتطبيق نظم السقوف الائتمانية ، و برامج الائتمان الموجهة ، واحتياطات قانونية مرتفعة ، نتج عن ذلك تشوهات سعريه كثيرة ، من أهمها : - معدلات فائدة سالبة ، و معدلات تضخم مرتفعة تصل إلى أكثر من 20 % ، وتخصيص غير كفء لموارد البنوك [2].

بدأت مصر برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي منذ عام 1991 ، يهدف إلى تثبيت واستقرار الأسعار في الاقتصاد ، و التكيف الهيكلي . وكانت من أهم السياسات المستخدمة في المراحل الأولى هي السياسة المالية و النقدية، و أخذت خطوات هامة في اتجاه إصلاح القطاع المالي تمثلت في إلغاء القيود على الفائدة، و إلغاء السقوف الائتمانية، وتخفيض نسب الاحتياطي والسيولة، وتطبيق أدوات السياسة النقدية غيرا لمباشرة. وكان العبء الأكبر على السياسة النقدية هو مواجهتها بطفرة في تدفقات رؤوس الأموال في ظل دولة تطبق برنامجاً للتثبيت ، وتمت السيطرة على الأثر التوسعي لهذه التدفقات باستخدام أذون الخزانة .

وكان هذا الإصلاح المالي مصحوباً بإصلاح نظام سعر الصرف ، حيث تمت إزالة القيود المفروضة على النقد الأجنبي ، وتم إنشاء السوق الأولية و السوق الحرة للنقد الأجنبي (فبراير 1991) ، وصدر القانون 38 في عام 1994 لتنظيم التعامل في النقد الأجنبي ، وإزالة باقي القيود المفروضة على تحركات رأس المال والنقد الأجنبي[3]. وبدأت مصر باستخدام سياسة مالية تقييديه ، من خلال تخفيض شديد في النفقات وذلك بالحد من مبالغ الاستثمارات الرأسمالية ، وتخفيض حجم الدعم للمستهلكين ، هذا بالإضافة إلى النقص في تكاليف خدمة الدين الخارجي نتيجة لاتفاقيات نادي باريس 1990 ، وتنمية جانب الإيرادات من خلال تطبيق الضريبة العامة على المنتجات و زيادة الإيرادات من قناة السويس و البترول . و قد أدت كافة هذه الإجراءات إلى تخفيض عجز الميزانية إلى حوالي 1 % في منتصف التسعينات مقابل 20 % من الناتج المحلى الإجمالي في عام 1991 .

وأدت هذه السياسات إلى إحداث توازن في كافة المتغيرات الاقتصادية ، وكان نمو السيولة في الحدود الآمنة بالرغم من هذه التدفقات ، و انخفضت معدلات التضخم إلى حوالي 3.4 % مقابل أكثر من 20 % في بداية التسعينات ، وزادت الثقة في العملة المحلية نتيجة استقرار سعر الصرف ، و أنخفض

---

[1] - د / نجوى عبدالله, القدرات التنافسية للاقتصاد المصرى، كفاءة البنوك المصرية فى مواجهه المنافسة العالمية، مرجع سابق ذكره، صـ 45 وما بعدها .

[2] - ولمزيد من الايضاح راجع ، نجوى سمك ، علاقة النمو المالى بالنمو الاقتصادي بالتطبيق على مصر – الاردن – المغرب ، باهر عتلم (محرر) ، تحديات النمو و التنمية فى مصر و البلدان العربية ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، 2000 .

[3] - Alan R. Roe 1998, The Egyption Banking System: Liberalization, Competition And Privatization, Working Paper No 28 , The Egyptian For Economic Studies, Cairo .

معدل الدولره قياساً بالودائع بالعملة الأجنبية إلى M2 من 53 % في 1991/90 إلى حوالي 18.5 % في 2000/99 [1].

إلا أن وضع الاقتصاد المصري تغير تغيراً ملحوظاً منذ أواخر عام 1997 ، وأصبح هناك العديد من التحديات التي تواجه السياسة النقدية ، فتعرضت مصر لبعض الصدمات الخارجية مما أثر على ميزان المدفوعات ، وبصفة خاصة الحساب الجاري حيث أسفر عن عجز مثل (3.5 %) من الناتج المحلى الإجمالي ، وعانى حساب رأس المال من عجز في 1998/97 نتيجة لخروج جزء كبير من رؤوس الأموال يقدر بحوالي 250 مليون دولار في 1998/97 مقابل طفرة في التدفقات بلغت 105 مليون دولار في 1997/96 . وأدت هذه الاختلالات إلى اتجاه نسبة العجز في الميزانية وفى الناتج المحلى الإجمالي إلى التزايد لتصل لحوالي 4 % في عام 1998 – 1999 ، وصاحب هذا تقلبات في حجم الائتمان المقدم من قبل البنوك للقطاع الخاص .

الاتجاه نحو خصخصة البنوك:-

شمل برنامج الخصخصة الذي تبنته الدولة بصفة عامة برنامجاً لخصخصة البنوك ، و تركزت جهود الدولة بداية في بيع حصص البنوك العامة في البنوك المشتركة في بداية عام1996 ، وذلك بوضع حدود لحصص كل البنك المشترك بحيث لا تزيد عن 20 %من رأس المال ، وقد قام كل من البنك الأهلي و بنك مصر بتنفيذ هذا الالتزام . بينما مازال بنك القاهرة يستحوذ على 29 % من بنك القاهرة الشرق الأقصى ، و 32.8 % من بنك مصر أمريكا الدولي، و أيضاً بنك الإسكندرية الذي يملك 37.5 % من بنك مصر إيران ، و 35.5 هو: البنك المصري الأمريكي ، و 40 % من بنك القاهرة باركليز .

أما بالنسبة لخصخصة البنوك العامة الأربعة، فقد أجاز مجلس الشعب في يونيو 1998 القانون رقم 155 لسنة 1998، الذي سمح بالملكية الخاصة في البنوك العامة. و لكن لا يوجد حتى الآن أي توجه من قبل البنوك ولا الحكومة المصرية لتنفيذ برنامج الخصخصة بالبنوك الثلاثة بعد بيع ما يعادل 80 % من بنك الإسكندرية لبنك سان باولو الإيطالي. وبالإضافة إلى برنامج الخصخصة و تكملة له، فقد اهتمت الدولة بتنمية سوق الأوراق المالية فصدر القانون رقم 95 لسنة 1992 الذي نظم التعامل والأحكام المنظمة للسوق ولحق به العديد من القرارات التي عملت على تنظيم التعامل وإضافة العديد من الشركات العامة في مجال الأوراق المالية[2].

وقد أدى تطور سوق رأس المال إلى السماح للبنوك بتوسيع نطاق خدماتها المالية لتشمل عمليات الوساطة في الأوراق المالية ، حيث قامت بالعديد من عمليات الاكتتاب و الترويج للاكتتاب ، وزاد تعاملها في الأوراق المالية ، وساهمت في إنشاء العديد من صناديق الاستثمار، حتى يصبح ذلك خطوة في طريق البنوك الشاملة . (و سوف نتناول هذا بالتفصيل في الفصل الثاني من الباب الثاني من هذه الدراسة) .

القواعد و الإجراءات الرقابية المطبقة من قبل البنك المركزي[3] :

اعتبارًا من عام 1991 قام البنك المركزي باتخاذ عدة إجراءات في إطار برنامج التحرير المالي، وفى سبيل المزيد من تطبيق الإجراءات الرقابية الأكثر تحوطاً لزيادة كفاءة وتنافسية الجهاز المصرفي ، ومن أهم هذه الإجراءات : -

أ- تطبيق قواعد لجنة بازل ، ففي سبتمبر 1991 أصدر البنك المركزي قراراً يلزم البنوك المسجلة لديه باستثناء الفروع الأجنبية ، للوصول إلى معايير كفاية رأس المال طبقاً لقرارات اتفاقية بازل ، وذلك بشكل تدريجي مع مراعاة عدم تراجع النسبة عما كانت علية في 31 ديسمبر 1990 . حيث ألزم البنوك

---

[1] - وزارة الإقتصاد النشرة الشهرية .

[2] - لمزيد من التفاصيل عن نسبة ملكية البنوك العامة فى البنوك المشتركة أنظر الملحق رقم 2 .

[3] - ولمزيد من الايضاح راجع ،هالة السعيد، نجوى سمك ، دراسة تحليلية لسوق السندات فى جمهورية مصر العربية ، سلسلة دراسات إقتصادية ، العدد (17) مركز البحوث و الدراسات الإقتصادية و المالية، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2001

بالوصول إلى نسبة 8 % في موعد غايته ديسمبر 1992 للبنوك التي تتراوح النسبة لديها مابين 7 % و اقل من 8 % في 1990/12/31 ، و البنوك التي يتراوح لديها النسبة مابين 6 % و أقل من 7 % في موعد غايته 1995/12/31 ، وتم تعديله إلى ديسمبر 1993.

ب- إلزام البنوك بضرورة تصنيف الديون سواء في شكل قروض وسلفيات، أو حسابات جارية، وتكوين مخصصات لكل أصل طبقاً لدرجة عدم انتظامه، مع عدم التفرقة بين البنوك العامة و الخاصة.

ج - ألزم البنك المركزي منذ عام 1997 البنوك بأن تقدم تقارير مالية وفقاً للنظام المحاسبي العالمي، و منذ 1998 بدأ البنك المركزي في نشر بيانات مجمعة عن أداء الجهاز المصرفي[1] .

د- قيام البنك المركزي بتطبيق نظام توحيد الإشراف على البنك الواحد بحيث يشمل كافة فروع البنك الداخلية والخارجية ، و بناء على ذلك تقوم البنوك المسجلة لدى البنك المركزي ، و البنوك التابعة لها ، و البنوك في الخارج التي يتمتع فيها بحق تصويت أكثر من 50 % – بموافاة البنك المركزي اعتبارا من يونيو 2000 ببيانات دورية عن القوائم المالية ، و تركز التوظفات لدى العملاء التي تجاوز 30 % من القاعدة الرأسمالية[2]، و أرصدة أكثر من عشرة مودعين و مقترضين ، وأصبح كل بنك مطالباً بعرض سياسته الائتمانية التي وافق عليها مجلس إدارته على البنك المركزي لتكون أساساً لمتابعة أداء كل بنك ، خاصة فيما يتعلق بتوظيفاته .

توقيع مصر لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات[3]:

شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات – كما سبق أن رأينا – عدة خدمات كان أهمها الخدمات المالية، وعلى رأسها الخدمات المصرفية، و تم توقيع هذه الاتفاقية بموافقة 74 دولة من بينها مصر عام 1997. وقدمت مصر بناء على البنود و الارتباطات الخاصة بالدول النامية جدول ارتباطاتها أولاً في ديسمبر 1993 ، ثم الجدول المحسن فى 1995/7/27 و الذي أوضح أهم التطبيقات و التشريعات في مجال البنوك و التأمين و أسواق المال .

وقد اشتملت الجداول على تحديد نوع الخدمات المصرفية، التي يمكن للبنوك المشتركة و الأجنبية ممارستها. ولم تتقدم مصر بأي التزامات في مجال توريد الخدمة عبر الحدود أو انتقال المستهلكين ، ولكن تقدمت ببعض الالتزامات في مجال توريد الخدمة عن طريق التواجد التجاري الدائم و انتقال العمالة ، حيث تم ربط الموافقة على دخول السوق المصرفية بمتطلبات الحاجة الاقتصادية للسوق كما تركت لوزير الاقتصاد و التجارة الخارجية وضع شروط الترخيص بإنشاء فروع أجنبية[4].

وجاءت التزامات مصر هذه في إطار ما يسمح به قانون البنوك و تعديلاته بدءاً من القانون 120 لسنة 1975، و 50 لسنة 1984، و 37 لسنة 1992، القانون رقم 97 لسنة 1996، وأخيراً القانون رقم 88 لسنة 2003 ضمن حزمة من السياسات الاقتصادية المالية، التي استهدفت في المقام الأول الإصلاح و التحرير المالي.

ونلاحظ من ذلك أن التشريعات المصرفية بدأت سياسة التحرير منذ تطبيق سياسة الانفتاح عام 1974 ، و قبل إقرار الاتفاقية في تحرير التجارة و الخدمات، وسمحت بإنشاء كل من البنوك المشتركة، وفروع البنوك الأجنبية، و كذا مكاتب التمثيل. و تتجاوب هذه التشريعات بشكل كبير مع اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية. ولكن التساؤل الذي يظل قائماً هو هل هذه السياسات الإصلاحية كانت على المستوى الكلى أو على مستوى القطاع المصرفي بصفة خاصة ؟ وهل أدى اتفاق التشريعات المصرفية المصري:مع تشريعات اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية إلى رفع كفاءة الجهاز المصرفي إلى المدى الذي يسمح بالقدرة على التنافس في ظل هذه التغيرات العالمية .

---

[1] - لمزيد من الإيضاح راجع البنك المركزى ، التقرير السنوى 1998/97 .

[2] - لمزيد من الإيضاح راجع البنك المركزى ، التقرير السنوى 99 / 2000 .

[3] - د/نجوى عبدالله ، التدرات التنافسية للاقتصاد المصرى ، كفاءة البنوك المصرية فى مواجهه المنافسة العالمية ، مرجع سابق ذكره, صـ 43 و مابعدها

[4] - ولمزيد من الايضاح راجع ،عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة و إقتصاديات البنوك ، مرجع سابق ذكره, ص112 .

ثانيا تقييم كفاءة القطاع المصرفي المصري : -

وللتعرف على درجة كفاءة الجهاز المصرفي ، من خلال بعض المؤشرات التي جاءت في الأدبيات الاقتصادية ، ومنها مؤشرات التنافسية المستخدمة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي ، و التي تعكس حجم و نمو القطاع المصرفي ، وهيكلة الصناعة المصرفية ، ومحاولة تطبيقها على الجهاز المصرفي ، لإعطاء صورة تقريبية لكفاءة الأداء مقارنة بمجموعة من الدول العربية التي تعتبر أسواقاً منافسة للسوق المصري. وسوف يراعى في اختيار مجموعة الدول أن تكون على نفس درجة مخاطر الاقتصاد المصري بصفة عامة و نفس القوة المالية لجهازها المصرفي أو أعلى منها وفقاً لتقييم المؤسسات الدولية ، وسوف نعتمد على تقييم مؤسسة " Economist Intelligent Unite " EIU و Moodys ، ودرجة نشاط الوساطة المالية ، وأيضاً استخدام بعض المؤشرات المالية التي تعكس الأداء المالي و التشغيلي، من خلال استعراض درجة نمو السوق المالية ، ودور البنوك في تنشيط الاستثمار وسوق المال*. ويعرض الجدول رقم (2\5) أوزان المخاطر لبعض الالتزامات المصرفية .

جدول رقم (2\5) يوضح
أوزان المخاطر للالتزامات الأخرى

الالتزامات	أوزان المخاطر
- الالتزامات على الحكومة و مؤسسات القطاع العام غير المركزية	يكون معاملتها مثل الالتزامات على المصارف لتلك الدولة أو مثل الالتزامات على دولها
- الالتزامات على مؤسسات الأوراق المالية	مثل الالتزامات على المصارف
- القروض المضمونة كاملة بالرهونات العقارية	%50
- الأدوات المصنفة دون مستوى -B وشرائح الشريق المصنفة بين مستويات +BB و -BB	% 150
- التزامات أخرى	% 100
- بنود خارج الميزانية	
- الالتزامات لآجال تقل عن سنة	% 20
- الالتزامات لآجال تزيد عن سنة	% 25

المصدر ، د/ليلى أحمد الخوالمصرفي:قدرات التنافسية للاقتصاد المصري ، إتحاد المصارف العربية ، العدد 233 ، مكتبة الشروق ، 2004 ، الملحق الثالث .

1 - قياس حجم و درجة نمو القطاع المصرفي : -

من أهم المؤشرات التي استخدمت في العديد من الدراسات [1] ، و التي تعكس حجم القطاع المصرفي وهى : إجمالي أصول البنك المركزي إلى الناتج المحلى الإجمالي، و إجمالي أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلى الإجمالي ، وأيضاً للمؤسسات المصرفية الأخرى .

وتعكس هذه المؤشرات أهمية الخدمات المالية التي تقدم من قبل المؤسسات بالنسبة لحجم الاقتصاد ، بالإضافة إلى التفرقة بين الأهمية النسبية لكل نوع ، و بالتالي هيكل و طبيعة الخدمات المقدمة .

هناك بعض الدراسات التي اهتمت بجانب الخصوم ، واستخدمت عرض النقود بالتعريف الواسع إلى الناتج المحلى الإجمالي [2] (M2/GDP) كمؤشر للعمق المالي في الاقتصاد . ونعرض لهذه المؤشرات كمتوسط للفترة من 94 – 1999 ، وهى الفترة اللاحقة لمرحلة الإصلاح . ويعرض الجدول رقم (2\6) للقوة المالية للجهاز المصرفي في بعض الدول، و يتراوح التقييم فيما بين A (أعلى تقييم)،

* انظر : الفصل الثانى من الباب الثانى في هذه الدراسة.

1 - Levine Ross ,Loayza N.Et Al , 1999 Financial Internaional Growth Causalit And Causes . World Bank Policies Research Working Paper No. 2059. World Bank

2 - King Robert Levine, 1993, Financial And Growth : Shumpeter Might Be Right Quarterly Journal Of Economic No. 108 Vol.

وE (أقل تقييم)، و يعكس هذا التقييم وجهة نظر مؤسسة MoodyS عن القوة المالية ، وهى تعكس ما إذا كان البنك يتطلب دعماً مالياً من المساهمين ، أو الحكومة ، أو مؤسسات أخرى .

جدول رقم (2/6) يوضح

متوسط القوة المالية للجهاز المصرفي في بعض الدول وفقاً لتقييم MoodyS Investors Services خلال عام 1998

الدولة	التقييم
مصر	D
سنغافورة	B
ماليزيا	D
الأرجنتين	D+
البرازيل	D+
شيلي	C
المكسيك	E+
الأردن	D
الكويت	D+
الولايات المتحدة	C+
ألمانيا	C+
اليابان	D+

المصدرمؤسسة Economistternational Capital ، د/ليلى أحمد الخواجة ، القدرات التنافسية للاقتصاد المصري، مكتبة الشروق ، 2004 ، الملحق الرابع

تصنيف مؤسسة Economist Intelligent Unite (EIU) : -

كل دولة تم تقييمها في فئة تتراوح من (A) وهى تعكس أقل مخاطرة ، و (E) التي تعكس أقصى مخاطرة ووقعت معظم الدول محل الدراسة في الفئة (B) باستثناء سنغافورة ، و مجموعة G3 في الفئة (A) و تعكس الفئة (B) مجموعة الدول التي ليس لها قيود فعالة واضحة في نظم سعر الصرف الخاص بها ، ولكن من المحتمل أن تعكس سياستها الاقتصادية و السياسية بعض المخاوف . و تتمتع معظم دول المجموعة (B) بأن لديها حرية في دخول سوق المال العالمي . ولا توجد مخاطر رئيسية في تعاملاتها المالية . و لكن مخاطرها السياسية لابد أن تراقب بحذر . (Bank Scop , IBCA)

2 - هيكل الصناعة المصرفية : -

تتوقف فاعلية البنوك – أياً كان حجمها بالنسبة للاقتصاد – على هيكل هذا القطاع و درجة المنافسة فيه، و قد تم الاستعانة ببعض المؤشرات التي تعكس هيكل السوق و درجة المنافسة فيه وتتمثل في :

- درجة التركز في البنوك التجارية: وتقاس بنسبة أصول أكبر خمسة بنوك إلى إجمالي أصول البنوك التجارية.
- عدد البنوك الكبرى بمعيار الأصول (وفقاً لحجم الأصول): ارتفاع نسبة التركز في البنوك يعكس انخفاض درجة المنافسة لجذب المدخرات و إتاحتها إلى المستثمرين بطريقة كفء[1]، وأيضاً فإن السوق المقسم إلى أجزاء صغيرة يُعد دليلاً على انتشار بنوك ذات أحجام صغيرة.
- الهيكل من حيث الملكية العامة مقابل الخاصة، ومدى وجود البنوك الأجنبية من عدمه[2]. أن درجة التركز ترتفع في الأسواق الصاعدة عن الدول المتقدمة بصفة عامة.

1 - Dimtri Vittas , 1991 , Measuring Commercial Bank Efficiency , Use And Misuse Of Bank Operating Ratios , World Bank Working Paper No. 806, World Bank.

2 - Thorten Bek 1999

المطلب الثاني
التحديات التي تواجه البنوك المصرية في ظل تطبيق التشريعات الأجنبية- قانون FATCA*

يخاطب قانون (FATCA) المؤسسات المالية الخارجية (FFIs)[1]، التي تزاول نشاطها خارج الولايات المتحدة الأمريكية والتي لا يوجد لها مقر داخل حدود الإقليم الأمريكي كمنشأة دائمة، ويلزمها القانون أن تخطر مصلحة الضرائب الأمريكية بجميع تعاملاتها مع حاملي الجنسية الأمريكية، من خلال تقارير مالية يتم إعدادها سنوياً، وإلا سيتم خصم 30% من تعاملات تلك المؤسسات عند التعامل مع نظيرتها الأمريكية[2]. وبالتالي فالمؤسسات المالية الخارجية التي لا تبرم اتفاق مع الحكومة الأمريكية، سينطبق عليها اعتبارات الخصم من تعاملاتها (الفوائد، الأرباح، عائد التصرف في الأوراق المالية، التوزيعات....الخ) مع مراسليها من المؤسسات الأمريكية[3]، لأغراض تتعلق بمكافحة التهرب الضريبي من قبل أشخاص الولايات المتحدة (الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية) مقابل استثماراتهم في مؤسسات مالية بالخارج، ومن أمثلة المؤسسات المالية[4]:

المؤسسات التي تقبل الودائع	المؤسسات التي لديها أصول مالية لآخرين	المؤسسات العاملة في الاستثمار أو إعادة الاستثمار
البنوك المتخصصة البنوك التجارية الجمعيات مانحة القروض الاتحادات الائتمانية اتحادات الملاك الجمعيات التعاونية لبناء	الشركات التجارية شركات المقاصة الشركات الشقيقة محافظ الأموال شركات التأمين شركات إعادة التأمين	صناديق الاستثمار المشترك صناديق الأموال الخاصة صناديق عقود الاختيارات والعقود المستقبلية وعقود الصرف الآجلة صناديق رأس المال الاستثماري صناديق إدارة السلع والخدمات صناديق التقاعد

شكل رقم (2/1) يوضح بعض أنواع المؤسسات المالية

وبحسب الدراسات التي قام بها اتحاد المصارف العربية في هذا المجال، فإن المبالغ المحتمل تحصيلها لصالح وزارة الخزانة الأمريكية، تقدر بنحو 800 مليون دولار إذا تم اقتطاع 30% من حسابات البنوك في السنة الأولى لتطبيق هذا القانون، وما يزيد عن عشرات المليارات، إذا تم اقتطاع الضريبة مباشرة عبر المصارف[5].

---

* - اعتمدنا في هذا المطلب علي بعض المراجع والمجلات المتخصصة والمشار اليها في مواضع مختلفة في هذا المطلب وبصفة أساسية على الدراسة التي اجراها د. نبيل عبد الرءوف إبراهيم بعنوان" دراسة تحليلية للآثار المحاسبية والضريبية المترتبة على تطبيق قانون الامتثال الضريبى الامريكى لحسابات الخارجية (FATCA) على المؤسسات المالية (دراسة ميدانية) ، ديسمبر 2012 ، منشورة علي الانترنت علي الموقع التالى: تاريخ الدخول 19\7\2014 https://www.google.com.eg/url

1 - Forgin Financial Instututions, such as: Bankes, Stock exchange, insurance companies, brokerage houses, Companies Financial Brokers, Mutual Funds funds, money funds…and etc.

2 - Jaeger, Jaclyn. "IRS Seeks Input on Foreign Withholding Rules". *Compliance Week* (Dec 2010) P.P: 33, 64.

3 - لمزيد من التعرف على الجزاءات التي توقع لعدم الالتزام بقانون FATCA، انظر مقال مهدي علاوى بعنوان" وظيفة مراقبة الامتثال، تعريفها واهميتها ومخاطر عدم الامتثال واسبابه" مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلة دورية تصدر عن الاكاديمية العربية لعلوم المالية والمصرفية (مركز البحوث المالية والمصرفية)، المجلد الحادى والعشرون ، العدد الثالث ، سبتمبر 2013، ص 6 و 7 .

4 -Foreign Ministry against direct FATCA agreements between banks and U.S. Russia & CIS Banking & Finance Weekly. *Financial Policy*, (Jul 20, 2012).

5 - ورشة عمل متخصصة نظمها الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب واتحاد المصارف العربية بتاريخ 3 اكتوبر 2012 بمدينة شرم الشيخ، حول الإجراءات التنفيذية لتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية.

تستعد مصر ودول العالم لتطبيق شروط هذا القانون الذي يتعقب حاملي الجنسية الأمريكية المتهربين من الالتزام بسداد الضريبة في بلادهم عن طريق إنشاء حسابات مصرفية أو الاستثمار في دول لا تفرض ضرائب على المعاملات الرأسمالية، وذلك تجنبا لعقوبات على المصارف غير المتعاونة مع وزارة الخزانة الأمريكية في هذا الشأن، تقدر بنحو 30 % من قيمة التحويلات، بغض النظر عن أصحاب تلك التحويلات. ويعد ذلك إرغام دافعي الضرائب الأمريكيين على تسديد الضرائب ومنعهم من اللجوء إلى الودائع أو إذا تمق أو غيرها في دول العالم، لإخفاء الأموال ومن ثم التهرب من الضرائب المطلوب دفعها بحسب القانون الأمريكي. وبالتالي فهذا القانون قائم على رعاية المصالح الأمريكية دون النظر لمصالح الدول الأخرى، إلا إذا تم التعامل بالمثل. نظرًا لأن العلاقات بين الدول تقوم على المنفعة المتبادلة.

وبالتالي فجميع المؤسسات المالية التي لها مصالح مشتركة مع أمريكا ستقوم بالتوقيع على اتفاقيات بموجبها يتم الإدلاء عن بيانات وتعاملات العملاء الذين يحملون الجنسية الأمريكية بتقارير سنوية لصالح الخزانة الأمريكية متمثلة في مصلحة الضرائب الأمريكية (IRS) عن حساباتهم طرفها وكافة تعاملاتهم باعتبارهم مكلفين ضريبياً في أمريكا حتى وان كانوا من حاملي البطاقات الخضراء (Green Card) من أجل تعقب المتهربين الأمريكيين ولاعتبارات تمويل الخزانة الأمريكية.

المؤسسات المصرفية الدولية:[1]

سادت حالة من الجدل والقلق بالقطاعات المصرفية حال كيفية وإمكانية تطبيق قانون فاتكا، وكان السؤال الذي دار في أذهان الكثيرين: هل قانون الامتثال الضريبي الأمريكي على الحسابات الخارجية FATCA، هو سلسة من الإجراءات التي تهدف إلى لي الذراع وتسخير دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية؟ أم أن تطبيقه نابع من رغبة أمريكية حقيقية في الحيلولة لتجنب أثر عمليات تهريب الأموال وغسيلها والعمل علي مكافحتها؟ خاصة وأن عدد الأشخاص الخاضعين للضرائب خارج الولايات المتحدة والذين يلجئون إلى التهرب الضريبي عن طريق تهريب أموالهم إلى خارج أراضي أمريكا يقدر بنحو 17 مليون شخص حيث يخضع المواطن للضريبة لمجرد أنه حامل للجنسية الأمريكية، إذ إن الجنسية امتياز يتم بموجبه تكليف المواطن للخضوع للضريبة حتى لو لم يكن مقيماً في الولايات المتحدة[2].

وبالتالي فالبنوك ستكون مطالبة بتحديث معلومات العميل صاحب الجنسية الأمريكية وتحديد ما إذا كان العميل مكلفاً بسداد الضرائب الأمريكية وفقاً لقانون FATCA. كما سيتم تحديث نظم المدفوعات واستحداث نظم جديدة للتقارير المالية، لتقديم كافة المعلومات التي تطلبها مصلحة الضرائب الأمريكية. كل هذه الأمور تمثل تكاليف إضافية سوف تتكبدها البنوك.

ولعل عدم وجود قاعدة بيانات كمصدر واحد للمعلومات في بعض الدول، لدى بعض البنوك حيث يتم تخزين المعلومات للمعالجة عبر العديد من الأنظمة غير مرتبطة ببعض، مما يؤثر على عدم اليقين حول مدى سلامة واكتمال البيانات الخاصة بالعملاء، وإلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها. كما أنه تكمن الصعوبة في أن الإجراءات الحالية قد لا تكون كافية للتعرف على المواطنين الأمريكيين والمقيمين، والحصول على موافقة العملاء على التصريح بالإفصاح عن بياناتهم إلى السلطات الأمريكية، وفهم ما يجب القيام به حول العملاء الذين يرفضون تقديم المعلومات. بالإضافة إلى قلة الوعي بالقانون ومتطلباته والتأثير الناجم عن تطبيقه. يضاف لذلك أن التكاليف التي سوف تتكبدها البنوك ستكون حائل دون تحقيق المزيد من الربحية.

يثير هذا القانون حفيظة المسئولين في البنوك والمؤسسات المالية حول العالم باعتبار أن تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالقانون قد تكون مكلفة من الناحية المالية. كما أن أحكام القانون الجديد تخالف السرية

---

[1] - د. نبيل عبد الرءوف إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 7.

[2] -Wolfe, Daniel, "Banks Face the Facts on FATCA". American Banker, [New York] 29 Dec 2011.

المصرفية المعمول بها في بلدان كثيرة، لدرجة أنه يمكن القول أن هذا القانون بمثابة تجنيد المؤسسات المالية من مختلف أنحاء العالم لإمداد السلطات الضريبية الأمريكية بجميع البيانات المتاحة لها عن الأشخاص الأمريكية (طبيعيين واعتبارية). وبناءً عليه يتضح أن المؤسسات المالية لابد وان تلتزم بهذا القانون والتكيف معه لاعتبارات المصالح المشتركة بين الطرفين، إلا أن بعض العديد من الدراسات ترى أن الوقت غير مناسب للتطبيق الآن، نظرًا لأن كثير من المؤسسات المالية تحتاج لتعديلات في نظمها المالية وأساليبها المحاسبية لكي تكون جاهزة للتطبيق الأمثل لهذا القانون، وبالتالي من الضرورة تأجيل تنفيذ هذا القانون بضع سنوات[1].

أبدت العديد من البنوك بالكثير من الدول رغبتها في التوافق مع قانون FATCA بعد إخضاع هذا الموضوع للدراسة للوقوف على التكاليف والموارد اللازمة ومراحل التنفيذ وملاءمتها مع نظمها المصرفية المحلية ووفقاً للقوانين المعمول بها من ناحية، وبين بنوك المراسلين من ناحية أخرى، حيث نشرت وزارة الخزانة الأمريكية في يوليو 2012 اتفاقاً نموذجياً للعمل به بين حكومات خمس دول وهي فرنسا وألمانيا وايطاليا واسبانيا والمملكة المتحدة. هذا الاتفاق خاص بتبادل المعلومات بين الدول ويحدد إجراءات محددة بشأن كيفية تبادل المعلومات. سيكون بموجب الاتفاق للحكومات الخارجية الحصول على معلومات من الولايات المتحدة عن الحسابات التي تحتفظ بها في المؤسسات المالية الأمريكية من قبل المقيمين في بلدانهم، إلا أن دول أخرى رفضت الإقدام على الموافقة، على مقدمتها الصين واليابان[2].

الموقف المصري من قانونFATCA [3]:

قام البنك المركزي المصري بعقد سلسلة من الندوات على مستوى اتحاد المصارف العربية للتناقش والتشاور لبحث سبل التعامل مع هذا القانون نظراً لان مصر لها قانون خاص بجهازها المصرفي (قانون البنك المركزي المصري) الذي يكفل سرية الحسابات البنكية للمتعاملين مع القطاع المصرفي [4]. ولا يمكن فرض قانون أجنبي تتعارض بنوده مع مواد القانون المصري وبالتالي فالأمر يستلزم تغييرا تشريعيا لاعتبارات تتعلق بسرية الحسابات.. فمن غير المنطقي ولا مقبول أن يتم عمل تعديلات في القانون المصري، يتيح للأمريكيين تطبيق قانون علي مواطنيهم في بلاد لها سيادتها، وبالتالي فالبنك المركزي المصري صاحب القرار الأول والأخير حيال تطبيق هذا القانون أو عدم تطبيقه ويراعي في ذلك مصلحة القطاع المصرفي المصري.

إلا أن الباحث يرى أنه لا توجد مشكلة في تطبيق القانون في مصر لأنه من الممكن أن نطالب بالمعاملة بالمثل كما فعلت دول أخري كالمملكة المتحدة وألمانيا وايطاليا وغيرهم من الدول التي وافقت علي التطبيق نظرًا لعدم وجود عقوبات صريحة للدول غير المطبقة للقانون لكن ستكون هناك عقوبات غير مباشرة ترتبط بالتعاملات الدولاريه والتحويلات للمؤسسات المصرفية التي تتناول تعاملات مع أشخاص أمريكيين.

وبالتالي إذا تم تطبيق هذا القانون، فالأمر يتطلب إضافة بند في استمارات فتح الحسابات تفصح عن الجنسيات التي يحملها العميل فإذا كان حاملا للجنسية الأمريكية يطبق عليه القانون ويلتزم البنك بخصم جميع الضرائب وفق طلبات الخزانة الأمريكية منه، حتى وان كان ذلك القانون قد ألغى جميع القواعد القانونية الذهبية الخاصة بسيادة القوانين والراسخة والمتعلقة بإقليمية القانون وعدم تطبيقه خارج حدود الإقليم، وبالتالي لابد من مراجعة الأنظمة المحاسبية المعمول بها في البنك من طلبات فتح الحساب الجاري، والإيداعات من الودائع تحت الطلب ولأجل، وطلبات فتح الاعتمادات المستندية، وكذا مراجعة القوانين المصرفية وتدريب العاملين وتأهيلهم من حيث تجهيز الكوادر البشرية والهياكل التنظيمية لتنفيذ

---

[1] -Firms still unprepared for FATCA, "*Investment Week*" (Jun 11, 2012) P.P: 32, 36.

[2] -Treasury Department Documents and Publications. "Joint U.S.-China Economic Track Fact Sheet- Fourth Meeting of the U.S. China Strategic and Economic Dialogue", (May 4, 2012).

[3] - د. نبيل عبد الرءوف إبراهيم ، المرجع السابق ، من ص 8 : ص 10.

[4] - قانون 88 لسنة 2003 قانون البنك المركزى و الجهاز المصرفى والنقدي.

آليات هذا القانون الأمريكي تقنيًا وقانونيًا ومدى توافر الإيرادات التمويلية اللازمة، والخبراء والمختصين لدعم وتحديث أو إنشاء هذه الهياكل التنظيمية للتعرف على كيفية تطبيق القانون، لاعتبارات السماح بإفشاء البيانات الخاصة بالعملاء للحكومة الأمريكية والإدلاء بجميع تعاملاتهم بموجب تقارير مالية سنوية، مع ضرورة توقيع العميل على نموذج يسمح للبنك بتداول بياناته لوزارة الخزانة الأمريكية والموافقة على اقتطاع الضريبة الأمريكية في حالة طلب الحكومة الأمريكية ذلك، مما يشير إلى دهاء السلطات الضريبية الأمريكية في استجلاب مواردها السيادية بشتى الطرق القانونية حتى وان كان على حساب استقلالية كل دولة في سيادتها، ومن ثم تعظيم الموارد الأمريكية داخل وخارج حدود الإقليم الأمريكي.

بالإضافة إلى ضرورة تسليط الضوء من البنك المركزي على العقوبات في حال امتناع بعض البنوك عن الامتثال أو تطبيق القانون أو أخذ خيارات منها عدم فتح حسابات جديدة، لعملائها حاملي الجنسية الأمريكية، أو الاستغناء عن جميع العملاء الذين يحملون الجنسية الأمريكية، كخيار إستراتيجي للبنك، وبالتالي يتطلب الأمر التحديد الواضح لخارطة توزيع هؤلاء العملاء في المنطقة العربية والإقليمية، وفي الدول الأخرى وتأثيرها على خروج بعض الاستثمارات من مصر، وما هي العقوبات الاقتصادية المفروضة على الجهات غير المتعاونة، ومدى انعكاس الالتزام بهذا القانون على الموقع التنافسي والتسويقي للبنك. فجميعها تحديات تواجه الجهاز المصرفي. السؤال الذي تقف الإجابات عليه عاجزة، ولعل من أهم التحديات التي ستواجه البنوك، هل هذا القانون يعطى الحق للإدارة الأمريكية في الرقابة والتفتيش على البنوك بصفة عامة للاطلاع على حساباتها وصدق بياناتها، ومدى تضمينها حسابات خاصة بعملاء من حاملي الجنسية الأمريكية.

ويقترح للتوافق مع متطلبات هذا القانون، أن تسير مصر على غرار ما اتبعته العديد من الدول في عقد اتفاقية تسمح لها بتطبيق قانون (FATCA) في المستقبل القريب وقد يكون من الطبيعي أن تتم المعاملة بالمثل من خلال معاملة تفاضلية حسب ما تقتضيه المنفعة العامة، دون اصطدام للاتفاقيات الموقعة بين البلدين أو اعتبارات قواعد غسيل الأموال، وللمصالح المشتركة التي تجمع بين البلدين.

وبموجب تلك الاتفاقية تكون المؤسسات المالية ملزمة بما يلي:

1 - القيام ببعض الإجراءات للتحري عن هوية أصحاب الحسابات المفتوحة لديها .

2 - رفع تقارير سنوية لمصلحة الضرائب الأمريكية عن أصحاب الحسابات من حاملي الجنسية الأمريكية لديها أو عن الكيانات الأجنبية التي يكون فيها ملكية أمريكية.

3 - حجز ودفع 30% من أي مدفوعات ذات مصدر دخل أمريكي لمصلحة الضرائب الأمريكية، وكذلك الحصيلة الإجمالية من بيع الأوراق المالية التي تدر دخلًا من مصدر أمريكي، لصالح:

(أ) مؤسسات مالية خارجية. أو

(ب) أفراد مالكي حسابات فشلوا في توفير معلومات كافية لتحديد ما إذا كان أو لم يكن شخص أمريكي.

(ج) حسابات الشركة الأجنبية التي فشلت في توفير معلومات كافية عن هوية أصحابها الأمريكيين من ذوي الحصص الكبيرة.

الإيرادات الخاضعة لأحكام قانون(FATCA):

1 - الفوائد من الودائع والعوائد من السندات والأذون وصكوك التمويل

2 - التوزيعات من الأسهم بأنواعها ووثائق الاستثمار وصكوك الاستثمار.

3 - العمولات من العلامات التجارية وحقوق المعرفة

4 - المكاسب الرأسمالية

5 - دخول أخرى

الأصول المالية التي تخضع إيراداتها لقانون(FATCA):

1 - الودائع بالبنوك

2 - عقود المشتقات المالية بكافة أنواعها مثل:(عقود الصرف الآجلة والاختيارات والمستقبلية وعقود تبادل أسعار الفوائد المصرفية والعوائد على السندات)

3 - عقود الوساطة مع التجار والمؤسسات التجارية

4 - عقود السمسرة

5 - الأوراق المالية بكافة أنواعها

6 - عقود التأمين وعقود إعادة التأمين

ويخرج عن نطاق تطبيق قانون فاتكا الاستثمار العقاري والإيرادات الناتجة من اقتناء التحف والمجوهرات والذهب والسيارات والعقارات والمقتنيات الأخرى الملموسة طالما كانت بقصد الاستعمال الشخصي.

المبحث الثالث
واقع الجهاز المصرفي المصري - عربيًا وإقليمياً ودولياً

بعد أن استعرضنا مراحل تطور الجهاز المصرفي المصري وهيكله أصبح من الضروري الوقوف علي قدرة الجهاز المصرفي المصري ومكانته الدولية، خاصة من الدول التي تجمعها به ظروف متشابهة ومنها الدول العربية والدول الشرق أوسطية والدول الأفريقية. وذلك للتعرف على القدرات التنافسية للمصارف المصرية، ورؤية حجم تعاملاتها المصرفية، حتى نستطيع قراءة واقع ومستقبل العمل المصرفي المصري وخدمته لسياسات التنمية المصرية.

وعلية نتناول هذا المبحث في ثلاثة مطالب، الأول يتناول واقع البنوك المصريةً عربياً، والمطلب الثاني يتناول واقع الجهاز المصرفي إقليميا (إفريقيا, شرق أوسطيا), وفى المطلب الثالث نستعرض فيه واقع الجهاز المصرفي المصري دوليًا.

المطلب الأول
واقع الجهاز المصرفي المصري عربيًا

هناك مجموعة من السمات للمصارف العربية منها: صغر حجم المصارف العربية مقارنة بالمصارف الأخرى في الأسواق الدولية، وافتقارها إلى الموارد والإمكانات الفنية التي تؤهلها لتحقيق وفورات الحجم. وقد بلغ حجم الأصول 526.3 مليار دولار عام 2001 وهي منخفضة عن العام 2000 إذ كانت أكثر من 535 مليار دولار وقد تحسن هذا الحجم عام 2003 إذ بلغ نحو 658.5 مليار دولار مقابل 611.2 مليار دولار عام 2002.

وقد ضمت قائمة أكبر ألف مصرف في العالم في عام 2000 عدد 84 مصرفاً عربياً ضمن القائمة، في حين سجل عام 2001 انخفاضاً في عدد المصارف العربية، إذ ضمت 66 مصرفاً ومن جانب آخر تخلو قائمة المائة مصرف عالمي من المصارف العربية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك ضآلة في الحجم النسبي لهذه المصارف في مجموعها إذ لا يزيد نصيبها عن (2%) من أصول المصارف الألف و 3% من مجموع رؤوس أموالها[1].

انتشار ظاهرة **التركز المصرفي** ، وهي خاصية توجد في الكثير من الدول النامية ومنها الدول العربية، وتتلخص في ارتفاع نصيب عدد قليل من المصارف من إجمالي الأصول العربية، فحصة أول مئة مصرف عربي من الأصول تصل إلى 93.5% أما على مستوى الدول العربية منفردة فتكون هذه الظاهرة أكثر وضوحاً؛ فعلى سبيل المثال تسيطر في تونس خمسة مصارف على النظام المصرفي الذي يضم 13 مصرفاً تجارياً من خلال امتلاكها نحو ثلثي إجمالي الأصول؛ فضلاً عن كافة التسهيلات التي يقدمها القطاع المصرفي. كما تمتلك خمسة مصارف في الأردن نسباً مماثلة. وهناك مصارف منفردة تمتلك نسبة كبيرة من تلك الأصول في الدولة الواحدة مثل بنك قطر 45.2% وبنك الكويت30%. وتبرز هذه الظاهرة بشكل واضح في الجزائر ومصر؛ ففي الأولى تمتلك المصارف الستة المملوكة للدولة أكثر من 95% من إجمالي الأصول المصرفية وفي مصر تبلغ حصة المصارف الأربعة التجارية الحكومية 70% من إجمالي المصارف مصر.العاملة في مصر [2] .

الكثافة المصرفية:

جاءت هذه السمة من خلال انتشار المصارف الصغيرة في مناطق واسعة جغرافيًا وهو ما يكسب الجهاز المصرفي العربي ظاهرة الكثافة المصرفية over banking ويعود ذلك إلى استمرار النمط المصرفي التقليدي بنسبة تصل إلى 85-90% من قبل إجمالي عدد المصارف العربية التي تصل حصتها إلى 10 مليار دولار لا تزيد عن سبعة مصارف[3]، ويكمل هذه السمة عدم التناسب بين الكثافة المصرفية وعدد السكان على أساس فرع لكل مليون نسمة، فالمؤشر بالنسبة للدول العربية يبلغ 38 فرعاً لكل مليون، على حين كان في أسبانيا 853 وفي ايطاليا 639 [4]، وفي الولايات المتحدة 3795 فرعاً[5].

غياب روح العمل الجماعي:

فهناك الكثير من الوقائع تشير إلى أن العقلية العربية لا تفضل العمل فريقاً في المجال المصرفي تحديداً وتفضل العمل بشكل منفرد، وبالطبع أن هذا الوضع ناجم عن تركيز العوائد والثروات في دول عربية صغيرة وأحياناً أشخاص قلة، فمثلاً يمتلك أحد عشر شخصاً عربياً من بين أغنى 255 شخصًا في العالم نحو 78 مليار دولار وهو ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لكل من مصر والمغرب[6].

---

[1] - سعيد عبد الخالق محمود، القطاع المصرفي العربي في مواجهة التكتل والاندماج، مجلة شؤون عربية، العدد 112، القاهرة، 2002.

[2] - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2000، ص ص 177-178.

[3] - عدنان الهندي، الدمج والتملك في القطاع المصرفي العربي، المبررات والمكاسب والاتجاهات، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 226، المجلد 19، تشرين الأول، 1999.

[4] - مغاوري، شلبي، المصارف العربية، محلك سر (الشبكة الدولية، أسلام)، اون لاين.نت، ص 2.

[5] - Stephen A. Rhoades, Bank Mergers and Banking Structure in the United States, (1980-1981), Staff study 174, Aug., 2000, p. 2.

[6] - عبد الكريم جابر شنجار/ الاقتصاد العربي الى مراجعة الذات وخطة نحو تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، مصر، العدد الخادي والعشرين، ك2، 2000، ص ص 107-108.

أغلب الدول العربية لا تسمح بفتح فروع للمصارف العربية لديها وتعاملها كالمصارف الأجنبية .
وتقع هذه الدول ضمن فئتين الأولى تشترط وجود مساهمة محلية في حدود نصف رأس المال بوصفه حداً أدنى وتضم السعودية وعمان وتونس والمجموعة الثانية لا تسمح بأي مساهمة خارجية في مصارفها [1]، لأنها تعتمد في مزاولة أنشطتها التقليدية على الدعم وإجراءات الحماية بالاستناد إلى فلسفة سيطرة القطاع العام على رأس مال الكثير من المصارف، وعلى الرغم من الإجراءات الإصلاحية المتبعة ضمن برامج الخصخصة في عدد من الدول العربية فإن القطاع العام مازال يمتلك حصة كبيرة من الجهاز المصرفي العربي.[2]

ووسط منافسة قوية للبنوك المصرية ليست على المستوى الدولي فقط، ولكن على المستوى الإقليمي أيضاً نجد أن وفق ترتيب البنوك الـ (1000) الأكبر على المستوى العالمي وفقًا لمجلة the banker أكتوبر 2012؛ فقد جاء عدد (78) بنكاً عربياً ضمن هذا الترتيب ، انظر الجدول رقم (2\7) الذي يوضح عدد البنوك العربية والمصرية وفق تصنيف أكبر ألف بنك علي مستوى العالم، وكان ترتيبهم على النحو التالي:-

جدول رقم (2/7) يوضح
عدد البنوك العربية و المصرية وفق تصنيف أكبر ألف بنك على مستوى العالم

السنة	1992	1995	2000	2001	2002	2004	2005	2007	2009	2010
عدد البنوك العربية	-	-	84	66	-	73	70	78	-	-
عدد البنوك المصرية	4	6	-	-	8	7	6	7	7	9

المصدر: مجلة The Banker أعداد مختلفة. تقارير البنك المركزي المصري، أعداد مختلفة. نشرات اقتصادية البنك الأهلي أعداد مختلفة.

المملكة العربية السعودية: وكان نصيب المملكة العربية السعودية عدد 11 بنك، احتل البنك الأهلي السعودي المرتبة رقم 110 في الترتيب العالمي والمرتبة الأولى عربياً. كما احتلت مجموعة سامبا المصرفية المرتبة 153 عالمياً والثانية عربياً. كما جاء مصرف الراجحى في المرتبة 168 عالمياً. احتلت البنوك السعودية المراكز الآتية عالمياً:- (110، 153، 168، 181، 217، 218، 246، 304، 382، 480، 586)، كما احتلت المراكز الآتية عربياً (1، 2، 3، 5، 10، 11، 16، 21، 30، 37، 43).

- **النظام المصرفي السعودي ضمن ثاني أفضل مجموعة بنكية في العالم:** قفز القطاع المصرفي السعودي إلى المجموعة الثانية من بين 10 مجموعات في التقييم الدولي لمخاطر القطاعات المصرفية العالمية التي شملت 86 بلدًا في العالم 2011، بعد أن كان ضمن المجموعة الثالثة وفق تقييم 2010. فقد تصدر القطاع البنكي السعودي المجموعة الثانية مع دول ألمانيا، فرنسا، هونج كونج، سنغافورة، النرويج، فنلندا؛ في حين جاءت كندا وسويسرا فقط ضمن أعلى تصنيف في المجموعة " 1" ؛ بينما المصرفية.ايات المتحدة وبريطانيا في المجموعة "3" ويرجع ذلك - بحسب "ستاندر آند بورز"- إلي أن القطاع المصرفي في المملكة اتبع ممارسات إقراض مناسبة ومعايير ضمان الاكتتاب، وكذلك تمتع بسجل جيد في الحفاظ على قوة مؤشرات جودة الأصول.

كما استأثرت المملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وحدهما بمؤشر(منخفضة المخاطر) فيما يتعلق بالإطار المؤسسي التي تعكس الحكمة في التنظيم، والإشراف، والسجل الحافل في إدارة أنظمتها المصرفية [3] . فنجد أن البنوك السعودية - على سبيل المثال- تمثل رؤوس أموالها حوالي 28% من إجمالي رؤوس أموال البنوك العربية المائة الكبرى حسب تصنيف مجلةThe Banker أكتوبر 2009،

---

[1] - هشام البساط، كيف تصبح المصارف العربية مؤسسات كبرى، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 205، مجلد 18، ك2، 1998، ص 45.

[2] - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، ص 115.

[3] - www.Aleqt.Com /2011/11/15/article _ 598358 ، تاريخ الاطلاع الجمعة 7 / 6 / 2013.

كما كان لها الرياده في مجال حجم الأصول المصرفية حيث بلغت نسبة أصول بنوكها من إجمالي البنوك العربية التي تضمنها تقرير أول مائة مصرف عربي25% في نفس العدد.

- **الإمارات العربية:** كان نصيب الإمارات العربية من الألف بنك الأكبر على مستوى العالم عدد (15) بنك، كان أولهم بنك أبو ظبي التجاري، وترتيبه عالمياً (193) وفى المرتبة (7) عربياً انتهاءً ببنك الفجيرة الوطني وكان ترتيبه 820 عالمياً وعربياً 66، (احتلت بنوك الإمارات العربية المراكز الآتية عالمياً: 193، 218، 222، 223، 243، 253، 324، 337، 620،338، 641، 683، 757، 770، 810، 820)- كما احتلت بنوك الإمارات العربية المراكز الآتية عربياً (7، 12، 13، 14، 15، 17، 23، 24، 46، 48، 51، 60، 64، 66، 62).

- **الكويت:** أما دولة الكويت كان نصيبها عدد (7) سبعة بنوك على المستوى الدولي داخل الألف بنك بدءاً بالمركز (186) عالمياً والمرتبة السادسة عربياً وكان من نصيب بنك الكويت الوطني. (احتلت بنوك الكوبنوك البحرينآتية عالمياً: 186، 210، 374، 389، 511، 563، 730)، كما احتلت بنوك الكويت المراكز الآتية عربياً (6، 9، 28، 31، 38، 42، 58).

- **البحرين:** تحتل بنوك البحرين عدد (8) مراكز في الترتيب العالمي للألف بنك الأكبر على المستوى الدولي، حيث يحتل بنك الأهلي المتحد المركز (179) دولياً والمركز الرابع عربياً (تحتل عدد 8 ثمانية مراكز داخل الألف بنك). احتلت بنوك البحرين المراكز الآتية عالمياً (179، 284، 371، 400، 694، 721، 780، 854)، كما احتلت بنوك البحرين المراكز الآتية عربياً (4، 20، 26، 32، 53، 56، 63، 70).

- **قطر:** كان من نصيب دولة قطر عدد (6) ستة مراكز داخل الألف بنك الأكبر على مستوى العالم، بداية بنك قطر الوطني الذي احتل المركز (279) دولياً والمركز (19) عربياً، انتهاءً بالبنك الأهلي في المركز (950) دولياً والمركز (76) عربياً، احتلت بنوك قطر المراكز الآتية عالمياً (279، 361، 436، 548، 813، 950)، احتلت بنوك قطر المراكز الآتية عربيًا (19، 25، 34، 40، 65، 76).

تصدرت مجموعة Q N B قائمة مجلة "أسواق بلومبرج" (Bloomberg Markets) لأقوى بنوك العالم في عام 2012، واحتلت المركز الأول في قائمة المجلة العالمية المتخصصة في مجال أخبار الاقتصاد والمال والأعمال والتي شملت 78 بنكًا حول العالم، كما كانت مجموعة Q N B البنك الوحيد من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذه القائمة.

وعلى صعيد توسع مجموعة Q N B عالمياً، حيث يعد دخولها إلى السوق المصرفي المصري من أبرز إنجازاتها مؤخرًا -تعمل حاليًا في 25 دولة حول العالم- حيث تعد عملية الاستحواذ على البنك الأهلي سوسيتيه جنرال في مصر أهم عملية استحواذ قامت بها المجموعة حتى الآن. لكن البنك قام أيضاً بزيادة حصصه في عدد من الشركات الزميلة خلال العامين الماضيين بما في ذلك Q N B -تونس، ومصرف التجارة والتنمية في ليبيا، والبنك التجاري الدولي في الإمارات العربية المتحدة، ومصرف المنصور في العراق، كما قامت مجموعة Q N B بالاستحواذ على حصة في بنك كيسوان الإندونيسي، حيث تم تغيير اسمه التجاري إلى Q N B- كيسوان.

وانضمت مجموعة Q N B لقائمة مجلة "أسواق بلومبرج" (Bloomberg Markets) لأول مرة في عام 2012، وهو العام الذي شهد ارتفاع أصول المجموعة فوق مستوى 100 مليار دولار باعتباره المستوى المطلوب لدخول القائمة. وجاء ارتفاع أصول مجموعة Q N B نتيجة لنمو المجموعة بقوة خلال السنوات الخمس الماضية بفضل توسيع مجموعة Q N B لرقعة تواجدها في السوق مختارة بمنطقة الشرق الأوسط، وذلك ضمن إستراتيجيتها لتصبح مؤسسة مصرفية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بحلول عام2017.

كما حققت مجموعة Q N B معدل نمو في صافى أرباحها بنسبة 27 % سنويًا خلال السنوات الخمس الماضية، مما جعلها أعلى مؤسسة مالية في منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا من حيث حجم الأرباح، وحصلت مجموعة Q N B على أعلى ترتيب في المنطقة خلال عام 2012 بالنسبة لترتيب

محفظة القروض ومحفظة الودائع وحقوق المساهمين، كما حافظت مجموعة Q N B على أدنى معدلات القروض غير المنتظمة، وأعلى معدل لتغطية الأصول غير المنتظمة في ترتيب قائمة بلومبرج، الأمر الذي يعد تأكيدًا لنجاح الرؤية المتحفظة في إدارة المخاطر التي تطبقها مجموعة Q N B [1].

- **مصر:**

- توقف نصيب مصر عند عدد (7) بنوك داخل الألف بنك ، بدءاً بالبنك الأهلي المصري في المركز (373) دولياً والمركز (27) عربياً، ثم يليه بنك مصر ثم البنك التجاري الدولي، بنك القاهرة، البنك العربى الدولي، بنك الإسكندرية، البنك العربي الأفريقى. وكان ترتيبها دولياً 601، 636، 654، 693، 839، 948، كما احتلت المراكز الآتية عربياً (44، 47، 49، 52، 68، 75).

- ووفقاً لمؤسسة بزنس نيوز للصحافة والنشر عن يوم 26 مايو 2013[2]، وفق مؤشرها في أحدث تصنيف للبنوك المصرية عن أداء البنوك الأسرع نموًا، والأكثر كفاءة في مصر، والذي يعكس قدرة إدارة البنوك على اقتناص حصص سوقية جديدة في مختلف الظروف التي تمر بها الأسواق، وقدرة البنوك على الاستخدام الأفضل للأموال ومصادر توظيفها في مؤشر البنوك**الأكثر كفاءة** في السوق.

- وقد تصدر البنك التجاري الدولي ترتيب البنوك المصرية الأكثر كفاءة، بفضل العائد القوى على متوسط أصوله، وكذلك العائد الكبير على حقوق مساهميه، في الوقت الذي استطاع فيه الحفاظ على قروضه غير المنتظمة في الحدود الآمنة، والإبقاء على تكلفة التشغيل تحت السيطرة. حيث بلغ لديه العائد على حقوق المساهمين الذي سجل 25.9 % وهو من بين الأعلى في السوق، وكذلك معدل العائد على متوسط الأصول والذي حقق 2.48 % وهو ثاني أعلى معدل في السوق (بعد بنكHSBC)، إضافة إلى معدل منخفض للقروض غير المنتظمة يبلغ3.9 % من حجم قروض البنك.

- وجاء بنك NSGB في المركز الثاني والذى -انتقل مطلع عام2013 إلى ملاك جدد- استفاد من معدل تشغيل القروض للودائع المرتفع البالغة 70 % ومعدل عائد على الأصول بلغ 2,3 % وكذلك انخفاض معدل الديون غير المنتظمة.

- كما احتل بنك HSBC في المركز الثالث للبنوك الأكثر كفاءة حيث سجل أفضل معدلات في اثنين من أهم المؤشرات الفرعية، وهما العائد على متوسط الأصول 2.7 %، والعائد على حقوق الملكية 32.2 %، كما أن متوسط هامش الفائدة لديه من بين الأفضل في البنوك الواردة على المؤسسة.

- كما احتل بنك مصر- إيران المركز الرابع على قائمة البنوك الأكثر كفاءة متقدماً على بنك الإسكندرية.

- جاء في المركز الأخير بنك أبو ظبي الإسلامى (الوطني للتنمية) على مستوى جميع البنوك متأثراً بشدة بمحفظة قروضه غير المنتظمة والتي بلغت 43 % من إجمالي القروض، إضافة إلى عدم تحقيق أى عائد على الأصول أو حقوق الملكية، كما أن تكلفة التشغيل لديه وصلت 137.5 % وهى نفس الأسباب التي دفعت بنك قناة السويس ليحتل المركز قبل الأخير على القائمة نفسها، ويصنف 53 % من قروض البنك على أنها غير منتظمة، كما أن تكلفة التشغيل لديه مرتفعة قياسًا إلى بقية البنوك حيث بلغت 56.4%.

---

[1] - 356525 قد إعتمدت مجلة " بلومبرج " فى تقييمها لمدى قوة البنوك، على خمس مؤشرات لمجموعة البنوك التى يتجاوز حجم إجمالى أصولها 100 مليار دولار، المؤشر الأول هو نسبة كفاية رأس المال الأساسي للبنك (Tier 1) ويمثل 40 % من تقييم مجلة " بلومبرج "، والمؤشر الثانى هو معدل الأصول غير المنتظمة بالنسبةلأجمالى الأصول و يمثل 20 % من التقييم، والمؤشر الثالث هو معدل تغطية الإحتياطيات للأصول غير المنتظمة ويمثل 20 % من التقييم، والمؤشر الرابع هو معدل الودائع بالنسبة للقروض و يمثل15 %، أما المؤشر الخامس فهو معدل الكفاءة التشغيلية (معدل التكلفة بالنسبة للأيرادات) ويمثل 5 % من تقييم المجلة..... انظر الموقع علي شبكة الانترنت... تاريخ الاطلاع الجمعة 7 يونيو 2013

http://www.vetogate. Com/

[2] - 356525 http: // www. Vetogate . com / ،تاريخ الإطلاع 7 يونيو 2013.

أما بالنسبة للبنوك الأسرع نموًا فقد احتل البنك المصري الخليجى المركز الأول مستفيدًا بشدة من نمو أصوله، التي كانت الأسرع نموًا خلال عام 2012 بنسبة 289.5 % ، كذلك نمو صافى العائد بمعدل 38 % كما أن صافى الأرباح قفزت إلى 167.9 % بالرغم من تراجع القروض بمعدلات طفيفة.

- وجاء بنك فيصل الإسلامى في المركز الثاني في البنوك الأسرع نموًا، حيث حققت أرباحه نموًا بمعدل 195.6 % وهو ثانى أعلى معدل نمو للأرباح بعد باركليز. و بلغ نمو أصوله 17 % ودخله من العائد 48.3 % ودخله من العائد و العمولات 46.7 %.

- وجاء في المركز الثالث بنك الاتحاد الوطني حيث بلغ معدل نمو أصوله 20% وصافى أرباح البنك 86.6 % وقروض 26.3 %.

- وكان أول ظهور لبنك كبير وهو بنك مصر على المؤشر نفسه للبنوك الأسرع نموًا، محتلًا المركز الرابع حيث كان صاحب أعلى معدل نمو في السوق في صافى الدخل من العائد حيث بلغ86 % وصافى الدخل من العائد والعمولات 65 % وحققت أرباحه نموًا بلغ37.5 %.

- وجاء البنك الأهلي المتحد في المركز الخامس وكانت أعلى مؤشراته نموًا هو صافى العائد 38.3%.

- احتل بنك مصر - إيران المركز الأخير للبنوك الأسرع نموًا في 2012 بسبب تراجع أصوله5 % وكذلك صافى دخله من العائد الذي فقد 0.8 % عن العام السابق.

وقد أظهر مؤشر " بزنس نيوز " للنمو تحفظ كثير من البنوك في نشاط الإقراض خلال العام الماضي (2010)، وتراجعت القروض في 7 من البنوك الـ 25 التي جاءت على المؤشر. وبالرغم من ذلك لم تتأثر أرباح البنوك بهذا التراجع أو النمو الضعيف للقروض، بسبب ارتفاع استثمارتها في أوراق الدين الحكومية التي ارتفع العائد عليها بمعدلات كبيرة خلال العام الماضى، بل إن بعض البنوك تمكنت من مضاعفة أرباحها وكانت أرباح باركليز الأسرع نموًا بمعدل 301 %.

أما المصارف الأسرع نمواً في الإقراض ، فكان بنك المؤسسة المصرفية " A B C - مصر " والذى نمت قروضه 50 % خلال العام الماضى، بسبب صغر حجم المحفظة في الأساس، والتوجه الجديد لإدارة البنك في بناء محفظة قروض قوية.

ووفق دراسة موسعة حول حجم وأداء البنوك المدرجة في أسواق المال العربية[1]، حسب بياناتها المالية عن الفترة السابقة على 31 ديسمبر 2011 ، وشمل البحث 19 دولة عربية:

- استطاعت بنوك ومصارف دول مجلس التعاون الخليجى ان تفرض سيطرتها على قائمة شملت أكبر 75 بنك في الأسواق المالية العربية ، كانت دولة الإمارات العربية حاضرة فيها بقوة (16 بنك)، السعودية (11بنك) ،البحرين (9 بنوك)، الكويت (8 بنوك)، قطر (7 بنوك) الأردن (7 بنوك) عمان (6 بنوك)، لبنان أربعة بنوك، المغرب (أربعة بنوك) ثم تليها مصر (2 بنك) مثل مصر فيها كل من البنك التجاري الدولي، الأهلي سوسيتيه جنرال، فلسطين (بنك واحد).

- استحوذت فيها دول مجلس التعاون العربى على عدد 57 بنك بنسبة 76 % بإجمالى أصول 1.158 تريليون دولار.

- **لبنان:** ويمثلها عدد سبع بنوك داخل الألف بنك عالمياً تتقدمهم مجموعة عودى سرادر يحتل المركز 318 عالمياً وترتيبه في المركز 22 عربيًا، ويليه في الترتيب على المستوى الدولي عدد " 6" بنوك ترتيبهم عالمياً على النحو التالى (376، 616، 715، 738، 898، 993) وعربيًا على النحو التالى (29، 45، 55، 59، 71، 77).

- **تونس:** وتمثل تونس بأربعة بنوك داخل البنوك الألف وترتيبهم على النحو التالى دوليًا (841) الشركة التونسية للبنك، احتلت باقى بنوك تونس المراكز الآتية (907، 921، 1000) عالمياً، كما

[1] - اجرتها مجلة فوربس الشرق الأوسط بعنوان "القطاع المصرفى والمزاج الإستثمارى فى المنطقة العربية - http: // www. Forbesmiddleeast . com / view. Php? Tist = 33 7يونيو 2013.

احتلت بنوك تونس المراكز الآتية عربياً (69، 72، 74، 78) ضمن ثمانية وسبعين بنكًا على مستوى الدول العربية التي شملها الإحصاء.

- **عمان:** أما نصيب دولة عمان يتمثل في عدد ثلاث بنوك تحتل المراكز 41، 50، 67 عربياً، والمراكز 595، 681، 827 عالمياً.

- **الاردن:** وتمثل الأردن عدد ثلاثة بنوك وهى البنك العربى، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأهلي الأردنى داخل الألف بنك وترتيبهم على النحو التالى (208، 699، 910) عالمياً، كما احتلت المراكز الآتية عربياً (8، 54، 73).

- **المغرب:** وتمثل المغرب عدد ثلاثة بنوك أيضاً وهى التجاري وفا بنك، القرض الشعبى المغربى، البنك المغربى للتجارة الخارجية داخل الالف بنك، جاء ترتيبهم على النحو التالى (447، 454، 521) عالمياً، وترتيبهم على النحو التالى (35، 36، 39) عربياً.

- **الجزائر:** ويمثل الجزائر بنك واحد ضمن الألف بنك عالميًا وهو بنك القرض الشعبى الجزائرى ويحتل المركز 729 عالمياً والمركز 57 عربياً.

- **ليبيا:** ويمثلها بنك واحد وهو المصرف الليبي الخارجى ضمن الألف بنك عالميًا يحتل المركز 422 عالمياً والمركز 33 عربياً.

مما سبق يتضح:

- سيطرة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي على قائمة البنوك العربية الأكبر عالمياً ومحلياً، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية بتلك الدول نتيجة ارتفاع أسعار البترول.
- وجود فجوة واسعة بين البنوك المصرية ونظيراتها في منطقة الخليج العربى وخاصة فيما يتعلق بمعيار رأس المال الأساسى.
- مثلت بقوة بنوك ومصارف كل من دولة الأمارات العربية (15 بنك)، المملكة العربية السعودية (عدد 11 بنوك)، البحرين (8 بنوك)، الكويت (7 بنوك)، لبنان (7 بنوك)، قطر (6 بنوك)،ومثل مصر (7 بنوك) وفق تصنيف أكبر الف بنك على مستوى العالم لسنة 2007.
- أن أول بنك مصرى على المستوى الدولي وهو البنك الأهلي المصري ويحتل المركز 373 دولياً وهو البنك المصري الوحيد ضمن الخمسمائة بنك الأولى حيث يليه بنك مصر في المركز 601.
- يسبق مصر عربياً عدد 26 ستة وعشرون بنكاً (مركزاً) حيث يحتل البنك الأهلي المصري المركز 27 عربياً – منها عدد ثمانية بنوك سعودية، وعدد ثمانية بنوك من دولة الأمارات العربية، وعدد ثلاثة بنوك من دولة البحرين، وعدد اثنين بنك من دولة الكويت، وعدد واحد بنك من دولة الأردن، وعدد اثنين بنك من دولة قطر، وعدد واحد بنك من دولة لبنان.
- مما سبق يشير أن البنوك الخليجية تتميز بقدرة تنافسية أعلى من القدرة التنافسية للبنوك المصرية وذلك من حيث رؤوس الأموال المتاحة للبنوك وكذلك فيما يتعلق بحجم الأصول. ويكفى القول بعدم وجود -حتى الآن- بنك إقليمى مصرى واستطاعت كل من الأردن والبحرين ذلك، فيجب أن يكون لمصر بنك إقليمي له فروع في كافة الدول العربية ثم نتجه أفريقيًا ثم لأوروبا على المدى الطويل ولكى يتم ذلك يقترح الباحث تدعيم بنكى الأهلي المصري ومصر بقوة لتحقيق ذلك.
- الأمر الذي يستلزم معه وضع خطة تهدف إلى تدعيم الجهاز المصرفي المصري من خلال زيادة رؤوس أموال البنوك المصرية، ودمج تلك غير القادرة على تحقيق تلك الزيادة بهدف خلق كيانات مصرفية قادرة على المنافسة على الصعيدين المحلى والإقليمى والعالمى، ومن

الجدير بالذكر أن البنوك المصرية قد شهدت على مدار السنوات الماضية العديد من حالات الاندماج المصرفي.

الاندماج المصرفي العربي:

تقتضي الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) في شقيها المصرفي والمالي التزام الدول النامية ومنها العربية[1]، التي دخلت أو على طريق الدخول في منظمة التجارة العالمية العمل تدريجياً على فتح السوق المحلية للموردين الأجانب لبعض الخدمات المصرفية والمالية التي تنسجم مع احتياجات هذه الدول في مجال التنمية الاقتصادية، وهو ما يضع الدول العربية إزاء التحدي المحتمل من لدن المصارف العالمية التي سوف تدخل بقوة إلى الأسواق العربية بفعل الإمكانات التكنولوجية والمالية والإنتاجية الإدارية الكبيرة للمصارف الأخيرة.

أن الدوافع والأسباب التي تقف وراء الاندماجات العالمية هي التي تدفع الدول العربية في السير بهذا الاتجاه العالمي، ولكن في ظل سمات القطاع المصرفي العربي هناك من يقول أن الأسواق الصغيرة لا تسمح بقيام مصارف كبيرة، وفي الوقت نفسه تحقق أرباحاً سهلة (أي بمعنى أن هناك مصارف صغيرة تعمل في الأسواق العالمية وهي تحتفظ في أسواقها الخاصة) . وهذا الحال يعطي للبنوك حافزاً للمقاومة، ثم أن قرار الاندماج يتوقف على البنوك التي تسيطر عليها الحكومة التي تميل للاحتفاظ بسيطرتها على القطاع المصرفي، وحتى البنوك الأسرية غير مستعدة للتفريط بنفوذها الشخصي من أجل مصالح وطنية[2]. ولكن الذي يدفع المصارف العربية إلى الاندماج وجود الكثير من التحديات أبرزها بإيجاز وهي الآتي:

إن المصارف العربية الصغيرة لن تجد مكاناً لها في ظل المنافسة الشديدة للبنوك الأجنبية، التي ستجد الحرية في دخول الأسواق العربية، وهذا سيفرض على المصارف العربية التفكير بشكل إستراتيجي في إقامة تحالفات إستراتيجية ترتكز على عمليات الاندماجات. - إن جميع الدول العربية وافقت على تطبيق معيار كفاية رأس المال للمصارف التي وضعتها لجنة "بازل" وقد حثت السلطات النقدية العربية المصرفية العمل على تطبيق هذا المعيار[3]، إذ إن الدول العربية التي لا يمكنها تطبيق اتفاقية بازل "2 " بحسب الأولويات الوطنية ستواجه ضغوطاً من الدول الأخرى[4].

ضرورة خلق تكتلات مصرفية عملاقة للوفاء بمتطلبات العمل المصرفي الشامل والحديث، لتوفير الاحتياجات التمويلية الضخمة على المستوى العربي جنباً إلى جنب مع صناديق ومؤسساتها التنمية العربية[5]، ومادامت الدول العربية تتجه لإقامة منطقة التجارة الحرة فيما بينها، فالمصارف الكبيرة الحجم تكون قادرة على تمويل المشروعات العربية المشتركة التي من المتوقع أن يزداد عددها في ظل التوجه التجاري والاقتصادي العربي المشترك. وتأسيساً على ذلك فإن قبالة الدول العربية خيارات مصرفية عليها أن تتفحصها وتختار المناسب لها في ظل أجواء التحديات السابقة وهي:

---

[1] - الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هي الإمارات العربية، البحرين، قطر، الكويت، مصر، تونس، المغرب، موريتانيا، وهناك دول عربية مراقبون، الأردن، السعودية، عمان، السودان، الجزائر، أما غير الأعضاء، سوريا، ليبيا، لبنان، العراق، اليمن. انظر: اتحاد المصارف العربية والتحركات المنشودة إقليمياً، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 244، المجلد الواحد والعشرون، ابريل، 2001، ص ص 121-125.

[2] - إبراهيم شحاته، المصارف العربية وخيارات الاندماج، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 234، المجلد العشرين، حزيران، 2000، ص 46.

[3] - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 1996، ص 104.

[4] - وليام كون، اتفاق بازل 2 ينجز نهاية العام لكنه غير ملزم، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 275، تشرين الثاني، 2003، ص 71.

[5] - هناك العديد من المؤسسات والصناديق العربية التي تقدم القروض والمساعدات منها:

- صناديق خاصة بالدول العربي النفطية كالصندوق الكويتي (1962)، صندوق ابو ظبي (1971)، الصندوق السعودي (1975)، الصندوق العراقي (1978).

- المؤسسات والصناديق التنموية العربية والاقليمية، مثل صندوق النقد العربي (1978)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (1972)، وصندوق الأوابك للتنمية الدولية (1976). انظر: عبد الكريم جابر شنجار، المساعدات الإنمائية العربية، الواقع والدور المطلوب، مجلة شؤون عربية، مصر، يناير، 1997، ص 107-118.

الخيار الأول: تبقى البنوك في ظل الحماية والدعم المستمر والملكية الحكومية، وتقود مجالات هذا الخيار في محصلتها النهائية إلى مزيد من الانغلاق استناداً إلى مقولات أيديولوجية تأخذ شكلاً اقتصادياً[1]، بتأييد الفلسفات الشمولية ومصالح بعض مالكي البنوك والعاملين فيها، والنتيجة المترتبة على ذلك بقاء الأسواق مغلقة ومن ثم انعدام قدرة البنوك العربية حتى الكبيرة منها نسبياً على المنافسة على نطاق عالمي ولاسيما في الدول العربية التي تشترط المعاملة بالمثل في تحرير قطاعها المالي[2].

الخيار الثاني : يرى أن اندماج الاقتصادات والبنوك العربية في الاقتصاد العالمي يوفر فرصاً ومكاسب لا غنى عنها من منطلق الاستناد إلى قاعدة اقتصادية صحيحة تنص على أن المنافسة العالمية تعمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد، ومن ثم التسليم مصرفياً بأهمية تحرير القطاع المالي في إطار تنظيمي ومؤسسي سليم، وهذا الخيار تدعمه جملة من التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي الذي سيتأثر حتماً بالعولمة وإفرازاتها وسيكون إزاءه الخيار المناسب المتمثل بالاندماج المصرفي حتى يصبح بالإمكان المنافسة مع البنوك الأجنبية داخل المنطقة العربية وخارجها بعد التسليم بالمعايير الموحدة عالمياً.

---

[1] - إبراهيم شحاته، المصارف العربية وخيارات الاندماج، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 234، المجلد العشرين، يونية، 2000.

[2] - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي، 1999، القاهرة، يناير، 2000، ص 98.

المطلب الثاني
واقع الجهاز المصرفي المصري إقليمياً (أفريقيًا, شرق أوسطيًا)

أولاً: على المستوى الأفريقي:-

انعكس المناخ الاقتصادي المواتي في جنوب أفريقيا على أداء مصارفها، خاصة مع ارتفاع معدلات النمو فيها، حيث حققت مصارفها ارتفاعًا ملحوظاً في رؤوس أموالها خلال عام 2004 ، وتمكنت من تحسين ترتيبها ضمن قائمة الألف بنك؛ حيث تقدم ترتيب African Bank بواقع تسعين مركز ليصل إلى المركز 693 مقابل المركز 797 في عام 2003[1]. هذا وتتصدر مصارف جنوب أفريقيا قائمة أفضل عشرة مصارف على مستوى أفريقيا، وجاء في مقدمتها Standard Bank Group الذي زاد رأس ماله بنحو 34 % ليصل 5.7 مليار دولار.

واحتلت جمهورية جنوب أفريقيا خمسة مراكز أولى على مستوى القارة وفقاً لمعيار رأس المال الأساسي وفق تصنيف مجلة The Banker . July 2007 ، انظر الجدول رقم (2/8)، كما احتلت الاربعة مراكز الاولى على مستوى القارة وفقًا لمعيار رأس المال الأساسى، بينما تحتل نيجيريا المركز الخامس وفق تصنيف مجلة The Banker . July 2007 ، انظر الجدول رقم (2/9). ووفق ذات المجلة وفي نفس العام احتل African Bank المركز الثالث ضمن أفضل خمس بنوك على مستوى العالم وفقاً لمؤشر العائد على الأصول بمعدل 21.92 % بعد " Natsionalny Reservny Bank " الروسى بمعدل عائد على الأصول 39.61 %.

كما استحوذت البنوك الأفريقية على18 مركزًا في قائمة أكبر ألف بنك عام 2007 مقابل 10 مراكز فقط خلال العامين 2005،2006 ويعتبر الدور القوى الذي أصبحت تلعبه البنوك النيجيرية في منطقة جنوب الصحراء جنبًا إلى جنب مع بنوك دولة جنوب أفريقيا هو التطور الأبرز في المنطقة. وقد حصلت جمهورية جنوب أفريقيا على خمسة مراكز ضمن 18 مركزا بإجمالى رؤوس أموال بلغت 16.4 مليار دولار، في حين حصلت البنوك النيجيرية على11 مركزا بإجمالى رؤوس أموال بلغت5.4 مليار.

---

[1] - دخلت البنوك الأجنبية إلى جمهورية جنوب أفريقيا منذ العشرينات من القرن الماضى، وقد تمثلت فى بنكين بريطانيين هما (بنك باركليز، وستاندرد بنك). والذان سيطرا على القطاع المصرفى منذ العشرينات وحتى الثمانينات خلال فترة العقوبات الاقتصادية، حيث إمتلك البنكان معظم الودائع، ولم يوفرا التمويل للاستثمار الطويل الآجل، ولكنهما ركزا على التمويل قصير الآجل، وتمويل التجارة الخارجية.

ولسد احتياجات التمويل طويل الآجل تم إنشاء بنوك محلية استطاعت أن تنافس شركات التمويل خلال الستينات، إلا أنها بدأت فى التراجع بعد ذلك بسبب صعوبات المنافسة والاندماجات المالية الكبيرة، وبالإضافة إلى البنكين البريطانيين الكبيرين، أنشئ بنك أجنبى آخر هولندي هو (Ned Bank)، فضلاً عن البنوك المحلية المملوكة للأفريكانرز (Volkskas) من أجل خدمة المجتمع الأفريقى، وأخيراً أنشئ بنك (Trust Bank)، وهكذا أصبح هناك فى الستينات خمسة بنوك رئيسية (ثلاثة بنوك أجنبية، وبنكان محليان) ولمزيد من المعرفة راجع:

Hildegunn Kyvik Nordau, South Africa: A Developing Country and net outward investor, working paper No. 20/01 (Bergen: foundation for research in economic and business administration, June 2001) . p. 11.

ومنذ ذلك الوقت تغير هيكل القطاع المصرفى بشكل كبير فى جمهورية جنوب أفريقيا، فأصبحت البنوك الخمسة الرئيسية تحت السيطرة الوطنية، وحدث العديد من الاندماجات منذ عام 1985 وحتى منتصف التسعينيات، ثم تطورت البنوك وأصبحت شركات مالية قابضة تقدم العديد من الخدمات المالية المصرفية المتخصصة بما فيها الخدمات الائتمانية. ومع تحرير الخدمات المالية عام 1998 اصبح هناك عدد 43 بنكا مسجلاً فى جنوب أفريقيا، ودخل العديد من البنوك الاجنبية مع التحرير المالى عام 1998، ولكن معظمها كان مكاتب تمثيل أصبح لها دور كبير فى منح القروض التجارية للشركات الكبري فى جمهورية جنوب افريقا بالإضافة إلى الخبرات الاستشارية والتعامل مع النقد الأجنبى مما أدى إلى خفض التكاليف من خلال تكنولوجيا المعلومات وقنوات التوزيع. كذلك أدى التحرير المالى إلى زيادة عدد المؤسسات الأجنبية فى السوق المحلى مما كان له العديد من التأثيرات ولمزيد من المعرفة راجع:-

Abayomi A . Alawade , Analyzing Financial and Privete Sector Linkages in Africa , Working Paper Series Number 43 (Washington , D. C: World Bank , January 2003) . p.9. ،

ويتمثل الأثر الإيجابي المباشر للبنوك الأجنبية فى تحسين الاستفادة من الموارد المالية، وتخفيض تكاليف الاقتراض وتحسين جودة الخدمات المصرفية، كما أن لها أثرًا غير مباشر يتمثل فى زيادة القدرة التنافسية والكفاءة فى القطاع المصرفى المحلى ، وتشجيع التطوير المصرفى المحلى ولمزيد من المعرفة راجع:

Nihal Bayraktar and Yan Wang. Op. cit., p.3

جدول رقم (2/8) يوضح
أكبر 5 بنوك في قارة أفريقيا وفقاً لمعيار رأس المال الأساسى عام2006

الترتيب الأقليمى	الترتيب العالمي	البنك	الدولة	مليار دولار
1	118	Standard bank	جنوب أفريقيا	5.3
2	165	Ned bank	جنوب افريقيا	3.3
3	189	Investec	جنوب أفريقيا	2.6
4	195	Firs Rand Banking	جنوب أفريقيا	2.5
5	691	African Bank	جنوب أفريقيا	0.4

Source: The Banker, July 2006

جدول رقم: (2/9) يوضح
أكبر 5 بنوك في قارة أفريقيا وفقاً لمعيار رأس المال الأساسى عام2007

الترتيب الأقليمى	الترتيب العالمي	البنك	الدولة	مليار دولار
1	106	Standard bank	جنوب أفريقيا	6.5
2	176	Ned bank	جنوب أفريقيا	3.3
3	185	Investec	جنوب أفريقيا	3.2
4	193	Firs Rand Banking	جنوب أفريقيا	2.9
5	355	Intercontinental Bank	نيجيريا	1.3

Source :The Banker, July 2007

وفيما يتعلق بمتوسط العائد على رأس المال، احتلت دولة جنوب أفريقيا المركز الأول بعائد 37.9 %، مقابل 42.8 من نفس العام ، تلتها موريشيوس بعائد بلغ نحو 29.8 % مقابل 29.9 % عام 2006 ثم نيجيريا بعائد بلغ نحو 21.9 % مقابل 42 % في العام السابق عليه .

تراجعت البنوك الأفريقية في ترتيب أعلى ألف بنك عام 2012 بسبب ضعف عملاتها والتي تراجعت بصورة ملحوظة أمام الدولار الأمريكي في النصف الثاني من عام2011 وشهد بنك Capitec Bank الجنوب أفريقى زيادة 35 % في رأسماله الأساسي و شهد بنك Banco de Poupanca ecredito الأنجولى زيادة في رأسماله الأساسى حوالي 31 %، وكذا بنك Mauritius Commercial Bank الأنجولى زيادة 29 % في رأسماله الأساسي.

ويظهر في ترتيب أكبر عشرة بنوك - على المستوى الأفريقي- من حيث التحرك بطفرة كبيرة في نمو رأس المال الأساسى بنكين مصريين هما البنك الأهلي المصري، البنك العربى الأفريقى Arab African Inter Bank و بنكين من موريشيوس[1].

ثانيًا: على مستوى الشرق الأوسط:-

ارتفع عدد بنوك الشرق الأوسط المدرجة في قائمة أكبر ألف بنك لعام 2007 إلى 94 بنكاً مقابل 83 بنكا عام 2006، ومازالت بنوك الشرق الاوسط -خاصة بنوك دول الخليج العربي- تتمتع بسيولة ضخمة وتحقق أرباح مرتفعة كنتيجة أساسية للارتفاع الكبير في أسعار البترول، وتحسن المناخ الاقتصادي بوجه عام في هذه الدول.

وقد ارتفعت رؤوس الأموال في الشرق الأوسط المدرجة في قائمة أكبر ألف بنك بنحو 38.6 % لتبلغ نحو 115.2 مليار دولار أمريكى -بما يمثل 3.4 % من إجمالي رؤوس أموال اكبر الف بنك- وارتفع إجمالي أصولها بنحو 30.8 % لتبلغ نحو 1.3 تريليوناً (بما يمثل 1.7 % من إجمالي اصول اكبر الف بنك) وقد ارتفع اجمالى أرباح بنوك الشرق الاوسط المدرجة في القائمة بنحو 30.3 % مقابل 41.2 % في العام السابق لتبلغ نحو 26.5 مليار دولار أمريكي.

[1] - النشرة الاقتصادية، البنك الأهلى المصرى، العدد الثالث، المجلد الثانى والستون، 2011، ص 74 وما بعدها.

حققت البنوك المصرية أعلي متوسط عائد على رأس المال بلغ نحو 29.7 % خلال عام 2007 مقابل 9.1 % في العام السابق، تلتها البنوك السعودية بعائد بلغ نحو 29.2 % مقابل 26.6 % عام 2006، وجاءت البنوك الكويتية في المركز الثالث بعائد بلغ نحو 27.0 % وهو ذات العائد في العام السابق. ويوضح الجدول رقم (2/10) والجدول رقم (2/11) عدد أكبر خمس بنوك في الشرق الأوسط وفقاً لمعيار رأس المال الأساسى نصيب المملكة العربية السعودية منهم عدد ثلاث بنوك وإسرائيل بنكان على مدار العامين 2007،2006.

جدول رقم: (2/10) يوضح
أكبر 5 بنوك في الشرق الأوسط وفقاً لمعيار رأس المال الأساسى عام2006

الترتيب الأقليمى	الترتيب العالمي	البنك	الدولة	مليار دولار امريكى
1	109	National Commercial Bank	السعودية	5.8
2	148	Bank Hapoalim	اسرائيل	3.7
3	152	Al Rajhi Banking & Investment Corp	السعودية	3.6
4	156	Bank Leumi Le Israel	اسرائيل	3.5
5	162	Samba Financial Group	السعودية	3.4

Source :The Banker, July 2006

جدول رقم: (2/11) يوضح
أكبر 5 بنوك في الشرق الأوسطوفقاً لمعيار رأس المال الأساسي عام2007

الترتيب الأقليمى	الترتيب العالمي	البنك	الدولة	مليار دولار امريكى
1	110	National Commercial Bank	السعودية	6.4
2	143	Bank Hapoalim	اسرائيل	4.5
3	154	Samba Financial Group	السعودية	4.1
4	159	Bank Leumi	اسرائيل	4.0
5	169	Al Rajhi Banking & Investment Corp	السعودية	3.6

Source :The Banker, July 2007

كما بلغ عدد البنوك الواردة ضمن الألف بنك الأكبر على مستوى الشرق الأوسط عدد 91 بنك عام 2012 مقابل 83 بنك عام 2011، وأضيف للبنوك الخليجية سبعة مراكز إضافية على قائمة أكبر ألف بنك عالمي لعام 2012 مقابل بنكيين عام 2011 وكان توزيع البنوك السبعة على النحو التالي عدد ثلاثة بنوك من نصيب دولة الإمارات العربية ، وبنك واحد من نصيب كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، وكان من نصيب دولة قطر بنكان، واستحوذت إيران على النسبة الأكبر في البنوك العشرة الأولى من حيث التحرك بطفرة كبيرة في نمو رأس المال الأساسي تلتها البنوك القطرية ثم الإماراتية[1]. حيث جاء بنك Bank Pasargad الإيراني في مقدمة أكبر عشر بنوك شهدت نموًا ملحوظًا في رأسمالها الأساسي في منطقة الشرق الأوسط ، بزيادة تعدت 174 % في رأسماله الأساسي، وجاء Saman Bank الإيراني في المرتبة الثانية بزيادة61 % في رأسماله الأساسي.

[1] - النشرة الاقتصادية، البنك الأهلى المصرى، العدد الثالث، المجلد الثانى والستون، 212، ص 74 وما بعدها.

المطلب الثالث
واقع البنوك المصرية دوليًا

وفقًا للقائمة التي وضعتها مجلة The Banker العالمية في تحديد أكبر خمسمائة بنك حول العالم معتمدة على معيارى حجم الأصول ورأس المال الأساسى، وهما أحدى المؤشرات التي تستخدمهم لتقييم البنوك، ويوضح الجدول رقم (2/12) ترتيب أكبر 25 بنك على مستوى العالم وفقًا لمعيار رأس المال الأساسى. ويتبين من الجدول أن الولايات المتحدة كان من نصيبها عدد 6 بنوك في قائمة الـ 25 بنك الأولي في العالم، ويحتل ثلاث بنوك من بينهم المراكز الأولى في القائمة. وتأتي الصين بعدد4 بنوك، ثم المملكة المتحدة وفرنسا واليابان بعدد ثلاث بنوك لكل منها، ثم ايطاليا وهولندا بنكان لكل منهما، ثم بنك لكل من ألمانيا وأسبانيا. وقد كان قيمة رأس المال الاساسي لبنك JP Morgan Chase&co الأمريكي 136104 مليون دولار ليحتل بها المركز الأول في القائمة، وقد كان رأس مال الأساسي لأصغر بنك في القائمة بنك Intesa Sanpaolo الايطالي 37681 مليون دولار.

جدول رقم(2/12)
أكبر 25 بنك على مستوى العالم وفقًا لمعيار رأس المال الأساسى (بالمليون $)

	اسم البنك	الدولة	قيمة رأس المال الأساسى
	JP Morgan Chase&co	الولايات المتحدة	136104
	Bank of America Group	الولايات المتحدة	120814
	Citigroup	الولايات المتحدة	118759
	Royal Bank of Scotland	المملكة المتحدة	101818
	HSBC Holdings	المملكة المتحدة	95336
	Wells Fargo & co	الولايات المتحدة	86397
	Mitsubishi UFJ Financial Group	اليابان	77218
	ICBC Industrial and Commercial Bank of China	الصين	74701
	Credit Agricole Groupe	فرنسا	71681
0	Santander central Hispano	أسبانيا	65267
1	Bank of China	الصين	64691
2	China Construction Bank Corporation	الصين	63113
3	Goldman sachs	الولايات المتحدة	62637
4	BNP Paribas	فرنسا	58175
5	Barclays Bank	المملكة المتحدة	54300
6	Mizuho Financial Group	اليابان	48752
7	Morgan Stanley	الولايات المتحدة	48085
8	UniCredit	ايطاليا	47529
9	Sumitomo Mitsui Financial Group	اليابان	46425
0	ING Bank	هولندا	44564
1	Deutsche Bank	ألمانيا	43275
	Rabobank Group	هولندا	42252

2			
3	Societe General	فرنسا	42203
4	Agricultural bank of china	الصين	39998
5	Intesa Sanpaolo	ايطاليا	37681

Source: Financial Times Business LTD ,the Banker ,July 2010

ويوضح الجدول رقم (2/13) ترتيب البنوك المصرية وفقاً لمعيار رأس المال الأساسي حسب بيانات الميزانيات المنشورة لعام 2009. وجاء البنك الأهلي المصري في الترتيب الأول برأس مال قدره 1546.8 مليون دولار، وفي المرتبة الثانية جاء بنك مصر برأس مال قدره 1237.3 مليون دولار، وفي المرتبة الأخيرة جاء الوطني للتنمية بمبلغ قدره83.4 مليون دولار.

جدول رقم: (2/13) يوضح
ترتيب بعض البنوك المصرية وفقا لمعيار رأس المال الأساسي
طبقا للميزانيات المنشورة و المعتمدة عام 2009 (بالمليون$)

م	اسم البنك	رأس المال الأساسي
1	الأهلي المصري	1546.8
2	بنك مصر	1237.3
3	التجاري الدولي	1221.3
4	البنك الأهلى سوستيه جنرال	972.6
5	العربى الأفريقى الدولي	612.2
6	بنك القاهرة	512.2
7	الأسكندرية سان باولو	308.4
8	كريدى اجريكول	365.5
9	بى ان بى باريبا	339.5
10	التعمير والإسكان	328.9
11	باركليز مصر	317.9
12	فيصل الإسلامى	246.1
13	مصر إيران	240.1
14	الشركة المصرفية العربية الدولية	204.5
15	بلوم مصر	161.9
16	المؤسسة المصرفية	145.6
17	الاتحاد الوطني	131.4
18	الوطني للتنمية	83.4

المصدر: هشام صلاح سيد على, تقييم عمليات خصخصة البنوك المصرية وتأثيرها على مستقبل الجهاز المصرفي المصري في ظل المتغيرات العالمية دراسة تطبيقية ومقارنة, رسالة لحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد, جامعة عين شمس, كلية التجارة, قسم الاقتصاد, 2010, ص293.

ويوضح الجدول رقم (2/14) والجدول رقم (2/15) ترتيب البنوك المصرية المدرجة ضمن قائمة أكبر ألف بنك على المستوى العالمي ، وفقاً لمعياري رأس المال الأساسي و إجمالي الأصول. ويتبين من الجدول أن البنك الأهلي المصري احتل المرتبة الأولى علي صعيد البنوك المصرية والترتيب رقم 374 على الصعيد العالمي وفقًا لمعيار رأس المال الأساسي ، والمرتبة الأولي محلياً والمربية رقم 243 عالمياً وفقاً لمعيار إجمالي الأصول. واحتل بنك مصر المرتبة رقم 602 عالمياً من حيث رأس المال الأساسي و377 من حيث حجم الأصول ، كما احتل المرتبة الثانية طبقاً للمعيارين المذكورين. وجاء بنك كريدى أجركول (مصر)، وهو بنك يعمل في مصر ومملوك ملكية أجنبية في المرتبة الثامنة والأخيرة محلياً.

تعتمد مجلة The Banker العالمية في تصنيف البنوك الأكبر على مستوى العالم على معيارين فقط، هما معيارى حجم الأصول ورأس المال الأساسى، وهما إحدى المؤشرات المستخدمة لتقييم البنوك؛ ولكنها ليست المؤشرات الوحيدة، فتحديد البنك الأفضل يستلزم وجود معايير أخرى كثيرة مثل معايير العائد على رأس المال وربحية البنك ولكن مجلةThe Banker حددت الأكبر وفقًا للقيم المطلقة لكل من الأصول ورأس المال الأساسي، وهما المعياران اللذان يتم قياس حجم البنوك المحلية المصرية تبعًا لهما.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام هو أن العبرة ليست بكبر حجم الأصول إذا ما تم مقارنة بنك بآخر وإنما العبرة بنوعية هذه الأصول، حيث يمكن أن تكون هذه الأصول التي تعتبر استخدام للموارد المالية المتاحة أصول غير منتظمة تم تصنيفها بتصنيف مصرفي معين (مشكوك في تحصيلها - دون المستوى- رديئة) وهناك شك أو تأكد من عدم تحصيلها من المدينين أو المستثمرين الذي حصلوا عليها سواء كلها أو جزء منها، إذًا فالعبرة بالكيف وليس الكم.

جدول (2/14) يوضح
ترتيب البنوك المصرية المدرجة ضمن قائمة أكبر ألف بنك على المستوى العالمي
وفقاً لمعياري رأس المال الأساسي و إجمالي الأصول

البنك	وفقا لرأس المال الأساسى		وفقا لإجمالى الأصول	
	الترتيب المحلى	الترتيب العالمي	الترتيب المحلى	الترتيب العالمي
البنك الأهلي المصري	1	374	1	243
بنك مصر	2	602	2	377
البنك التجاري الدولي – مصر	3	637	4	686
بنك مصر	4	655	3	625
المصرف العربى الدولي	5	694	7	864
بنك الأسكندرية	6	840	5	736
البنك العربى الأفريقى الدولي	7	949	6	782
بنك كريدى أجركول (مصر)	8	Fo *	8	Fo *

Fo * بنك يعمل في مصر ومملوك ملكية أجنبية

Source ; The Banker , July 2007 .

جدول (2/15) يوضح
ترتيب البنوك المصرية ضمن قائمة أكبر ألف بنك عالمى حسب معيار رأس المال الأساسى
Tier One Capital

البنك	الترتيب العالمي الحالى	الترتيب العالمي السابق	رأس المال الأساسى (الشريحه الأولى) (مليون دولار)	الأرباح قبل الضرائب (مليون دولار)	معدل العائد على الأصول %	الأصول		معدل الملاءة %	معدل التكلفة إلى الدخل المحقق %
						القيمه (مليون دولار)	الترتيب العالمي		
البنك الأهلي المصري 2004/6	373	346	1076	36	0.16	22707	311	4.74	38.34
بنك مصر 2004/6	585	607	535	31	0.21	14719	414	3.64	39.62
بنك القاهرة 2004/6	619	654	482	190	0.25	7312	618	6.59	44.0
المصرف العربى الدولي 2004/6	621	602	478	24	0.66	3696	829	12.93	36.19

البنك التجاري الدولي 2004 / 12	808	796	310	91	13	2.0	4534	776	6.85	29.54
بنك الأسكندرية 2004 / 6	919	802	241	13	0.22	6035	701	3.99	51.75	

Source - The Banker ,Financial Times Business, July 2005

يتضح من الجدول رقم (2/16) والذي يتضمن أكبر أربعة وخمسين بنكًا على مستوى العالم من حيث إجمالي الأصول، نصيب فرنسا سبعة بنوك، الصين منها ستة بنوك، المملكة المتحدة خمسة بنوك، ألمانيا خمسة بنوك، الولايات المتحدة الأمريكية ستة بنوك، اليابان خمسة بنوك، كندا أربعة بنوك، استراليا أربعة بنوك، وسويسرا وايطاليا ونيوزيلندا وأسبانيا بواقع بنكين لكل منهم، والسويد والبرازيل وبلجيكا والدنمرك بواقع بنك لكل منهم.

جدول رقم (2/16) يوضح

أكبر 54 بنك على مستوى العالم من حيث إجمالى الأصول (مليار دولار)

م	البنك	الدولة	إجمالى الأصول	التاريخ
1	Industnal & Commercial Bank of China (I C B C)	الصين	281.134	2012/12/31
2	HSBC Holding	المملكة المتحدة	269.254	2012/12/31
3	Deutsche Bank	ألمانيا	266.540	2012/12/31
4	Credit Agricole Group	فرنسا	266.086	2012/12/31
5	Mitsubishi UF J Financial Group	اليابان	259.482	2012/12/31
6	BNP Paribas	فرنسا	252.722	2012/12/31
7	Credit Agricole SA	فرنسا	244.118	2012/12/31
8	Barclays PLC	المملكة المتحدة	240.181	2012/12/31
9	JPMorgan Chase & Co	الولايات المتحدة	235.914	2012/12/31
10	Japan Post Bank	اليابان	229.135	2012/12/31
11	China Construction Bank Corporation	الصين	223.931	2012/12/31
12	Bank of Amenca	الولايات المتحدة	220.997	2012/12/31
13	Agricultural Bank of China	الصين	212.256	2012/12/31
14	Royal Bank of Scotland Group	المملكة المتحدة	211.490	2012/12/31
15	Bank of China	الصين	203.222	2012/12/31
16	Mizuho Financial Group	اليابان	198.230	2012/12/31
17	Citigroup Inc	الولايات المتحدة	186.466	2012/12/31
18	Banco Santander	أسبانيا	168.230	2012/12/31
19	Societe Generale	فرنسا	165.721	2012/12/31
20	Sumitomo Mitsui Finacial Group	اليابان	165.179	2012/12/31
21	ING Group	نيوزلندا	153.985	2012/12/31
22	Group BPCE	فرنسا	152.050	2012/12/31
23	Lioyds Banking Group	المملكة المتحدة	149.001	2012/12/31
24	Wells Fargo	الولايات المتحدة	142.297	2012/12/31
25	UBS	سوسيرا	138.013	2012/12/31
26	Uni Credit S. P. A	ايطاليا	122.807	2012/12/31
27	China Development Bank	الصين	120.997	2013/3/31
28	Credit Suisse Group	سويسرا	101.302	2012/12/31
29	Rabobank Group	نيوزيلندا	996.996	2012/12/31
30	Goldman Sachs	الولايات المتحدة	938.555	2012/12/31
31	Norinchukin Bank	اليابان	933.705	2012/12/31
32	Nordea Bank	السويد	897.602	2012/12/31
33	Intesa Sanpaolo	ايطاليا	892.371	2012/12/31
34	Bank of Communications	الصين	845.120	2012/12/31
35	BBVA (Banco Bibao Vizcaya Argentaria	أسبانيا	845.084	2012/12/31
36	Commerzbank	ألمانيا	842.557	2012/12/31
37	Royal Bank of Canada	كندا	842.048	2013/1/31
38	Toronto Dominion Bank	كندا	822.843	3013/1/31
39	National Australia Bank	استراليا	791.308	2012/9/30
40	Morgan Stanley	الولايات المتحدة	780.960	2012/12/31
41	Commonwealth Bank of Austral	استراليا	748.013	2012/12/31
42	Bank of Nova Scotia	كندا	740.285	2013/1/31

43	Natixis	فرنسا	700.106	2012/12/31
44	Westpac Banking Corportion	استراليا	699.924	2012/9/30
45	KfW Bankengruppe	ألمانيا	686.233	2012/9/30
46	Australia and New Zealand Banking Group	استراليا	665.872	2012/9/30
47	Standard Chartered	المملكة المتحدة	636.518	2012/12/31
48	Danke Bank A/S	دنمارك	619.071	2012/12/31
49	Banco do Barasil S. A.	برازيل	563.494	31/12/2012
50	Bank of Montreal (BMO)	كندا	545.154	2013/1/31
51	DZ Bank	ألمانيا	539.600	2012/6/30
52	Banque Federative du Credit Mutuel (BFCM Group)	فرنسا	509.891	2012/6/30
53	Landesbank Baden-Wuttemberg (LBBW)	ألمانيا	493.966	2012/6/30
54	Dexia SA	بلجيكا	473.3147	2012/12/31

Source:Top Banks in the World , http://www.relbanks. Com/worlds-top-banks/assets . الجمعه ، 2013/6/7 .

بلغت قيمة بنك الصين التجاري الصناعى وهو البنك الأول على مستوى العالم من حيث إجمالي الأصول 2.811.34 بليون دولار، يليه بنك اتش اس بي سي هولدنج HSBC HOLDING من المملكة المتحدة بقيمة 2.692.54 بليون دولار، وحافظ كل منهما على مركزه حتى نهاية مارس 2013 وحتى مع زيادة الأصول لكل منهما حيث أصبحت 2.953.85 بليون دولار، 2.681.36 بليون دولار على التوالى.

ولما كانت إجمالى أصول البنوك المصرية عام 2012 تساوى 1366.2 مليار جنية مصرى بما يعادل 195 مليار دولار أمريكى تقريبًا ($= 7جم) أى أن أصول البنوك المصرية لا تساوى أكثر من 6.6 % من إجمالي أصول البنك الأول على مستوى العالم.

المبحث الرابع
الرقابة في الجهاز المصرفي المصري

يمارس البنك المركزي دوره الرقابى على البنوك بأنواعها المختلفة من خلال إدارات عدة منها إدارة الرقابة المكتبية, إدارة التعليمات الرقابية, وحدة مراقبة المخاطر الكلية, إدارة الشئون المصرفية, نظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي المصري, إدارة الرقابة الميدانية[1].

(أ): دور الرقابة المكتبية ومسئوليتها:

تعمل الرقابة المكتبية على تطوير منهج رقابى فعال لتحليل المخاطر التي يتعرض لها كل بنك بحيث يمكن تتبع أنواع وتطور المخاطر التي تواجه البنوك وتقييم مدى تأثير بعض الأحداث على البنوك, وكذا تطوير نظام إنذار مبكر يسمح للبنك المركزي المصري باتخاذ إجراءات استباقية للتأكد من أمان وسلامة الجهاز المصرفي. ينقسم الدور الرقابى والإشرافى للرقابة المكتبية إلى ثلاث وظائف رئيسية: الرقابة المستمرة, نظم المعلومات الإدارية ومتابعة كبار العملاء.

الرقابة المستمرة:

- تطبيق إدارة الرقابة المكتبية مفهوم مدير العلاقات البنكية حيث يكون كل فريق من مديرى العلاقات البنكية مسئول عن متابعة ومراقبة أحد البنوك, بالإضافة إلى تطبيق أساليب عديدة للوصول لتحليل وتقييم أفضل للبنك مع التأكد من التزام البنوك بقانون البنك المركزي والتعليمات الرقابية.
- المصدر الرئيسى للمعلومات هو التقارير الدورية المالية والرقابية التي يتم استلامها من البنوك والبيانات الدورية الأخرى مثل نظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي والتقرير السنوى للبنك, بالإضافة إلى بيانات لحظية قد يتم طلبها من البنوك.
- كما تتلقى الإدارة بيانات ومعلومات من مصادر متعددة مثل القوائم المالية المعتمدة من مراقبى الحسابات الخارجين (على أن يتم مراجعتها واعتمادها من البنك المركزي المصري قبل انعقاد الجمعية العمومية للبنك طبقا للمادة 84 من القانون رقم 88لسنة 2003) , والتقارير من الهيئات الرقابية, معلومات السوق تقارير التفتيش الميداني ذلك بالإضافة إلى الاجتماعات الدورية مع الإدارة العليا للبنوك.
- مراجعات شاملة تشمل تحليل وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك على سبيل المثال (وليس قاصرًا على) تحليل CAMELS, تحليل نقاط القوة والضعف لدى البنك, تحليل المجموعة المثيلة ..الخ, وتشمل عملية المراجعة تقييم القوائم المالية, معيار كفاية رأس المال, السيولة, مخاطر السوق والائتمان.
- تساعد إدارة الرقابة المكتبية في تحديد نطاق الفحص الميداني من خلال الكشف عن مناطق المخاطر التي لها أولوية في الفحص بناءً على تقارير الرقابة المكتبية وكذا تقارير إدارات أخرى مختلفة, وبمجرد انتهاء الفحص الميداني تتسلم إدارة الرقابة المكتبة وتتابع خطة العمل والتصحيحية التي تتضمن تعقيب البنك على الملاحظات والموضوعات المثارة في تقرير التفتيش وكذا الإطار الزمني لتصويب تلك الملاحظات.
- قام قطاع الرقابة والإشراف على البنوك بتطوير عدد من الأدوات التي تتضمن جودة البيانات المطلوبة وكذا ورودها في التوقيت المناسب وبما يسهل ويعزز الإجراءات الرقابية والإشرافية في تنفيذ نظام رقابى وإشرافى قائم على تحليل المخاطر بالإضافة إلى إعداد الكثير من التقارير من أهمهم :
  - تقرير (Bank Risk Profile) يغطى كافة المعلومات المالية التفصيلية للبنك, وتحليل المخاطر, والاتجاهات المرتبطة بها, بالإضافة إلى مقارنة كل بنك بالمجموعة المثيلة.
  - تقرير CAMELS يعكس أداء البنوك العاملة في القطاع المصرفي ويقارن أداء كل بنك بالبنوك المثيلة وذلك من خلال عدة عناصر تغطى مختلف المخاطر ومؤشرات الأداء المصرفية, علمًا بأنه يتم موافاة فرق التفتيش بنتائج التقرير ضمن البيانات التي يتم موافاة إدارة الرقابة الميدانية بها خلال مرحلة ما قبل التفتيش بغرض المراقبة.

---

[1] - اعتمدنا في هذا المبحث على بيانات البنك المركزي المصري المنشورة علي موقعه الاليكترونى ، التالى:
http://www.cbe.org.eg/Arabic/

- وكجزء من عملية التقييم, يتم وضع معايير وإجراء اختبارات ضغوط بشكل دورى ووفقًا لما تتطلبه الظروف لتقييم كافة السيناريوهات المتوقعة فيما يتعلق بتقلبات الأحداث والتي يمكن أن تؤثر سلبًا على البنوك.

- في حالة اكتشاف وتحديد أية مشاكل يتم إخطار البنك لاتخاذ إجراءات فورية لمعالجة هذه المشكلات في التوقيت المناسب أو إجراء تفتيش ميدانى مفاجئ على البنك.

(ب) : إدارة التعليمات الرقابية:

في إطار خطة تطوير القطاع المصرفي المصري و بناءً على توصيات برنامج المعونة الفنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي أنشأت إدارة التعليمات الرقابية كإدارة مستقلة تابعة لقطاع الرقابة والإشراف خلال النصف الثاني من عام2007.

تهدف وحدة التعليمات الرقابية إلى إعداد التعليمات الرقابية القائمة للقطاع المصرفي وفقًا لما يلى:

- مواكبة ما صدر من تعليمات وتوجيهات دولية بما يتماشى مع طبيعة القطاع المصرفي المصري.
- الاستجابة السريعة لتطورات السوق المصرفي.
- توافق تعليمات البنك المركزي مع الإطار العام القانونى والمحاسبى المصري.
- وضوح القواعد والتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري.
- إتاحة كافة التعليمات الرقابية لجميع المهتمين بالاطلاع عليها سواء بالبنك المركزي أو خارجه.

(ج): وحدة مراقبة المخاطر الكلية:

أحرز قطاع الرقابة والإشراف على البنوك تقدمًا بارزًا في تدعيم الرقابة الجزئية للقطاع المصرفي في الأعوام الأخيرة من خلال أعمال الرقابة المكتبية, التفتيش الميدانى, التعليمات الرقابية,الشئون المصرفية, وحدة بازل, تجميع مخاطر الائتمان والشئون القانونية لمساندة القطاع المصرفي. بالإضافة إلى ذلك, كان هناك تقدير لأهمية مساهمة الرقابة الكلية لتحقيق سلامة القطاع عن طريق إضافة وحدة مراقبة المخاطر الكلية.

تهدف وحدة مراقبة المخاطر الكلية لبناء فهم واسع وعميق للقطاع المصرفي من خلال تقييم مستمر لمؤشرات السلامة المالية والمخاطر النظامية التي من المحتمل حدوثها, أخذًا في الاعتبار التطورات الاقتصادية والمالية, بالإضافة إلى تحليل الاتجاهات الهيكلية / نقاط الضعف من خلال تحديد وقياس وتقييم الاثار المترتبة على تراكم المخاطر الكلية. الإطار التحليلى للوحدة يتركز حول مراقبة المخاطر الكلية ودراسة مؤشرات الاقتصاد الكلى بما في ذلك الأسواق المالية لتقييم تأثيرها على القطاع المصرفي. ومن أدوات التحليل الكمى الأكثر أهمية وتستخدم في مراقبة هذه المخاطر هى اختبارات الضغوط والمتابعة المستمرة لمؤشرات السلامة المالية[1].

ويتم استخدام تحليل مؤشرات السلامة المالية لمتابعة جودة الأصول والسيولة والربحية للقطاع المصرفي بجانب قدرة رأس المال على استيعاب المؤثرات السلبية التي قد يتعرض لها القطاع. وجدير بالذكر أن تحليل المؤشرات يتضمن تقييم الاتجاهات والمقارنة بين المجموعات المثيلة لتحديد أنماط المؤشرات التي قد تسبب تحديات محتملة.

(د): إدارة الشئون المصرفية:

إدارة الشئون المصرفية هى جزء من عملية الرقابة المبنية على المخاطر باعتبارها وحدة ديناميكية قادرة على تقييم أداء إدارات البنوك حيث تعتبر المهمة الرئيسية هى تقييم و تحليل أداء البنوك تأسيسًا على قاعدة بيانات كاملة عن البنوك.

---

[1] - اختبارات الضغوط تعد من الأدوات التحليلية المستقبلية لتقييم سلامة القطاع المصرفى وقدرته على تحمل الصدمات الاستثنائية ولكن المعقولة التى قد تؤدى الى تحديات فى المستقبل. يتم اجراء العديد من أنواع اختبارات الضغوط من قبل الوحدة على التسهيلات الائتمانية والسيولة وأسعار العائد. وتعكف وحدة مراقبة المخاطر الكلية على بناء نموذج قياسى لربط أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشرات الأداء المصرفي وهو ما يساعد على تحليل أثر تلك المتغيرات على القطاع المصرفى.

الوظائف الأساسية

- **الترخيص بإنشاء بنوك جديدة أو فتح فروع لبنوك أجنبية في مصر**

يقوم البنك المركزي المصري بتسجيل أية منشأة ترغب في مزاولة أعمال البنوك أو فتح فروع بنوك أجنبية في مصر في سجل خاص يعد لهذا الغرض طبقا لمجموعة من الشروط والإجراءات ويحظر على أى فرد أو هيئة أو منشأة غير مسجلة طبقا لأحكام القانون رقم 88 لسنة 2003, أن تباشر أى عمل من أعمال البنوك ويستثنى من ذلك الأشخاص الاعتبارية العامة التي تباشر عملًا من هذه الأعمال في حدود سند إنشائها, ويقصد بأعمال البنوك كل نشاط يتناول بشكل أساسى واعتيادى قبول الودائع والحصول على التمويل واستثمار تلك الأموال في تقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية والمساهمة في رؤوس أموال الشركات, وكل ما يجرى العرف المصرفى على اعتباره من أعمال البنوك, ويحظر على أية منشأة غير مسجلة طبقا لأحكام القانون المشار اليه, أن تستعمل كلمة بنك أو أى تعبير يماثلها فى أية لغة سواء فى تسميتها الخاصة أو فى عنوانها التجارى أو فى دعايته.

- **الترخيص بفتح مكاتب تمثيل لبنوك أجنبية فى مصر**

تعد مكاتب التمثيل للبنوك الأجنبية أحد الطرق والوسائل لتواجد البنوك الأجنبية فى السوق المصرى فى حالة عدم وجود فروع لها فى جمهورية مصر العربية, وقد وضع قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم 88لسنة 2003 شروطًا محددة للترخيص بفتح تلك المكاتب, حيث يقتصر نشاط مكاتب التمثيل على دراسة الأسواق وإمكانيات الاستثمار, وتكون حلقة اتصال مع المراكز الرئيسية فى الخارج وتساهم فى تذليل المشاكل والصعوبات التى قد تواجه البنوك المراسلة لها فى جمهورية مصر العربية, بالإضافة الى أنه لا يجوز لهذه المكاتب أن تمارس أى نشاط مصرفى أو تجارى بما فى ذلك نشاط الوكلاء التجاريين, وأعمال الوساطة المالية, ويقوم البنك المركزى المصرى بدراسة طلبات البنوك الأجنبية لفتح مكاتب تمثيل لها فى جمهورية مصر العربية فى ضوء أحكام المادة (35) من القانون رقم 88 لسنة 2003 ولائحته التنفيذية تمهيدًا للعرض على مجلس ادارة البنك المركزى المصرى لاتخاذ القرار فى هذا الشأن.

- **الموافقة على فتح فروع, وكالات جديدة للبنوك المسجلة:**

فى إطار سعي البنك المركزى إلى تشجيع البنوك على النمو والانتشار وزيادة حصتها السوقية وتنمية عملياتها من خلال فتح فروع جديدة / وكالات جديدة للبنوك لجذب مدخرات الأفراد وأموال الشركات والمؤسسات فى مختلف مناطق الجمهورية, فقد وافق البنك المركزى المصرى على الضوابط الاسترشادية التى ينبغى الالتزام بها من قبل البنوك عند التقدم للبنك المركزى لفتح فروع جديدة أو وكالات جديدة للبنوك والتى تأخذ بعين الاعتبار سلامة المراكز المالية ونظم الرقابة الداخلية وقدرة وكفاءة نظم المعلومات بالبنوك المتقدمة بطلبات لفتح فروع جديدة, فضلًا عن كفاية رؤوس أموالها بهدف ضمان مواجهة أفضل للمخاطر الناجمة عن الزيادة فى حجم النشاط.

- **الموافقة على فتح مكاتب استبدال العملات الأجنبية:**

يتم دراسة طلبات البنوك للموافقة على قيامها بفتح مكاتب استبدال العملات الأجنبية لها فى المطارات والموانئ والمناطق والقرى السياحية وذلك لتقديم خدمة استبدال العملات الأجنبية, وذلك وفقًا لضوابط محددة فى هذا الشأن مع ضرورة مراعاة استيفاء كافة الاجراءات الأمنية اللازمة لمقار تلك المكاتب تلافيًا لما قد يواجهها من أحداث قد تؤثر على أمن وسلامة تلك المكاتب.

- **الموافقة على تملك حصص فى رؤوس أموال البنوك:**

فى إطار حرص البنك المركزى المصرى على تنظيم تملك المصريين أو غيرهم سواء أشخاص طبيعية أو اعتبارية لرؤوس أموال البنوك, فقد نظمت المواد من (49) الى (55) من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم88 لسنة 2003 والمواد من (12) الى (16) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات تملك حصص فى رؤوس أموال البنوك وكذلك حالات رفض طلب التملك بوضع نسب تملك محددة لا ينبغى تجاوزها الأمر الذى يتم متابعته من خلال الادارة للتأكد من الالتزام بما ورد بالقانون فى هذا الشأن.

- **الحوكمة:**

فى إطار سعى البنك المركزى المستمر نحو تطوير الجهاز المصرفى والحفاظ على سلامته واستقراره من خلال قيام البنوك بتطبيق أفضل الممارسات الدولية وفى ضوء ما أظهرته الأزمات المتتالية الأخيرة من ضرورة تدعيم نظم الحوكمة والرقابة الداخلية بالبنوك و تعزيز دور الجهات الرقابية, فقد صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزى فى جلسته المنعقدة بتاريخ 5 يوليو 2011 بشأن تعليمات حوكمة البنوك بحيث تلتزم جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزى بوضع وتطوير نظم الحوكمة لديها وفقًا لتلك المعلومات على أن يقوم كل بنك بتطبيق التعليمات بحد أقصى أول مارس 2012.

هذا ويقوم قطاع الرقابة والإشراف بمتابعة تطبيق البنوك للتعليمات بصفة دورية نصف سنوية وفقًا لنماذج محددة وتعكس تلك النماذج جميع القواعد الواردة فى تعليمات الحوكمة وموقف التزام البنوك بها, وينبغى على البنوك الافصاح عما سبق على موقعها الإلكترونى وضمن تقريرها السنوى.

- **الموافقة على ترشيح رؤساء أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين المسئولين عن الوظائف الحيوية بالبنوك:**

حرصًا من البنك المركزى المصرى على تقييم كفاءة أعضاء مجالس إدارات البنوك والمديرين التنفيذيين بها وأن يتولى إدارة تلك البنوك من الأفراد ممن تتوافر لديهم ضمانات الكفاءة لتولى تلك المسئوليات وبالتالى فقد قام مجلس إدارة البنك المركزى بوضع مجموعة من المعايير **Fit and Proper** للتحقق من مدى صلاحية رؤساء وأعضاء مجالس إدارات البنوك وكذا المديرين التنفيذيين المسئولين للوظائف التى يشغلونها من حيث توافر المؤهلات والخبرات السابقة وحصولهم على البرامج التدريبية والجهات التى مثلوا البنك فيها بالإضافة إلى السمات الشخصية لهم, الأمر الذى يسهم فى الحكم على كفاءتهم, إلى جانب إجراء مقابلة شخصية مع رؤساء ونواب رئيس والأعضاء المنتدبين والأعضاء التنفيذيين لمجالس إدارة البنوك والمديرين التنفيذيين للتأكد من مدى صلاحيتهم لشغل الوظائف المرشحين لها.

- **الموافقة على ترشيح المديرين المسئولين عن إدارة مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية فى مصر:**

يتم دراسة طلب البنك الأجنبى بشأن ترشيح المدير المسئول عن إدارة مكتب التمثيل فى مصر مرفقًا به التفويض الصادر للمدير المرشح من المركز الرئيسى من البنك متضمنًا اسمه وجنسيته ومصدقًا عليه من وزارة الخارجية المصرية وكذا بيان الحالة وإقرار بعدم صدور أحكام قضائية ضده تمس الشرف أو الأمانة وأنه غير محال للتحقيق الجنائى أو الإدارة وقت الترشيح (على نماذج معدة لذلك الغرض) والسيرة الذاتية الخاصة به تمهيدًا للعرض على مجلس إدارة البنك المركزى المصرى.

- **الموافقة على اجراء التعديلات التى تتم على الأنظمة الأساسية للبنوك وعقود الإدارة:**

فى إطار سعى البنك المركزى المصرى لمتابعة أداء البنوك بما يتمشى ويتوافق مع نظمها الأساسية فقد قضت المادة (32/3) من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم 88 لسنة 2003 بأن يعتمد محافظ البنك المركزى بعد موافقة مجلس إدارة النظام الأساسى للبنك وعقود الإدارة التى يتم إبرامها مع أى طرف يعهد اليه بالإدارة ويسرى هذا الحكم على كل تجديد أو تعديل للأنظمة الأساسية أو لعقود الإدارة.

- **الموافقة للبنوك بمزاولة العمل فى غير أوقات العمل الرسمية:**

فى إطار سعى البنك المركزى المصرى إلى ضبط توقيتات العمل فى السوق المصرفى فقد قرر توحيد مواعيد تقديم الخدمة المصرفية لدى كافة البنوك العاملة فى مصر, بما يكفل تحقيق مبدأ المساواة بين جميع البنوك المختلفة و بما يستهدف تكافؤ وتوحيد أسس المنافسة بين جميع البنوك. وفى ذات الإطار قام البنك المركزى المصرى بتحديد وتنظيم أوقات فروع البنوك المتواجدة داخل المراكز التجارية (المولات), النوادى الرياضية والاجتماعية والفنادق.

- **الموافقة على تسجيل مراقبى الحسابات المسموح للبنوك بالتعامل معهم فى السجل المخصص لذلك لدى البنك المركزى:**

فى إطار متابعة الاتجاهات الدولية الحديثة للإشراف والرقابة على أعمال مراقبى الحسابات, فقد قام البنك المركزى بوضع مجموعة من المعايير والقواعد لتسجيل السادة مراقبى الحسابات لدى البنك المركزى المصرى, بما يتيح للبنوك اختيار مراقبى حساباتها من هذه القائمة, بأن يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للحسابات يختارهم البنك من بين المقيدين فى سجل يعد لهذا الغرض بالتشاور بين البنك المركزى والجهاز المركزى للمحاسبات, ولا يجوز للمراقب الواحد أن يراجع حسابات أكثر من بنكين فى وقت واحد, وللبنك المركزى بعد التشاور مع الجهاز المركزى للمحاسبات رفع اسم مراقب الحسابات من السجل.

بالإضافة إلى قيام البنك المركزى بوضع مجموعة من الضوابط الاسترشادية لمراقبى الحسابات الذين يراجعون القوائم المالية للعملاء الذين يتقدمون للبنوك للحصول على تسهيلات ائتمانية.

- **الترخيص للبنوك بمزاولة العمليات المصرفية الإلكترونية وإصدار وسائل دفع النقود الإلكترونية:**

تهتم البنوك فى الأونة الأخيرة بتقديم العمليات المصرفية الإلكترونية بما يواكب التقدم التكنولوجى فى هذا المجال والتى تشتمل على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية أو قيام البنوك بإصدار وسائل دفع لنقود إلكترونية, و حرصًا على السوق المصرفى المحلى من مقدمى تلك الخدمات المصرفية غير المرخص لها من البنك المركزى المصرى بتقديم هذه الخدمات وفقًا لضوابط محددة,فإن البنك المركزى يقوم بتحديث الضوابط والقواعد التنظيمية لتلك العمليات لمواكبة أحدث التطورات فى هذا المجال وللحد من المخاطر التى قد تتعرض لها البنوك.

- **السماح للبنوك بإصدار منتجات مصرفية (صناديق استثمار,أنظمة ادخارية):**

تقوم فكرة الصناديق على تجميع مدخرات صغار المستثمرين الذين تتوفر لديهم السيولة النقدية ولكن تنقصهم الخبرة والدراية أو ليس لديهم الوقت الكافى لتشغيل تلك السيولة فى أدوات استثمار تمنحهم عائدًا جيدًا ولا يرغبون فى تحمل قدر عال من المخاطر المرتبطة بالاستثمار, ويقوم البنك المركزى المصرى بالموافقة للبنوك على السيفى إجراءات تأسيس صناديق استثمار بأنواعها المختلفة وفقًا لضوابط محددة استنادًا لما ورد فى قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وكذا تعليمات البنك المركزى المصرى فى ذات الشأن على أن تكون الموافقة على تأسيس الصندوق وطرحه للاكتتاب العام من خلال الهيئة العامة للرقابة المالية.

كما يقوم البنك المركزى المصرى بالموافقة للبنوك العاملة فى مصر على إصدار منتجات مصرفية وفقا لضوابط إصدار تلك المنتجات, وتم موافاة البنوك بها للالتزام بها عند عزمها إصدارها ومنها الأنظمة الادخارية ذات أجل ثلاث سنوات فأكثر حيث تتمتع تلك الأنظمة ببعض المزايا والتى منها سعر العائد المرتفع مقارنة بأسعار العوائد قصيرة الأجل بالإضافة إلى دوريات الصرف المختلفة والتى تلبى رغبات حائزى تلك الشهادات, ويهدف البنك المركزى من ذلك إلى التشجيع على الادخار لمساعدة البنوك فى تمويل قطاعات الإنتاج والصناعة فى الدولة.

- **الترخيص للبنوك بمزاولة نشاط أمناء الحفظ:**

يقصد بنشاط أمناء الحفظ: كل نشاط يتناول حفظ الأوراق المالية والتعامل عليها وإداراتها باسم ولصالح المالك أو باسم المالك المسجل لصالح المالك المستفيد وذلك كله تنفيذاً لتعليمات العميل وفى حدودها, وقد وافق البنك المركزى المصرى على ضوابط الموافقة للبنوك على مزاولة نشاط أمناء الحفظ والتى تقضى بأن تصدر موافقة البنك المركزى المصرى على الطلبات التى يتقدم بها البنوك أو فروع البنوك الأجنبية لمزاولة نشاط أمناء الحفظ لمدة عام واحد قابل للتجديد.

- **الترخيص للبنوك بمزاولة نشاط المتعاملين الرئيسين لأذون الخزانة والسندات الحكومية:**

فى ضوء سعى البنك المركزى إلى تنظيم عملية تقدم البنوك للاكتتاب فى الأوراق المالية الحكومية فى سوق الإصدار (السوق الأولية), وتنشيط التعامل عليها فى سوق التداول (السوق الثانوى), قرر

مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بأن تصدر الموافقة على الطلبات التى تتقدم بها البنوك أو فروع البنوك الأجنبية المسجلة لديه لمزاولة نشاط المتعاملين الرئيسيين لأذون الخزانة والسندات الحكومية وفقًا لمجموعة من الضوابط.

- **الترخيص للبنوك بإصدار السندات وتغطية الاكتتابات:**

فى إطار سعى البنك المركزى إلى تشجيع البنوك على تنويع مصادر تمويلها بواسطة أدوات مالية يتم التعامل عليها بواسطة الآخرين فقد قام البنك المركزى بوضع مجموعة من القواعد للبنوك لإصدار السندات أو ضمانها وشروط الإصدار أو الضمان, مع ضرورة استيفاء متطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية وقانون شركات المساهمة فى ذات الخصوص.

- **الموافقة على قيد بيوت الخبرة القادرة على المشاركة فى تقييم الضمانات التى تقدم للبنوك:**

لزيادة كفاءة وفاعلية القرارات الائتمانية التى تتخذها البنوك مما يحد من تكرار حدوث مشكلة الديون المتعثرة, ولتقليل المخاطر الائتمانية التى تتعرض لها البنوك, فقد استحدث البنك المركزى المصرى سجل لديه لتسجيل بيوت الخبرة القادرة على المشاركة فى تقييم الضمانات التى تقدم للبنوك, وينظم قانون البنك المركزى المصرى ولائحته التنفيذية قواعد وشروط وإجراءات القيد فى السجل المذكور, بالإضافة إلى قيام البنك المركزى المصرى بوضع عدة ضوابط تم تعميمها على البنوك العاملة فى مصر فيما يتعلق بذات النشاط.

(هـ): نظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزى المصرى[1] CCR

يهدف نظام تجميع مخاطر الائتمان المصرفى إلى توفير مراكز مجمعة تتضمن كافة البيانات والمعلومات الايجابية والسلبية عن العملاء وأطرافهم المرتبطة المنتظمين وغير المنتظمين فى السداد الحاصلين على تمويل وتسهيلات ائتمانية تبلغ 30 ألف جنيه فأكثر وكذا العملاء المتوقفين عن السداد والحاصلين على قروض استهلاكية تقل عن 30 ألف جنيه وذلك بغرض اطلاع البنوك عبر شبكة معلومات البنك المركزى على تلك المراكز المجمعة قبل إقرار منح الائتمان أو زيادته أو تجديده. ورغبة من الإدارة فى تحديث نظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزى حتى يكون أكثر فاعلية وشفافية وبالتالى رفع كفاءة أداء وسلامة الجهاز المصرفى ومقدرته على إدارة المخاطر المصرفية وكذا مواكبة التغيرات التى تحدث فى هيكل الأنشطة الاقتصادية على المستوى الدولى فقد استحدث الاتى:

- تحديث الأنشطة الاقتصادية الخاصة بعملاء كل بنك على حدى وفقًا للتصنيف الدولى (ISIC) الذى يطبقه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

- التفتيش الميدانى على البنوك وفقا لخطة قطاع الرقابة والإشراف للتحقق من مدى التزام البنوك بالضوابط والقرارات الصادرة من مجلس إدارة البنك المركزى بشأن القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالإضافة إلى تصويب العديد من المعلومات والبيانات المرسلة من البنوك عن عملائها وبالتالى المزيد من الافصاح والشفافية بالمراكز المجمعة الخاصة بالعملاء عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

- إلزام البنوك شهريًا بإرسال بيانات الجدارة الائتمانية الخاصة بعملائها (ORR).

- إعداد النماذج ومتابعة تطبيق قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته فى 3 يناير 2012 الخاص بتعديل القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان وذلك فيما يتعلق بفئات العملاء غير المنتظمين فى السداد شاملًا التعليمات الخاصة بإدراج الأفراد فى القوائم السلبية وأسس التعامل مع هؤلاء العملاء.

---

[1] - تم إنشاء الإدارة العامة لتجميع مخاطر الائتمان المصرفى بموجب قانون البنوك والائتمان رقم 163 لسنة 1957 والمعدل بالقانون رقم 88 لسنة 2003 والمتضمن المواد 65, 66, 67 بشأن تنظيم الإطار القانونى للنظام المركزى لتسجيل أرصدة التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء البنوك وشركات التأجير التمويلى وشركات التمويل وكذا المواد 30, 32, 33 من اللائحة التنفيذية من القانون والتى حددت محتوى وأساليب العمل بنظام تجميع البيانات والإحصاءات الائتمانية.

(و) : إدارة الرقابة الميدانية:

تهدف الرقابة الميدانية إلى تطبيق أفضل الممارسات الدولية فى الرقابة على البنوك من خلال تطبيق نظم رقابية فعالة ومؤثرة تعتمد على أساس الإشراف القائم على المخاطر والذى يهدف الى الاتى:

- تقييم الحالة المالية للبنوك والمخاطر المرتبطة بأنشطتها الحالية والمستقبلية.
- تقييم مدى التكامل والفاعلية فى نظم إدارة المخاطر لدى البنوك.
- التحقق من سلامة نظم الرقابة الداخلية بالبنوك والالتزام بتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزى المصرى.
- مناقشة نتائج التفتيش مع إدارات البنوك بأسلوب يراعى الوضوح والدقة فى التوقيت.
- حمل إدارات البنوك على الالتزام بمعالجة أوجه القصور لديها فى توقيت مناسب.
- متابعة البنوك والتحقق من تنفيذ خطط الإجراءات التصحيحية.

منهجية التفتيش على البنوك:

تعتمد الرقابة الميدانية فى التفتيش على البنوك على اتباع نظام رقابى يحتوى على مزيج من نظام التقييم بالمخاطر Risk Based Assessment ونظام تقييم أداء البنوك باستخدام CAMELS Rating System .

نظام التقييم بالمخاطر:

يعتمد النظام على التحليل الكمى للمخاطر من خلال فحص المخاطر الكامنة بالبنوك (الائتمان- السوق- التشغيل والقانونية- الإستراتيجية السمعة- السيولة- وغيرها من المخاطر..) بالإضافة إلى التحليل النوعى للمخاطر ومدى فعاليتها وجودتها وذلك بهدف إعداد مصفوفة المخاطر لكل بنك والتى تتضمن نوعية المخاطر المحيطة لكل بنك والتى تتضمن نوعية المخاطر المحيطة بالبنك وحجمها (مرتفع-متوسط-منخفض) واتجاهها (متصاعد-مستقر-متناقص) وأسلوب إدارتها (قوى-مقبول-ضعيف) وقدرة البنك على متابعتها.

إجراءات التفتيش

- **مرحلة ماقبل التفتيش:** يتم خلال هذه المرحلة فحص كافة البيانات المتعلقة بالبنك الذى سيتم التفتيش عليه بهدف ، الحصول على رؤية شاملة عن البنك تحديد المخاطر المرتفعة بالبنك, تحديد نطاق الفحص ووضع خطة التفتيش, وتحديد احتياجات التفتيش. ويتم تنفيذ هذه المرحلة من خلال التعاون والتنسيق بين الرقابة الميدانية وكافة وحدات قطاع الرقابة والإشراف.
- **مرحلة التفتيش الميدانى** : يتم خلال هذه المرحلة فحص أنشطة البنك ونظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المعلومات مع إجراء تقييم لإستراتيجية البنك والمخاطر الناتجة عنها ومدى قدرة البنك على مواجهتها وإدارتها.
- **مرحلة ما بعد التفتيش:** يتم خلال هذه المرحلة إعداد تقرير التفتيش عن البنك وأهم نتائج التفتيش والاجتماع مع إدارة البنك لمناقشتها فيما يتضمنه تقرير التفتيش ووضع خطة تصويب الملاحظات التى تضمنها تقرير التفتيش والتى يتم متابعة تنفيذها من قبل الرقابة المكتبية, كما يتم موافاة إدارة الرقابة المكتبية بنموذج CAMELS بعد إعادة تقييم عناصره معدلة بنتائج التفتيش الميدانى ليتم أخذها فى الاعتبار لدى تحديد التقييم النهائى للبنك الذى يعرض على الإدارة العليا للبنك المركزى المصرى.

حرصت على أن أتناول إدارات ووحدات الرقابة - على مختلف مسمياتها وتخصصاتها- كما وردت بأوراق البنك المركزى المصرى قطاع الرقابة والإشراف وذكر اختصاصاتها كما وردت وإن كنت أخشى من تعددها الأمر الذى يؤدى الى تداخل الاختصاصات وعدم وضوحها الوضوح الكافى الذى يؤدى إلى ضعف الرقابة وعدم فاعليتها. ولنا فى هذا المقام ملاحظتان على الرقابة بشكل عام.

تثير عملية الرقابة والإشراف المصرفى ملحوظتين هامتين يلزم التنويه عنهما تتمثل **الأولى** فى أن تحسين الرقابة المصرفية لا يعنى زيادة التدخل فى الأنشطة اليومية للبنوك (ومن ثم يجب أن يكون هناك خط فاصل بين الرقابة والتدخل) بحيث تستهدف الرقابة إقامة نظام مالى مستقر وفعال يستطيع أن يدعم الهدف الأشمل وهو التنمية الاقتصادية وتكون مهمتها الأساسية هى منع توقف العمل فى البنوك, حيث يجب على المراقبين أن يحددوا المشاكل التى تواجه هذه البنوك فى مرحلة مبكرة وأن يتدخلوا قبل أن تتعذر السيطرة على الموقف.

لذا ينبغى أن تكون هيئات المراقبة منظمة بطريقة تمكنها من التأكد من أن البنوك تقوم بتدعيم مواردها الذاتية ورؤوس أموالها والاحتياطيات وفقًا لتوصيات لجنة بازل وتشديد القوانين والقواعد المصرفية الرامية إلى الحد من المخاطر التى تتعرض لها المصارف بدون موجب وتحسين نظم الإشراف والفحص المصرفية وتوفير السيولة والتدخل لحل مواقف الأعثار المصرفية.

أما **الملاحظة الثانية**, فتتمثل فى أن الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفى لايتعارض مع التحرير المالى ومقتضياته, بل على العكس, يكتسب الإشراف المصرفى أهمية خاصة لتحرير المعاملات المالية لأنه من المرجح أن المؤسسات التى رفعت عنها القواعد التنظيمية حديثًا –وفقًا لسياسة التحرير المالى- سوف تلجأ الى أشكال من الأقراض محفوفة بالمخاطر, وبالتالى فان التحرير المالى ينبغى أن يقترن برقابة فعالة على الجهاز المصرفى تجنبًا لأى ممارسات غير سليمة. وفيما يتعلق بمصر, من الصعب إنكار التقدم الذى حدث عبر السنوات القليلة الماضية فى مجال تحسين نوعية الإشراف المصرفى فى مصر وأحكام الهيكل التنظيمى له, إلا أن المزيد من العمل لرفع مستوى مهارة ومعرفة المفتشين المصرفيين يعد مطلوبًا.

*** أهم ما جاء فى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى و النقد رقم88 لسنة 2003 فيما يتعلق بالتوافق مع مقترحات لحنة بازل:-**

من الجديربالذكر أن قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم 88 لسنة 2003 قد تضمن فى ثناياه العديد من المواد التى تتفق و روح المقترحات الجديدة بازل، حيث أوجب فى المادة 32 ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل عن 500 مليون جنية مصرى، وألا يقل رأس المال المخصص لنشاط فروع البنوك الأجنبية فى جمهورية مصر العربية عن 50 مليون دولار أمريكى أو ما يعادلها بالعملات الحرة، وذلك بهدف توفير حد أدنى مناسب من رأس المال لدى البنوك لإدارة العمليات المصرفية.

كما أكد فى المادة 41 على إيجازه لعملية الاندماج بين البنوك، وذلك بعد موافقة البنك المركزى المصرى، وذلك بهدف دعم رؤوس أموال تلك البنوك ما ينعكس بدوره فى تحسين وارتفاع نسبة الملاءة المصرفية. كما أكد القانون الحق لمجلس إدارة البنك المركزى (طبقاً للمادة 56) أن يحدد الحد الأدنى لمعيار رأس المال، مع قيام البنك المركزى (المادة 58) بوضع المعايير الواجب التزامها فى تصنيف ما تقدمة البنوك من تمويل وتسهيلات ائتمانية، وفى تصنيف غير المنتظم منها والأرصدة الناتجة عن هذا التصنيف.

كما جاء فى المادة 43 ضرورة موافقة محافظ البنك المركزى عند تعيين رؤساء وأعضاء مجالس إدارات البنوك، وكذلك المديرين التنفيذيين المسئولين عن الائتمان، والاستثمار، وإدارة المحافظ، والمعاملات الخارجية والتفتيش الداخلى، وذلك بهدف حسن اختيار الإدارات العليا بالبنوك، بجانب أن هذا الاختيار يعد نوعاً من الرقابة المسبقة.

كما أكدت المادة 63 على ضرورة أن يقوم مجلس إدارة كل بنك بوضع قواعد تقديم الائتمان للعملاء والإجراءات التى تتبع للتأكد من الجدارة الائتمانية، وصحة المعلومات المقدمة، وإجراءات إتاحة هذا الائتمان، ونظام الرقابة على استخدامه. كما أشارت المادة 70 إلى ضرورة إلزام البنك بعمل تقييم نصف سنوى على الأقل لمخاطر استثماراته، ومحفظة الائتمان لديه، وما تم فى شأنها، مع إتخاذ ما يلزم من

الإجراءات لمواجهة ما يستجد من مخاطر. كما تم التأكيد فى المواد (83 ، 84 ، 85) على دور مراقبى الحسابات فى إعداد التقارير اللازمة.

كما جاء فى المادة 71 بأنه يتعين ألا تتجاوز نسبة الائتمان التى يقدمها البنك للعميل الواحد 30 % من قاعدته الرأسمالية، وذلك كنوع من الحد من عملية التركيز[1]. كما جاء فى المادة 82 بضرورة تشكيل لجنة للمراجعة الداخلية تتكون من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين، كما تنشأ لجنة تنفيذية يشكلها مجلس الإدارة من بين أعضائه التنفذيين والعاملين بالبنك، وذلك بهدف التأكد من حسن الأداء والتأكد من اتساق السياسات وملاءمتها قبل العرض على مجلس الإدارة.

[1] - هناك العديد من الآراء و أتفق معها التى تطالب بتخفيض هذه النسبة نظراً لزيادة المضطردة فى رؤوس أموال البنوك، والتى يتوقع لها التزايد بصورة أكبر خلال المرحلة القادمة مما يعنى أن نسبة الـ 30 % تعد مرتفعة كقيمة مطلقة، وهو ما قد يؤدى إلى حالة من حالات التركز الائتمانى.